الإمامة والأئمة

صفحة الناشر

الإمامة والأئمة

جعفر المهاجر

(الأئمةُ رُوحٌ واحدةٌ في جُسُومٍ مُتعدّدة)

الإمام الخامنه إي

الفهرست

المقدمة ..... 7 ـ 10

تأصيل 11 ـ16

الفصل الأول : **فترة الاستيعاب** ..... 17 ـ 56

الباب الأول : الإمام علي ..... 29 ـ 36

الباب الثاني : الإمام الحسن وقضيّة الصلح ..... 37 ـ 46

الباب الثالث : الإمام الحسين شهيداً ..... 47 ـ 55

الفصل الثاني : **الأئمة في ميادين العمل** ..... 57 ـ 106

تمهيـد ..... 57 ـ 58

الباب الأول : الإمام علي بن الحسين زين العابدين 59 ـ71

الباب الثاني : الإمام محمد بن علي الباقر ..... 72 ـ 83

الباب الثالث : الإمام جعفر بن محمد الصادق 84 ـ97

الباب الرابع : الإمام موسى الكاظم ..... 98 ـ 106

الفصل الثالث : **الإمامة في ذروة حضورها** .....107 ـ 130

تمهيـد ..... 107 ـ 109

الباب الأول : الإمام علي بن موسى الرضا ..... 110 ـ 120

الباب الثاني : الإمام محمد بن علي الجواد ..... 1121 ـ 130

الفصل الرابع : **فترة الإعداد للمستقبل** ..... 131 ـ 158

تمهيـد ..... 131 ـ 132

الباب الأول : الإمام علي بن محمد الهادي ..... 133 ـ 145

الباب الثاني : الإمام الحسن بن علي العسكري ..... 147 ـ 158

نتائــج ..... 159 ـ 160

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد . والصلاة والسلام على مَن اصطفى من عباده .

(1)

يعمل مشروع هذا الكتاب على محاولة الجواب عن السؤال التالي :

كيف تأتّى لمجموعةٍ متواليةٍ ، من أحد عشر من الرجال ، على إعادة تركيب / ترميم المشروع الإسلامي ، الذي نهضت به خاتمةُ الرسالات . بعد الرّدّة السياسيّة الشّاملة ، التي حصلت غداة وفاة الرسول ﷺ. بحيث أعادت الرّدّةُ الأمور سياسياً القهقرى إلى ما ومَن كانت لهم قبل الإسلام ؟ فكان أن نهضت تلك المجموعة المتوالية من الرجال الأحد عشر بعبء إحياء وإكمال وإتمام المشروع الأساسي المهجور، بذكاءٍ وتصميمٍ ومثابرة ما بعدها مثلها . مع الحرص الشديد على اجتناب استفزاز القوى السياسيّة المُسيطرة وقاعدتها القبَليّة الواسعة ، حيث تكمن خُطورة دفعها باتجاه الخروج على المشروع الأساسي من رأس . وهي التي لم تُخفِ بالمَقول وبالمعمول أنّه خيارٌ قائمٌ جاهزٌ لديها ، إن هي لم تحصل على حصّة الأسد من الغنيمة .

(2)

هذا المشروع ينطوي على عدّة فرضيّات :

ــ الفرضيّة الأُولى: إنّ الشأن السياسي الاجتماعي التنموي جزءٌ أساسي من المشروع الإسلامي والرسالة الخاتمة . وهو يرمي إلى تكوين الأُمة الوسط ، التي مهمتها الأساسيّة الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر وحماية الأمّة بالقتال في سبيل الله حين اللزوم . دون ارتكاب إثم الاعتداء على أحد .

ــ الفرضيّة الثانية : بناءً عليه فإن النبوّة وخطتها ، بالنظر إلى حجم المُهمّة المُلقاة على عاتقها ، وما تقتضيه بالضرورة من زمنٍ طويل كيما تنضج وتؤتي أُكُلَها ، لم تصل إلى كافة مقاصدها والغايات المُعلّقة عليها . أي أنّ خطّة ومشروع النبوّة لم تنتهِ بوفاة النبي ﷺ . ولذلك فإنّه لا بُدّ من أن تبقى مستمرّة بإرادتها وبخطتها المرسومة والمُعلنَة .

الفرضيّة الثالثة : إنّ القول بإنّ الإرادة السياسيّة قد تحوّلت بكاملها ، منذ لحظة وفاة النبي ، إلى الأُمّة دون تحديد مفهوم (أُمّة) بالضبط ، ودون بيان آليّة عملها . كيما تعمل بنفسها وبإرادتها على تركيب البُنى السلطويّة الجديدة من موجودها وخبراتها ، ــ هذا القول ينطوي على خُطورةٍ مؤكّدة وحتميّة ، ببعث الرّوح في العوامل الاجتماعيّة والبُنى السياسيّة المحلّيّة المهزومَة . لتستعيد كامل ما كانت قد خسرته بالإسلام ، بل وتضمّ إليه كافة المكاسب التي صارت في حوزة الأمّة . كما حصل بالفعل .

(3)

تلك هي الثوابت الفكريّة ، او بالأحرى الفرضيّات ، المَبني عليها مشروع الكتاب . ومن الغني عن البيان أنه إنّ تغيُّر أحدى تلك الفرضيّات فإنّ البحث سينقلب رأساً على عقب . وعليه فإنّ الذي يعتقد جزما أن تركيب السلطة الذي حصل إثر وفاة النبي هو حصراً الحقّ ، وأن كل ما أتاه هو الصواب ، ليس لديه أي سبب لتجشّم مشقّة البحث تحت عنوان الكتاب . حتى مع اعترافه بالموقع العالي وطيب الأُحدوثة لغير الذين فازوا بالسُلطة .

أمّا الذي يعتقد أنّ ذلك لم يكُن إلا نمطاً من أنماط الرّدّة الساسيّة ، فإن له ملء الحقّ بإن يقوم بعمليّة مراجعة نقديّة شاملة ذات وجهيَن . يُبيّن في الوجه الأول لماذا وكيف حصل ما قد حصل بالفعل في سياق تركيب السُلطة

بعد النبي ﷺ . وماذا الذي ترتّب عليه . ويُبيّن في الوجه الثاني أُنموذجاً لِما كان يُمكن أن يحصل ، لولا تلك الرّدّة السياسيّة . وما الذي حصل بالفعل بمعزلٍ عنها .

(4)

لقد كُتب الكثير، بمستوى النّصّ ومؤدّاه ، على المشروع الإسلامي ، تأسيساً بالنبوّة ومُتابعةً بالوصاية من النبي ، إنْ على مستوى النصّ ، وإنْ على مستوى العمل . لكنّ ذلك ، على أهميّته القُصوى ، ليس يُغني عن الحاجة إلى أن نُبيّن ما الذي حصل بالفعل . ما الذي قدّمه الأوصياء / الأئمة بالفعل للمشروع الذي انتُدبوا لقيادته ، وإن من خارج وبمعزل عن السُلطة الفعليّة الكاملة . بل وحتى في ظلّ التهميش المُبرمَج ، والاضطهاد المعنوي والمادي ، الوحشي أحياناً ، لقاعدتهم الشعبيّة .

تلك هي المُهمّة التي ندب هذا الكتاب نفسه لأدائها .

(5)

تحت عنوان "**تأصيل**" سنعمل على بيان القاعدة الفكريّة من جهة ، لكنّها التاريخانيّة من جهةٍ أخرى ، التي عمل الجميع من أنماط القوى الإسلاميّة في ظلّها . ونقول "التاريخانيّة" لأنها ليست تاريخيّة صرفة . بل هي كذلك ، بالإضافة إلى الإرادة والاختيار البشريَين . ومن ضمنه تعطيل العامل الفكري ــ النّصّي الذي أسّسته الرسالة (بيعة يوم الغدير) .

في الفصل الأول ، تحت عنوان "**فترة الاستيعاب**" ، سنبيّن كيف ولماذا عمل الإمامان الأوّلان على استيعاب مفاعيل الرّدّة السياسيّة ، بحيث لاتتحوّل إلى ردّة كاملة . هذه الفترة أنهاها الإمامُ الثالث في يوم "كربلا". وهي أيضاً بمعنى الاستيعاب وإن لأمر مختلف . فيجب أن نفهمه بوصفه الذي قضى على

آخر مفاعيل التحالف العُمري ــ السفياني أثناء نصف القرن الأول بعد النبوّة .

في الفصل الثاني "**الأئمة في ميادين العمل**" نقفُ ، في أبوابه الأربعة ، على المبادرات ذات الصفة التأسيسية لكلٍّ من الأئمة زين العابدين ، محمد الباقر ، جعفر الصادق ، موسى الكاظم عليهم السلام . حيث نُخصّصُ كلاً منهم ببابٍ مستقل ، نُبيّن فيه نهج وموقف كلٍّ منهم في العمل في وباتجاه مختلف الميادين . ونؤكدُ هنا على الصفة التأسيسيّة لأعمالهم ، من حيث أنّها غير مسبوقة ، بالنظر إلى ما قبلها من أعمال الأئمة الثلاثة السابقين . هؤلاء الأئمة الأربعة ، بمختلف أعمالهم الفكريّة والتنظيميّة الباهرة ، يجب اعتبارهم هم الذين أشرعوا الأبواب أمام المستقبل المُشرق الآتي .

في الفصل الثالث "**الإمامة في ذروة حضورها**" نقفُ ، في بابين ، عند الإمامين الرضا والجواد عليهما السلام . حيث وصلت حركة الإمامة في عهدهما إلى ذروة حضورها في مختلف الأقطار والميادين . بحيث فرضت حضورها على أرباب السُلطة السياسيّة الفعليّة . ففرضت عليها أخذ مختلف الأوضاع ، ذات المحتوى السياسي التي استولدوها ، بعين الاعتبار.

في الفصل الرابع "**فترة الإعداد للمستقبل**" سنكتشف ، في بابين أيضاً ، ماذا عمل الإمامان علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام بالتوالي على إعداد الشيعة لليوم الآتي المحتوم . حيث ستنتهي فترة الحضور العلني للأئمة . وسيكون على أوليائهم أن يستقلّوا بإدارة شؤونهم بأنفسهم . اعتماداً على التنظيمات والمؤسّسات القويّة العاملة ، التي توالوا أئمتهم على إنجازها ، في كافة الميادين .

في الفصل الأخير، تحت عنوان "**نتائج**" سنُلخّص ثمرات بحثنا . معونةً للقارئ على استيعابها في ذهنه . فضلاً عن ذكر نتائج هامّة ضمنيّة للبحث .

(تأصيل)

(1)

يُجمعُ المؤرخون وأصحاب علم الكلام الإسلاميّ بحقّ ، على أنّ المقولة التي شطرت جمهور المسلمين ، وما تزال ، إلى شطرين رئيسيَن ، "أهل السُنّة والجماعة" و "الشيعة" ، إنما انطلقت من مؤدّى الجواب عند كلٍّ منهما على السؤال التالي :

هل أنّ فترة التشريع في الإسلام ، التي بدأت بالإقرار العامّ بالنُّبوّة الخاتمة ، واستمرّت طيلة حياة النبي ﷺ ، بما فيه مفهوم الشرعيّة السياسيّة وحقّ الأمر ونظريّة السُّلطة ، ــ هل هي مُستمرّةٌ من بعده على الوتيرة نفسها ، بشخص رجالٍ منصوصٍ عليهم . بحيث يكون لِما يصدر عن أحدهم قوّة إبرائيّة تساوي ، من حيث وجوب العمل ، ماصدر عن شخص الرسول ﷺ دون فرق . كما يكون وجوب الولاء والامتثال من بعده محصوراً بهم ولهم ؟

أم أنّها قد انقطعت بوفاة النبي ﷺ. وبات على المسلمين أن يتدبّروا أمرَهم في كافة الأحوال ، مسترشدين بما بين أيديهم من تنزيل ، وبما يحفظونه من سوابق عن الرسول قولاً وعملاً . وبالتالي فإنّ شأن تأسيس السُّلطة واستمرارها والولاء ولزوم الامتثال لها موكولٌ إليهم .

كلُّ التمذهُب التالي مبنيٌّ نظريّاً في أصوله على كيف وبماذا يكون الجواب عن ذلك السؤال الكبير. وطبعاً بقي نصُّ التنزيل وسوابق الرسول عند الفريقيَن في القول والعمل ، ولله الحمد ، خارجَ كل تساؤل ، نظريّاً على الأقلّ .

هكذا ، فإنّ كلّ الذين يذهبون إلى القول بأن فترة التشريع مُستمرّة زمناً ما بعد زمان التنـزيل والنّبوّة فهُـم "شيعةٌ" بمعنىً . أمّا الذين يذهبون إلـى أنّهـا

انقطعت ، فهم غير شيعة بمعاني كثيرة . أي أن الأمر الجامع الوحيد بين هؤلاء هو صفة الغيريّة ، بعدد المناهج التي وقع عليها رأيهم . لأنّ كلّ التصنيفات الأُخرى : مُحكّمة ، سُنّة ، أهلُ السُنّة / الحديث ، أهلُ الرأيِ والاجتهاد . . . الخ . قد نشأت بعد فترة التنزيل والنّبوّة بمُددٍ متفاوتة . بينما صفة "شيعة" ، مُضافةً إلى علي (ع) أوّل الأئمة عند الشيعة ، كانت مُتداولَةً بالتوازي زمنيّاً مع مفهومَي التنزيل والنّبوّة .

(2)

يستندُ الشيعة إجمالاً فيما يذهبون إليه إلى واقعة يوم الغدير في 18 ذي الحجّة سنة 10 للهجرة ، حيث النبي ﷺ خاطب جموع المسلمين العائدين من الحج بما لاطريق إلى فهمه واستيعاب مقاصده إلا بوصفه :

ــ إعلاناً صريحاً مقصوداً منه ، على أكبر قدرٍ ممكنٍ من الشمول والانتشار ، برسم العمل به في الآتي بعده .

ــ أنّه منح الإمام عليّاً (ع) قوّةً إبرائيّةً وسُلطةً موازيةً بكافة المعاني للقوّة والسُلطة التي كانت له إبّان حياته .

هكذا فهمها كلُّ الذين شهدوها وتعاطوا معها في الأيام الآتية دون استثناء. سواءٌ الذين امتثلوا لمنطوقها والغرض منه، أم الذين عارضوها إنْ قولاً وإنْ عملاً. ولا عبرة للتشكيك بصحة النقل بما قاله النبي ﷺ : "**مَن كنتُ مولاه فهذا عليٌّ مولاه**" . ولا للقول بأنّ المقصود إنّما كان نمطاً من منزلةٍ معنويّةٍ له . غير مُلزمةٍ لجمهور المسلمين إلا بمقدار هذا الوصف .

دليلنا على أنّ هذا الفهم كان عامّاً شاملاً ، هو أنّ كلَّ أعمال زعماء قريش في الشهور الأخيرة من حياة النبي ﷺ قد انحصرت في الحيلولة دون إعمال مفهوم يوم الغدير، بوصفه مشروع السُلطة الآتي ، بمُجرّد وفاة الرسول ،

وليس بأيّ معنىً غيره . الأمرُ الذي رأينا تباشيرَه العنيفة قُبيل يوم الغدير في محاولة اغتيال النبي ﷺ يوم العقبة . حيث بعض المنافقين حاولوا فرْض واقعٍ سياسي مفاجئ ، يقطع الطريق على كلّ تدبيرٍ في غير صالحهم . وذلك أثناء الطريق عائداً من غزوة تبوك .

ولقد أتى القرآن على ذكر الواقعة في قوله تعالى: (يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهمّوا بما لم ينالوا وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فإن يتوبوا يكُ خيرًا لهم وإن يتولوا يعذبهم الله عذابًا أليماً في الدنيا والآخرة وما لهم في الأرض من ولي ولا نصير). (التوبة / 74) . ثم بعده بالعصيان الصريح لأمره بإبعاد الزعماء ، الذين يُخشى خطرهم بعرقلة الخطّة النّبويّة المرسومة ، عن "المدينة" في بعث أُسامة . ثم بلغت ذروتها في واقعة يوم الخميس الشهيرة ، حيث كان النبي ﷺ في طور الاحتضار ، فالتأموا عنده بما استراب منه بأنه مُحاولةٌ أخيرة منهم لإقناعه بما يحفظ لهم مواقعهم ، في ظلّ ما انتهى إليه يوم الغدير ، من بيعة ناجزة لم تترك لأحدٍ منهم حصته المرجوة من السُلطة . وبسرعة تحوّل النقاش إلى الحَسْم : النبي يُعلن أنّه ، مع علمه بموقفهم المُعارض لمؤدى يوم الغدير، وبالخصوص بما خُتم به من بيعة ، لن يتراجع عمّا كان قد تـمّ يومذاك . بل وعرض أن يؤكّده مكتوباً "**كي لاتضلّوا بعدي أبدا**" . وهم يُلمّحون ، بما هو أقرب إلى التصريح العلني ، أنّهم في هذه الحال لن يتردّدوا في إعلان الرّدّة عن الإسلام من رأس .

ومن المعلوم والثابت أنّ التّلميح إليها قد أتى بقول أحدهم بمسمعٍ من الجماعة الرّاضية بسكوتها على الأقلّ : "**إنّ النبيّ ليهجر**" أو "**إنّ النبي قد غلبه الوجع**" . وكلا العبارتين تؤدّي إلى أنّه قد بات في وضعٍ ليس يسمح له بأن يُقرّر.

(3)

هكذا تكون قريش ، بأشخاص رؤساء بطونها العشرة ، قد دفعت الأُمور إلى حالةٍ فصاميّة : إما نحن ، أو لاشيء لسوانا . وما ذلك إلا لأنها قد رأت بحقّ أن يوم الغدير تعامل مع قضيّة السُلطة بعد وفاة النبي ﷺ . ولو كان هناك أدنى شك في ذلك لَما تصرّف الخاسرون بتلك الطريقة الخشنة في الحالات الثلاث . أن كلّ ماكانت قد بنته في الماضي قد سقط في لحظة . مثل بناءٍ ضخمٍ قد انهدمت قواعده فانهار من آساسه . وأنّ الإسلام وقرآنه ونبيّه ، ثم الإمام علي (ع) من بعده ، قد باتت وستكون في الآتي المصدرالوحيد للمُحرّكات السلوكيّة للأُمّة الجديدة ، والمالكة وحدها للقرار، دون كافة التشكيلات الكهانويّة والسياسيّة والتجاريّة التي كانت تتمتّع بها ، وها هي قد باتت الآن جزءاً من ماضٍ هيهات أن يعود . وذلك ، آخذين بالاعتبار كامل مواصفاته ، إنجازٌ فذٌّ فريد ، لسنا نعرف له مثيلاً ولا شبيهاً في كلّ ما نعرفه من تاريخ الشعوب والأُمم.

قريش وحدها ، من بين كلّ الأعراب في أنحاء شبه الجزيرة ، لم ترَ في ذلك الانجاز المُذهل إلا أنّه يمكن ، بل يجِب ، بالنّظر لوضعها الحضاري الخاصّ السّابق ، أن يكون فرصة جديدة لتعزيز مكانتها الممتازة بين كافة التشكيلات القبَليّة من حولها . وما ذلك ، فيما نحسب ، إلا لعقلها المديني ، الذي نعرفُ أنّها ورثته من أصلها النبطي المدينيّ البعيد ، في مُقابل الوضع شبه البدوي للأعراب . وهو الوضع الذي ورثت منه قريش فكرةَ الدولة / الحكومة في "مكة" ، بما فيها من توزيعٍ وظيفي لبطونها ، تحت إسم (الملأ) ، المؤلف من رؤساء بطونها العشرة ، الذي يشبه الوزارات في الحكومات اليوم . فضلاً عن تمتّعها وحدها ، دون بقيّة الأعراب في شبه الجزيرة ، بالثروة النقديّة (الذّهب المكّي) ، التي كانت تجنيها من نشاطها التجاري الواسع ، الذي كان يصِلُ إلى

جنوب شبه الجزيرة شتاءً ، وإلى السواحل الشاميّة صيفاً . بالإضافة إلى وضعها الكهانوي الحصري ، بوصفها الحافظة لأوثان القبائل في الكعبة .

(4)

تلك هي الحالة التي انتهت إليها مؤقتاً خاتمةُ الرسالات عشيّة الرسالة المُحمّديّة . بل نقول بما هو أوفى وأصدق ، بل وبالضرورة ، لِما انتهت إليه كافّة الرسالات الخمس الكبرى المُتوالية ، منذ أوّلها بشخص أول الرُّسُل نوح (ع) حتى خاتمتها . آخذين بالاعتبار في هذا التحقيب وحدة الهدف منها جميعها ، كلٌّ منها بما يقتضيه زمانها وأحوالها. ثم باعتبار خامستها المحاولةَ الأخيرة ، التي لن يكون بعدها محاولة أخيرة من مثلها .

بذلك بات الخيار الوحيد القادم أحد اثنين : إمّا التخلّي عن المشروع الربّاني نهائياً ، وتركه للبشر يضطربون فيه ، بما تُمليه عليهم غاياتُ أنفسهم . وإمّا مُتابعته بمَن سيسيرون به ويحملون أمانته من جديد ، وُصولاً إلى غاياته المنشودة . حسَب وبمُقتضى الخطوة الصريحة التي اتخذها النبي ﷺ يوم الغدير. وتلك مُهمّة ليست بالتأكيد ، ولم تكُن يوماً أبداً ، موكولةً إلى البشر . بل إنّها خطوةٌ مُتجاوزةٌ لِما هو مُتوقّعٌ منهم ، باعتبارهم موضوعها وليسوا أداتها ، إلا أن يؤمنوا ويتّقوا . وإلا سيكون علينا أن نُعيدَ النظر في شأن مفهوم النُّبوّة ، وبأعمال الأنبياء المُتوالين ، وبنهجها وضرورتها جميعاً من رأس . ومن هنا باتت الإمامة أصلاً من أُصول الدين عند الشيعة . المُنكرُ لها ناقص الإيمان .

(5)

من هذه النقطة تبدأُ الإمامةُ بوصفها فكرةً ومشروعاً ، ثم باعتبارها مُتابعةً للإنجازات الكبرى التي حقّقتها خاتمة النبوات . وفي رأسها طبعاً تكوين وحراسة مشروع "خير أُمةٍ أُخرجت للناس" ، على قاعدة الإيمان بالله تعالى

وبرسوله ﷺ . بما يعنيه من تجاوز لشبكات العلاقات القبَليّة ، المُعزّزة بذاكراتٍ تاريخيّة منفصلة لكلّ قبيلةٍ قبيلةٍ منهم . حيث الإله الوثن ، الخاص لكلٍّ منها ، تعبيرٌ صريحٌ عن خصوصيّتها التاريخيّة المُنفصلة . فضلاً عن الإبداعات الشعريّة الرفيعة لأبناء كلٍّ منها . وهي التي اكتسبت عندهم صفةً شبه قُدسيّة . إلى درجة تعليقها على جدران الكعبة ، إلى جنب أوثانهم المعبودة .

وسيكون علينا فيما سيأتي إن شاء الله أن نقرأ الخطوات البنيويّة التي توالى على العمل عليها الأئمة المُتوالون ، إماماً بعد إمام ، وخُطوةً إثرخُطوة . حيث سنرى أنّها كانت دائماً تنظر إلى الأمام . لكنّها في الوقت نفسه مبنيّة على ما انتهى إليه السعي على يد الإمام السابق . وذلك ابتداءً من الفترة التي كانت بالغة الضرورة ، التي سنُسميها "فترة الاستيعاب" . التي ستمتدّ زُهاء نصف قرنٍ من الزمان . منذ بداية إمامة الإمام علي (ع) عند شيعته في السنة 10هـ/ 631 م ، حتى شهادة الإمام الحسين (ع) سنة 61هـ/680م . ذلك لأن خطّة الأئمة الثلاثة الأساسيّة أثناءها كانت بالدرجة الأُولى استيعاب ما قد حصل أثناء تلك المدة ، ابتداءً من يوم السقيفة . ممّا لا يُمكن فهمه وتحليله إلا بوصفه من رواسب الماضي في النفوس . فأتت أعمالُ الأئمة الثلاثة الأُوَل في المُقابل مبنيّةً على قاعدة استيعاب نتائجها الكارثيّة . مع الحرص الشديد على أن لا ينطوي فعلُ الاستيعاب على أدنى تهديد للمكاسب الأساسيّة ، التي تحقّقت أثناء فترة النبوّة ، وعلى رأسها الأُمّة بما هي أُمّة والدولة بما هي دولة . باستفزاز القُوى التقليديّة ، الموروثة من الماضي ، والحريصة على مصالحها . ما يُمكن أن يودي إلى إعلانها الخروج على كافة إنجازات فترة النّبوّة ، الاجتماعيّة والسياسيّة على الأقل ، وعلى رأسها تكوين الأُمّة وجسم الدولة . بالعودة إلى ماضيها القَبَلي الذي تحنُّ إليه .

الفصل الأول

فترة الاستيعاب

(1)

كان يوم السقيفة المشؤم وما تمخّض عنه بمثابة حلٍّ مؤقّتٍ بالمُمكن لقضية السُلطة . بانتظار نُضج الظروف للقبض عليها ، لمصلحة أقوى بطون قريش بالمال والرجال ، أُميّة . وذلك بالتخطيط والتنسيق التامّ بين رجلين ، هما كبيرُ أميّة الداهية أبو سفيان بن حرب وعمر بن الخطّاب . وهنا تفصيلاتٌ كثيرة من ضُروب التنسيق والتعاون بينهما . نضربُ عنها الآن صفحاً ، لأنها ستبتعدُ بذهن القارئ عن السّياق الذي نعملُ على تركيبه . كما أنّها تستحقُّ بحثاً مستقلاً.

المهم أنّه في ذلك اليوم جاء إلى السُلطة ، من حيث لايحتسبُ أحد ، رجلٌ لم يكُن يخطرُ في بال أحد من قبل ، أن يكون هو مَن سيُسمّى (الخليفة) الذي سيشغل الموقع العالي الذي شغر بوفاة رسول الله ﷺ . وذلك أوّلاً لضعف حضوره الشخصي في الميدان الاجتماعي ــ السياسي . ثم أنّه ينتمي إلى بطنٍ من أضعف بطون قريش العشرة . فضلاً عن أنّه ، أثناء السنوات العشر السّابقة له في الإسلام ، لم يصدر عنه أيُّ عملٍ يستحقُّ الذكر. ولم يُشارك في أي معركة من المعارك التي خاضها المسلمون دفاعاً عن دينهم . ولا عبرة بما نُسب إليه من إنفاقٍ ماليٍّ كبير من ثروته المزعومة لمصلحة الرسالة . فالرجل والبطن الذي ينتسبُ إليه ، لم يكونا أبداً من أهل التجارة والثروة في "مكة" .

كل هذه المواصفات الضعيفة تُبيّنُ لنا أنّ مُعطى رُتبته الجديدة لا يُمكن أن تكون مكسباً لأحد ، يحملُ خطورة أن يُثبّته فيما بعد . كما أنّ حَجْبَ السُلطة عنه ، إن حصل ، فلن يكونَ خسارةً يحسُّ بها أحد ، لأنه لم يكُن يملكُ شيئاً بالفعل . ومن الطريف أنّه هو نفسه ، أثناء الحوار الحادّ ، العالق بين طرفَي

النّزاع المدَني ــ المكّي في السقيفة ، فوجئ بعمر يمدُّ يده إليه قائلاً : "**أُمدُد يدك أُبايعك** " ففعل . وهكذا حُسم النزاعُ على السُلطة يومذاك مؤقتاً ، بإزاحته عن مقتضى بيعة يوم الغدير . بانتظار تثبيته في الآتي ، لما فيه مصلحة أُميّة حصْراً ، كما سيحصل بالفعل .

(2)

في سبيل تثبيت ذلك المكسب المؤقت عمل رجلُ اللحظة القوي ، وما هو إلا الخليفة فيما بعد عمر ، على أمرين اثنين :

ــ الأول : عمل كلّ ما يلزم لبعث اليأس لدى (الأنصار) من أن يُحدّثوا أنفسهم بأن يكونوا يوماً ما حتى بصفة شركاء في السُلطة . الأمر الذي بلغ غايته باغتيال أبرزهم وكبيرهم سعد بن عبد الله الانصاري الخزرجي . الذي كان زعيم " المدينة " قبل الإسلام . وأسلم مُبكّراً . وشهد بيعة العقبة السّرّيّة ، التي بايع الانصارُ فيها النبي ﷺ على النُّصرة . ثم أخذه المشركون وهو يحاول العودة بالذين بايعوا معه إلى "المدينة" . حيث أنزلوا به شرّ العذاب . ثم كان يوم السقيفة مُرشّح الأنصار للخلافة ، مُقابل مطالبة قريش بها حصراً . فهدّده عمر تهديداً صريحاً علنيّاً بالقتل . ولم يلبث أن قُتل بالفعل .

ولعلّ من الاستخفاف بعقول الناس وأفهامهم ، أن يُقال ويُردّد أن الجنّ هم الذين قتلوا الرجل ، كما تقول رواياتٌ وروايات ، ما من ريبٍ في أنها صدىً للتخريج الذي نُشر لواقعة القتل . وما من ريبٍ في أن هذه التغطية المكشوفة لحقيقة ما حدث لم تحصل وتنتشر بنفسها ، بل دبّجها ونشرها القتَلَة الحقيقيون ، المُغترّون بلحظة النصر النهائي الموهوم .

ــ الثاني : شنُّ سلسلة من الحروب المُتواصلة على أهل منطقة شاسعة ، شملت "المدينة" و"اليمامة" و"اليمن" و"البحرين" (ليس هذا ما يُعرف اليوم

بهذا الاسم . بل هو ما يُسمّى اليوم بـ"القطيف" و"الأحساء" شرق شبه الجزيرة). تحت عنوان أن هؤلاء مُرتدّون عن الإسلام . استمرّت طوال السنتين الأُوليَتيَن من خلافة الخليفة الأول أبي بكر .

(3)

ثمة هنا حقائق ينبغي أن نقرأها قراءةً دقيقة ، ابتغاء فهم ما قد حصل أثناء تينك السنتين :

ـ الأُولى : إنّه كانت هناك ردّة حقيقيّة بالفعل في بني حنيفة . لكنّ هذه كانت قد بدأت يوم كان النبي ﷺ على قيد الحياة . ثم أنّها كانت محاولاتٌ فجّةٌ محدودة زماناً ومكاناً. أبرزُ مرتكبَيها مُسيلمة بن حبيب الحنفي ، المعروف بمُسيلمة الكذّاب . عاونه في دعواه النبوّة لنفسه مُحكم بن الطُّفيل الحنفي ، من سادات بني حنيفة . وجهّز النبي ﷺ جيشاً لمحاربته ، ربما كان هو الذي قضى فيما بعد عليه وعلى حركته . وذلك هو العمل العسكريّ الوحيد الذي يستحقّ أن يُقالَ حقاً إنه كان ضدّ ردّة . بالإضافة إلى سُجاح بنت الحارث التميميّة . التي يُقال أنها كانت عارفةً بالكُتُب ، وعلى علمٍ بالأديان . أخذته من قومها نصارى بني تغلب في "الجزيرة الفراتيّة" . ثم انتهت حركتها بأن عادت فأسلمت وانصرفت من ثَمّ عائدةً إلى قومها في وطنها . وعاشت إلى أن توفيت في السنة 55هـ/ 674 م .

ـ الثانية : أمّا الباقون ، وهم بالتحديد بنو أسد وبنو تميم ، فقد شُنّت عليهم الحملات القاسية تحت شعار أنّهم امتنعوا عن تسديد الزّكاة للسُلطة الجديدة ، تعبيراً عن عدم اعترافهم بالسلطة الجديدة ، لِما في أعناقهم من بيعة يوم الغدير . لكنهم بالتأكيد حافظوا على إقامة الشعائر من صلاةٍ وصيام ، دون أدنى تقصيرٍ مُعلَن . هذا موقفٌ ينطوي من جانب السُلطة على اعتبار نفسها

استمراراً للنبوّة . المُنكرُ لهذه كمَن يُنكر تلك ، ما منحها الحقّ عند نفسها بأن تقمعهم بكلّ وبأقسى وسيلة .

من جانب المُمتنعين ، فإن الاعتبار المُحرّك لهم وراء منع الزّكاة ، أنّ في أعناقهم بيعة سابقة يوم الغدير، ما من سبيلٍ إلى التّخلّي عنها لحساب بيعةٍ أُخرى . ومن المعلوم للعارف أنّ هاتين القبيلتيَن ، بقيادة طليحة بن خالد الأسدي والأشعث بن قيس التميمي ، قد حافظتا في المستقبل على عهدهما للإمام وما في عنقيهما من بيعةٍ سابقةٍ له . على الرُّغم ممّا أُنزل بهما من تقتيلٍ ظالمٍ مُفرط ، تحت شعار ما سُمّي بهتاناً بـ (الرّدّة) . التي ارتُكبت فيها من الفظائع المهولة ، ما ولي كِبره ثلاثةٌ من قادة عُتاة قريش ، من ذوي التاريخٍ الحافلٍ بمُقارعة الإسلام ، وبنُصرة الرّدّة الحقيقيّة . هم عكرمة بن أبي جهل المخزومي ، وخالد بن سعيد بن العاص الأُموي ، وخالد بن الوليد المخزومي أيضا .

(4)

وكما هو مُتوقّع ومحسوب سلفاً ، نظراً لسنّ أبي بكر العالية ، فإن مقامه في الخلافة لم يطُل إلا بضع سنين (10 ــ 13 هـ) . في نهايتها أدّى الوديعةَ التي اؤتمن عليها لأصحابها . بأن أوصى ، فيما يُقال ، بأن تكون الخلافة من بعده لعُمر. الأمرُ الذي تقبّلته الطبقة السياسيّة (أهلُ الحلّ والعقد) دون تردّد . ما يدلّ على هُويّة المُحرّكات الحقيقيّة الكامنة عندهم وراء القرارات الكبيرة . فتأخذ بعين الاعتبار ميزان القوى السياسيّة المُمسكة بالفعل بتلابيب السُلطة ، دون مصدر الأمر مهما يكُن جليلاً . وإلا فلماذا الكيل بمكياليَن ، فيؤخذُ بوصيّة أبي بكر ، دون وصية رسول الله ﷺ والبيعة التي نظّمها بنفسه .

قضى عُمر في منصب الخلافة زُهاء عشر سنين (13-23 هـ) . توفي في نهايتها اغتيالاً. تُحيطُ بهذا الاغتيال أسئلةٌ كبيرة . لم نــرَ أحداً طرحها من

قبل . سنطرحها لِما فيها من دلالات ، تُلقي الضوء على حقائق طال تمويهها وكتمانها.

تقول الكُتُب ما خلاصته :

ـ إنّ القاتل هو أبو لؤلؤة فيروز المجوسي .

ـ إنه طعنه بخنجر ذي نصليَن ستّ طعنات متواليات وهو يُصلّي الفجرَ بالناس في المسجد الجامع بـ "المدينة" .

ـ إنّ وفاته لم تحصل فوراً . فحُمل جريحاً إلى حيث توفي .

ـ إن عبد الرحمن بن أبي بكر شهد بأنه ليلة واقعة الاغتيال رأى أبا لؤلؤة ، ومعه مجوسيٌّ آخر اسمه الهرمزان ، وثالثهما نصرانيّ اسمه جُفينة ، يتشاورون . فلما رأوه اضطربوا . وسقط من أحدهم خنجرٌ ، قال إنه يُشبه الذي اغتيل به الخليفة .

ـ إن أبا لؤلؤة قد نجا من كلّ المُحاولات المزعومة للقبض عليه . إلى أن قُتل بعد مدّةٍ قصيرة، قتلةً تختلف المصادر في هوية القاتل وكيفيّة حصولها .

ـ إنّه أثناء مـدّة النّزْع القصيرة ، التي كان الخليفةُ أثناءها مُعلّقاً بين الموت والحياة ، جـرّاء فقدانه جـزءاً كبيراً من دمه ، بالإضافة إلى سنّه العالية ، (كان في الثالثة والستين) وجدَ من صفاء الذهن ما أتاح له أن يُناقش مع بعض ذوي الشأن المجهولين قضيّة الخلافة من بعده . بحيث خلُص منها إلى تسمية ستة أشخاص ، أوكل إليهم حصْراً أن يختاروا من بينهم واحداً للمنصب .

(5)

بالتأمل نكتشف عيوباً جمّة في هذا السيناريو ، تجعل قبول مُندرجاته في الغاية من الصعوبة . ذلك أنّه :

ــ من المعلوم أنّ دخول "المدينة" كان محظوراً على غير المسلمين . فكيف يلتئمُ فيها علناً ، ثلاثة أشخاص ، مجوسيان ونصراني ، في حالة تشاور مُريبة ، في مكانٍ مكشوف ، وكأن ما من بيوت يستترون بها ؟

ــ كيف يدخلُ مجوسيٌّ ، معروفٌ لدى الكافةً شخصاً وديناً ، المسجدَ الجامع لـ "المدينة" أثناء أداء الصلاة بإمامة الخليفة . ثم يتخلّل صفوف المُصلّين وُصولاً إلى شخص الخليفة نفسه ، دون أن يعترضه أحد . ذلك أمرٌ محظورٌ حظراً شديداً ، لا محلّ فيه للتساهل أو غضّ الطّرْف . مع التأكيد على أنّ أبا لؤلؤة كان شخصاً معروفاً لدى الكافّة ، يمتهنُ مهنةً الحِدادة وصُنع وإصلاح الاسلحة ، التي هي موضع حاجة الجميع ؟!

ــ ما وجه الحاجة إلى شهادة ابن أبي بكر، ما دام طعْن الخليفة قد حصل جهاراً، بمحضر مُصلّين كثيرين بإمامته ، في المسجد الجامع لـ "المدينة"؟

ــ كيف يُمكن القبول بالقول أن الخليفة ، الذي كان في طور الشيخوخة ، المطعون بست طعنات ، تحمله الرجالُ إلى بيته وهو ينزف بشدّة ، عزّزها تحريكه حركات عنيفة من الرجال المُهرولين به ، الأمر الذي سيودي به حتماً إلى الهلاك السريع . ومع ذلك فإنّه عاش مدّةً كافيةً لُيناقش الاستحقاق الآتي بشأن الخلافة ، وليُوصي بما هو ضروري بنظره لاستمرارها ؟!

هذا سيناريو يستحيل أن يكون صحيحاً . دبّجه مَن دبّجه ليُخبيء سيناريو آخَر . هو الصحيح لو كانوا يعلمون .

من الممكن أن يُقال ، كما قيل بالفعل ، أن وجود أبي لؤلؤة في "المدينة" كان استثنائيّاً ، لحاجة أهلها لمهاراته المهنيّة . وهو تعليلٌ ضعيف جداً. لأن (الصّيقل) ، أي الذي يتعاطى صُنع السلاح وإصلاحه ، عنصرٌ مهني

أساسي مُتوفّرٌ في كافة التجمعات السكانيّة يومذاك ، من قبل أبي لؤلؤة ومن بعده . أي أن الرجل لم يكُن مُتفرّداً بمهاراته كي يُستثنى .

وعلى كل حال ، فإن هذا الاعتذار ينظر بعينٍ عوراء إلى المشكلة . فهو يتجاهل إشكاليّة وجود أبي لؤلؤة في المسجد، وطعْنه الخليفة بست طعنات . أي أنه أخذ وقته بالطعن المُتوالي ، دون أن يمنعه أحد من مُتابعة الطعنات ، مع أن المصلّين موجودون قريباً جداً من إمام صلاتهم . كما يتجاهل مؤدّى أنّه حُمل حملاً إلى منزله على أيدي الرجال . وهو عملٌ خطيرٌ جداً ، لأنه يُعزّز النزيف المُتدفّق من ستة جراح ، لإنسانٍ في الثالثة والستين ، ويُعجّل بوفاته . ومع ذلك فإنهم أوصلوه بسلام إلى حيث نقلوه . بل ومُحتفظاً بكامل حضوره الذهني بعد ذلك مدّة غير قصيرة ، بحيث وجد الوقت والقوة ليُناقش ويُعلن رؤيته للآليّة المزعومة لحلّ قضيّة الخلافة من بعده .

(6)

فلنقُل ، بنتيجة هذا التحليل النّقدي للخبر ومندرجاته ، إنّ من المؤكد أن الخليفة عُمر قد قُتل طعناً ، ولم يمُت حتفَ أنفه . أمّا أين ، ومَن الذي ارتكب الجريمة ، ولماذا ، و ما هو الغرض منها ؟ فذلك كلّه ما من معلوماتٍ مُقنعة عنه . وعليه فقد كان من حق الجريمة أن تُقيّدَ ضدّ مجهول ويُغلق الملفّ نهائياً . لكنّ يبدو :

ــ أولاً : إنّ شهادة عبد الرحمن بن أبي بكر هي التي رَسَت بالاتهام على المسكين أبي لؤلؤة . وذلك هو السبب الذي جعل من شهادته عنصراً أساسيّاً فيما تذكره المصادر من مُلابسات القضيّة . مع أنها لا معنى لها في ظلّ مقولة أنّ الواقعة قد حصلت علنا بوجود عددٍ وافٍ من الشهود ، كما عرفنا . ثم جرى البناءُ عليها ومتابعتها حتى النهاية المُبتغاة ، بقتل المُتهم دون توجيه

الاتهام إليه ومحاكمته وإنزال العقاب به ، كما تقتضي الأُصول الشرعيّة ، لا لغرضٍ إلا لإسكاته وإغلاق القضيّة نهائيّاً . وهكذا كان .

ــ ثانياً : لو أنّ الأمر، عند الفاعلين الحقيقيين المُفترَضين ، قد وقف عند ذلك الحدّ ، أي من دون شهادة ابن أبي بكر ، لَكان ناقصاً نقصاً أساسيّاً ، هو آلية تعيين الخليفة الخَلَف . الذي نراه الغرض الأساس من اغتيال الخليفة الحالي .

وفي هذا السبيل أُطيل عمر الخليفة الجريح إلى مابعد إدلائه المَزعوم بالآلية المُناسبة ، بحيث رسـت على الخليفة الأُموي المطلوب : عثمان .

(7)

من المؤكّد أنّ الذي ، أو بالأحرى الذين دبّجوا ذلك السيناريو ، بل وفرضوه فرضاً على عقول الناس ، بحيث تُردّده المصادر حتى اليوم دون أدنى مُساءلة . على الرغم من التهافت الصّريح لعناصره ، ــ هؤلاء كانوا قوةً قادرةً على فَرْض وُجهة نظرها سياسياً وإعلامياً على الكافّة ، كما نقول اليوم ، تحت مختلف الظروف .

فمن هم أُولئك الذين يتمتّعون بهذه الامكانيّات الكبيرة ؟ ثم ، وهذا هو السؤال الأكثر أهميّةً ، الذي يُطرحُ كثيراً في التحقيقات الجنائيّة : من هو المُستفيد من الجريمة ؟

من المعلوم للعارفين أن عُمر كان فاعلاً أساسيّاً في كل مفاصل الأحداث العالقة ، الآخذ بعضها برقاب بعض ، منذ يوم الغدير . وممّا لاريب فيه ، أنّه كان رجلاً قوياً قادراً، ذا حضورٍشخصي قوي في المَلأ القرشي الحاكم . بحيث لايُمكن تجاهل وجهة نظره الشخصيّة في الأُمورالعالقة . لكنّه كان أيضاً يفتقرُ بشدّة إلى السّند الاجتماعي ، وضمناً السياسي طبعاً ، بسبب الضعف

العددي والمعنوي للبطن الذي ينتسب إليه (عُديّ) من بين البطون القرشيّة العشر . ولذلك فقد كان يُعير خدماته ، الشخصيّة دائماً ، لمَن في وسعه أن يوظّفها لمصلحته . على أن يكون له من نتائجها نصيب . وأبرزُ مثالٍ على هذه الآليّة ، أنّه هو الذي سارع إلى فَرْض مُبايعة أبي بكر يوم السقيفة ، فلم يُعارضه أحد. فكان أن رُدّت له هذه الخدمة الجليلة بمثلِها وأكثر، بأن (أوصى) أبو بكر ، فيما قيل ، بأن تكون له هو الخلافة من بعده . وعن هذا الطريق المُعقّد وصل هو إلى رُتبة الخلافة . وطبعاً لم يكُن ، ولا من المُمكن إطلاقاً ، أن يكون رئيس أكبر وأقوى بطون قريش ، أبو سفيان ، بعيداً عن هذا السّياق .

(8)

وعليه نسأل : هل كان أبو سفيان هو الذي هندس وصمّمَ وخطّط واشرف على قتل الخليفة عمر ؟

في الجواب نقول: ومَن ذا الذي يمكن أن يكون غيره ، إن لم يكُن هو ؟ مَن غيره الذي يملك الحوافز والأدوات التي تؤهّله لتنفيذ تلك الجريمة الأُولى في تاريخ النّزاع على السُلطة في الإسلام ، ومن ثَمّ تغطيتها بتلك التغطية ، التي لا تخفى مراميها ، كما حلّلناها ، ومن ثَمّ أيضاً فرضُها على عقول الناس؟ وهو الذي قضى كل لحظةٍ ممّا سبق من عمره في الإسلام وهو يعملُ جاهداً بكلّ ما في وُسعه ، وبكل ما تحت يده من وسائل ، على استعادة موقع بيته من ذلك الطارئ الذي اسمه (الإسلام) ، الذي تمّ على يد امرئٍ فقير يتيم لم يكن من قبلُ ، في مقاييس القبائل والقسمة الاجتماعيّة السّائدة ، شيئاً مذكورا .

لكن ، وهذا سؤالٌ كبير :

لماذا ؟ ماهي مصلحة أبي سفيان في اغتيال الخليفة ، مع أنّ كلّ أُموره كانت ماشية أثناء خلافته كحَدّ السيف ؟

الجواب ، والله العالم ، أنّه استطال مدة خلافة عمر أكثر ممّا كان يتوقّع ، بحيث عيل صبره . خصوصاً وأن الخليفة أنجز، أثناء السنوات العشر لخلافته ، إنجازاتٍ باهرة على صعيد الفتوحات . بحيث بات البطل الأوحد ، الذي استولى على مخيال الأعراب المبني على الغزو . وبذلك صار بنفسه بغنى عن أبي سفيان وأمثاله . وخصوصاً أكثر، أنّ أبا سفيان فقد بصره إلى حدَ العمى في السنوات الأخيرة من عمره . وبعاقته هذه خسر جزءاً أساسياً من سطوته . فلم يبقَ لديه إلا أن يقلبَ الطاولة على روؤس الجميع ، بهندسة اغتيال بطل اللحظة . مع الحرص الشديد على تغطيتها بذلك السيناريو . ومن ضمنه ، طبعاً ، آليّة المجيء بالخليفة العتيد ، بحيث تأتي بخليفةٍ يناسب غرضه بالمجئ به من بيته . وهكذا كان .

هكذا ركب شيخٌ من بني أُميّة صهوة الخلافة ، بعد طول انتظار .

(9)

كانت فترة خلافة عثمان تفتقرُ بشدّة إلى العقل السياسي وبُعد النّظر وبراعة الأداء . وتلك صفاتٌ رصدناها لدى رُكنَي التحالف السياسي ــ القبَلي السابق ، بشخص الخليفة عمر وأبي سفيان . بحيث أنّه في السنوات الأربع لخلافة أبي بكر، بينما كان عمر هو الخليفة الظلّ ، ثم في السنوات العشر لخلافته هو ، كان التعامل مع الشعائر المعمول بها ، ومع مفهوم الدولة ووظيفتها ، ومع الرجال الرموز ، يتمّ بكامل الاحترام . إلى درجة أنّ الخليفة عمر ، الذي كان المُهندس الحقيقي لحروب (الرّدّة) ، تصنّع الغضب الشديد على أعمال خالد بن الوليد الوحشيّة أثناءها ، كي يُحافظ على صورته البريئة . ناهيك بإطلاق طاقة الغزو، الكامنة في أعماق العقل العربي ، تحت شعار الجهاد . بحيث باتت الشُّغل الشّاغل للناس . واستوعبت كلَّ طاقتهم السياسية والسُّكّانيّة .

وبذلك منحت الخليفة أن يكون بطلَ اللحظة غير مُنازَع .

خلافة عثمان الأطول بين الخلفاء الأربعة الأُوَل (23 ـ 35هـ/ 643 ـ 655م) كانت الباب المُشرَع ، الذي دخل منه بنو أُميّة بقضّهم وقضيضهم إلى قنوات السُلطة بعد طول انتظار . فانطلقوا دون أدنى تحفُّظ للإمساك بمفاصلها كاملة . بقيادة رجلٍ منهم هو طريد رسول الله ﷺ مروان بن الحكم ، الذي ورث الموقعَ الأول لدى بني أُميّة بعد أبي سفيان . أبرزُ صفاته نزقٌ لا حدود له ، والافتقار الشديد إلى الحدّ الأدنى من الكياسة والدهاء السياسي ، الذي كان يتمتّع بهما كبيرهم السابق .

في هذا السياق ارتكبوا كلّ ما يخطر بالبال من أخطاءٍ فظيعة في حقّ الثلاثيّ المؤلّف من الشعائر ومفهوم الدولة والرجال الرّموز . ممّا هو معروفٌ مبسوطٌ في المصادر . ولعلّ من أشدّها فظاعةً وغرابةً نفي الصحابي الجليل أبي ذرّ الغفاري إلى منطقة "الرّبذة" الصحراويّة القصيّة ، حيث سيكون وحيداً مُنقطعاً عن الناس . جزاءً وفاقاً لمُعارضته علناً سياسة عثمان في تسليط أبناء عشيرته على المناصب والأموال . مع الأمر المُشدّد بأن لا يودّعه أويخرج معه أحد . وأوكل تنفيذ أوامره المُشدّدَة في هذا الشأن إلى وارث موقع أبي سفيان في عشيرته ، السّيء السُمعة والعمل مروان بن الحكم ، الذي أشرف شخصيّاً على تنفيذ أمر سيّده .

وطبعاً كان الناس يضعون تلك الأخطاء الفظيعة في رقبة الخليفة الضعيف ، المُستسلم دون أدنى تحفُّظ لرغبات قومه . خصوصاً أنّه لم يُقصّر أبداً في حماية أبناء عشيرته بأقسى وأقصى ما يُمكن ، حتى في وجه مواقف غاضبة ، صدرت ممّن لا ريب إطلاقاً في صدق إيمانهم ونصاعة ماضيهم . بحيث تدحرجت الأُمورُ بين الثائرين بسرعة نحو التّخلُّص منه بقتله ، بعد أن

أعيتهم الحُلول مع فريقه ، الذين كانوا متمسكين بفرصتهم في الحكم . ما قد سُمّي ويُسمى بالفتنة الكُبرى . وما هي حقاً بالفتنة . بل هي حقُّ الناس في حماية أنفسهم ، بالثورة الشاملة على الذين جعلوا من الدولة مكسباً شخصيّاً حصرياً لهم وبهم . انتهت إلى أوّل خليفةٍ يُقتَلُ علناً على أيدي ثائرين غاضبين ، تجمّعوا من غير قطرٍ من الأقطار الإسلاميّة .

لكنّ الثورة انتهت أيضاً إلى أوّل خليفةٍ فرضته أوسعُ الجماهير فرْضاً ، بما يُشبه الانتخاب الحرّ المُباشر، لأوّل مرّةٍ في تاريخ الإسلام ، بعد أن حيّدت بقوتها الذّاتيّة تحالُف مراكز القُوى التقليديّة . ذلك هو الإمام علي (ع) .

هكذا ، وبعد زُهاء ربع قرنٍ من الصبر وطول الأناة ، واجتناب الانجرار إلى ما قد يودي إلى خسران كل الانجازات والمكاسب الأساسيّة التي في اليد ، وصل الإمامُ علي (ع) بقوّة الجمهور ، لأوّل مرّةٍ في تاريخ الإسلام ، إلى حقّه الشّرعي التاريخي في السُلطة .

لكن ذلك لا يعني أنّ فترة الاستيعاب قد انتهت . بل إن بقايا الحلف العُمري ـ السفياني ما تزال حيةً عاملة في سبيل مصلحة أمثالهم . وستسمرّ طيلة عهدي الأئمّة الثلاث الأُوَل ، كما قلنا قبل قليل .

———

الباب الأول

أوّل الأئمة علي (ع)

(10-40هـ/631-660م)

(ملاحظةٌ لا بدّ منها)

علينا قبل أن ندخلَ فيما هو تحت عنوان الباب أن نُسجّل ملاحظةً في الغاية من الأهميّة . هي أنّ علياً (ع) كان يبدو وكأنه يُعيرُ أذنا صماء وعيناً ضرّاء لتلك اللعبة السلطويّة العالقة . وكأن الأمر لايعنيه منها ، من قريبٍ ولا من بعيد . مع أنّه ، ولا ريب ، كان يعرف جيّدا خفاياها . وكثيراً ما ندّ عنه ، في اللحظات التي كان حزنه يفيضُ أثناءها عن صبره ، مايوميء إلى بعض ما قد خفي عن الناس منها . ولقد كان في وسعه لو شاء أن يمتشق سيفه . ولاريب في أنّه سيجدُ مَن ينصره بين عشرات الآلاف الذي بايعوه بأمر رسول الله ﷺ . ولكنّه كان يعرف أيضاً أن ذلك سينطوي على مخاطرٍ حقيقية ، تنال كلّ الإنجازات والمكاسب التي تحقّقت بأبهظ الأثمان في سنوات النضال الصعبة الماضية . ولقد لمس القارئُ الحصيف ، الذي رافقنا فيما فات من البحث ، أنّ من أرباب تلك اللعبة البائسة مَن لم يكُن يُخفي أنّه يُعلّق كلّ شيء على المقدار الذي سيكون حصّته من السلطة .

لذلك فإن الإمام ، ثم ابناه من بعده ، عملوا على استيعاب الحالة ، في سبيل بدايةٍ جديدة ، تعتمدُ النفَس الطويل ، لبناء ما يُمكن بناؤه من الإسلام من جديد .

ولقد كان من حقّ المآل الذي ختمنا به الفصل السابق أن يكون نهاية تاريخ ، تُمهّدُ الطريق لبداية تاريخٍ سويٍّ غيره . فها هو الجمهور ، المُتجمّع في "المدينة" ، قادماً من مختلف المناطق ، قد أثبت قدرته الحاسمة التي لا تُبارى

على انتزاع المُبادرة السياسيّة من أيدي القُوى التقليديّة . في ظلّ الغياب الكبير لبطلَي الفترة الماضية دون مُنازع ، أبو سفيان وعمر. وبالنّظر لهذا المُتغيّر غير المُتوقّع ، فقد غيّبت تلك القُوى التقليديّة نفسها مؤقتاً ، لعجزها عن مواجهة طاقة الجمهور في لحظة انتصاره ، وهو الذي كان مايزال في أقصى حالات التّحفُّز .

لكن ذلك ليس يعني أبداً أنّ تلك القُوى قد تنازلت نهائيّاً عن مشروعها العتيد . بل سنراها وقد انصرفت سرّاً إلى تنظيم نفسها من جديد ، تحت رموزٍ وشعاراتٍ (حوافز قتاليّة) وساحةٍ كلُّها جديدة . وبالنتيجة تفتّقت الأذهان عن **الرّمز** بشخص زوجة النبي ﷺ عائشة ، يُسندها صحابيّان هما طلحة بن عُبيد الله والزبير بن العوّام ، يُردفان خلفهما عبد الله بن عمر، لا لموقعه الشخصي الضعيف ، ولا لحجم حضوره الضئيل . بل فقط لِما لاسم أبيه من رمزيّة ، تُذكّرهم بأيامهم السعيدة الغابرة . يُسندهم من بعيد الوالي المُطلَق الصّلاحية على "الشام" كلّه معاوية . وشعارٍ هو الغضبُ الكاذب المُصطنَع لقتل عثمان ، والمُطالبة بإنزال العقاب بالذين قتلوه . وما هم إلا الثائرون ، الذين فرضوا الخليفة الجديد . وساحةٌ هي مدينة "البصرة"، التي اختيرت عمّا سواها لاعتباراتٍ تعبويّة. أهمُّها أنّها بعيدة عن "الحجاز"، الذي بات الآن لأول مرّة موطن الثورة .

(1)

هكذا ذرّت الفتنةُ برأسها من جديد . وهكذا قضى الإمامُ (ع) فترة حُكمه القصيرة في معارك مُتواصلة مع البُغاة بفرقهم الثلاث : النّاكثين للبيعة بشخص عائشة ومَن معها ، والمارقين بشخص المُحكّمة (الخوارج) ، والقاسطين بشخص معاوية . أنهكت الأُمّة . وانتهت بالإمام (ع) شهيداً في محرابه . بعد أن كان قد قضى قضاءً مُبرَماً على الناكثين ، وعلى المارقين أيضاً ، بوصفهم جماعةً مُنظّمة ذات قيادة مركزيّة ، وإن بقي منهم بقيّة .

هنا ، وقبل أن نُغادرهذه الفقرة وبلبالها ، نُلفتُ النظر بسرعة ، إلى أنّ الرواية التي تقول أنّ قاتلَ الإمام كان تحت تأثير وإغراء امرأةٍ جميلةٍ إيّاه . اشترطت عليه أن يقتلَ الإمام كي تُرضيه بجسدها ، هي روايةٌ واهية . على الأقلّ لأنها حصلت ، حسب الرواية ، بين شخصيَن ، في شأنٍ هو من سرّهما الخاصّ بهما وحدهما ، ما من مصلحة لهما في نشْرها على الملأ . بل إن التقاليد الأخلاقيّة تقضي عليهما بوجوب كتمانه . فضلاً عن أنّه من غير المعقول أن يأملَ القاتلُ بأن يعيش بعد جريمته العلنيّة ، ليصل إلى محبوبته التي ستكون بانتظاره ، ويقضي وطره منها . إلا إذا قُلنا أنّ الحُبّ يُعمي .

لذلك فإنّنا لسنا نرى في هذه الفذلكة لخلفيّة اغتيال الإمام (ع) إلا أنّها قد دُبّجت لتغطّي حقيقةَ ما كان ، ممّا الله تعالى أعلمُ به . ومن الواضح أنّ هذا التحليل النقدي ينظر إلى الدّوافع فقط .

والبحثُ في هذه الاشكاليّة العسيرة مفتوحٌ للراغبين في كشف الأسرار العميقة .

(2)

ولرُبّ قارئٍ طُلعة يتوقّف الآن بضع لحظاتٍ عن القراءة ، ليتأمّل في التشابه المُدهش بين قتلة عمر وشهادة الإمام . فكلاهما ، حسب الرُّواة ، قد أُصيب وهو يُصلّي الصبحَ بالناس في المسجد الجامع لبلده .

لكنّ قتلة عمر، كما حقّقناها ، كانت جزءاً من سيناريو مُعقّد ، رمى مهندسوه في النهاية إلى القبض على السُلطة . ولذلك فقد عملوا على تكييفاتٍ مُتعدّدة متهافتة لأخبار الحدث وذيوله ، بما يتناسب مع الغرض النهائي منه. الأمرالذي ساعدنا على كشف المستور منها . ومنه الرّيب الشديد في أنّ إصابته قد حصلت بالفعل في المسجد ، وأنه عاش بعد إصابته فترةً كافيةً إلى أن أدلى

بوصيته المزعومة بما يخصّ آلية اختيار الخليفة من بعده . بل والرّيب في أصل صُدور هذه الوصيّة عنه .

أمّا قتل الإمام (ع) فقد كان الغرض منه التّخلُّص من الذات / الشخص ، بما يعنيه من مشروع ونهج يتعارضُ مع رؤية مَن ربما هم الذين خطّطوا وهندسوا قتله ، بالوسيلة التي حصلت فيها. لذلك حافظت أخباره على بساطتها وصدقها . باستثناء حافز القاتل على ارتكاب جريمته .

(3)

بالنسبة إلينا ، بوصفنا قارئين لنهج الإمامة والإمام ، ، في ظلّ مُختلف الأحوال والظُّروف المُتغيّرة ، حسب ما قُلناه أعلاه على خطّة الكتاب ، فقد رأينا عليّاً (ع) ، أثناء سنوات تلك المحنة ، التي بدأت بانتصار تحالُف القُوى التقليديّة يوم السقيفة، يُحافظ على موقف الحياد والسكوت التّاميَن ، وكأنّ الأمر لايعنيه . حتى وهو يرى أولياءَه يُقاتَلون ويُقتّلون بالآلاف تحت عنوان الرّدّة الظالم . ولقد كان في وسعه ، لو شاء ، أن يقودَ القبائل القويّة المُلتزمة بعهده ، من بني أسد وتميم وربيعة وهمدان على الأقلّ . فيشنّ الحرب على الناكثين . لكنّه كان يعرفُ جيّداً أن ذلك سيُعيدُ الأُمور إلى لحظة الرّدّة السياسيّة ، التي تجاوزها من قبل ، تحت تأثير الخشية من أن تتحوّلَ إلى ردّةٍ علنيّةٍ كاملةٍ ، بالسكوت عن حقّه في البيعة النّاجزة يوم الغدير، وبالتسليم بنتائج يوم السقيفة . حيث ، في حال المقاومة العملانيّة لنتائجها ، ستكون الدولة ، بل مفهوم الأُمّة من رأس ، في دائرة الخطر الحَتْم .

لكنّه بعد أن غدا رأسَ الدولة ، والمسوؤل الأوّل عن استتباب حكمها ، وضمناً عن بسط العدل والأمن ، فقد بات من واجبه أن يرعى ، بكل ما يملك طوع يده من سُلطة وقـوّة ، الأمنَ العامّ للأُمّـة . وأن يُنـزل العقـابَ الرّادع بالذيـن

يُهدّدون الشّرعيّة وسلامة وعيش الناس . ولذلك رأيناه لم يتردّد في شنّ الحرب على النّاكثين بشخصَي الزبير وطلحة ، اللذين لقيا حتفهما جزاءً وفاقاً لنكثهما البيعة العامّة للإمام في "المدينة" ، بعد أن شاركوا فيها من موقع المؤيّد ، وأيضاً لخداع الناس بما زيّفاه من حوافز قتاليّةٍ ظالمة . كما شنّها على المارقين بشخص المُحكّمة وفكرهم البائس . وعلى القاسطين بشخص معاوية ، بخروجه على إمام زمانه بإجماع المسلمين .

هذه السياسة بوجهيها ، الاستيعاب في موقع الاستيعاب ، والرّدع بالقوة في موضع البغي ، هي الاستقامة بعينها لو كانوا يعلمون .

وليحتفظ القارئ اللبيب بهذه الملاحظة الثمينة في ذهنه ، في التمييز بين سياستَي المُهادنة والقتال عند الإمام (ع) ، وعلاقتها بظرفهما السياسي المختلف ، لحاجتنا إليها في كلّ مفاصل البحث الآتي إن شاء الله .

(4)

وممّا هو دخيلٌ في لبّ المشروع الذي كان يسكن عقل الإمام (ع) ، أنّه في غمرة انهماكه بالرّدّ على عادية أولئك البُغاة ، وفي ظل الفوضى الضاربة أطنابها في "العراق" ، بحيث يئس من أن يصلُحَ ليكون الموطنَ القابلَ لتطبيق فكره السياسي ــ الاجتماعي ، ـ في ظلّ هذا الوضع المُعقّد ، التفت إلى "مصر" لتكون موطن تجربة غير مسبوقة في بناء مجتمع العدل والكفاية . باعتبار وضعها المُستتبّ ، ثم لعلاقة خاصّةِ المسلمين من أهلها بالإمام (ع) منذ أيام الثورة على عثمان . وفي هذا السبيل ولّى صاحبه الأثير الموثوق مالك الآشتر عليها ، ليكون قائد وراعي المشروع الرّائد فيها . فحمّله كتاب العهد إليه بالولاية على "مصر" ليكون بمثابة البرنامج لعمله القادم . وهو يُشبه النّصّ الرّسمي (المرسوم) بتعيين كبار المسؤولين ، بما فيه من تكليف وبيان توجيهات عند

اللزوم . ضمّنه رؤيته الاجتماعيّة المُتقدّمة بما لا يُقاس عن كلّ تفكيرٍ مُشابه . لكن المشروع انهار بعد اغتيال الأشتر بتدبيرٍ من معاوية أثناء الطريق إلى مكان عمله . الذي أرّخنا لشهادته وموقع قبره في كتابنا المطبوع (مالك الأشتر ومقامه في بعلبك) . ثم تبع ذلك اجتياحُ عمرو بن العاص "مصر" عسكرياً بالتنسيق مع معاوية ، حيث قضى قضاءٍ مُبرماً على العناصر المستقيمة فيها ، ومن ضمنهم والي الإمام الفعلي عليها محمد بن أبي بكر. وبذلك أُخرجت "مصر" من حالة الأمن والسلام ، وباتت جزءاً من المُعادلة السُلطويّة وبلبالها . ولم يبقَ لنا من تلك الأيام المجيدة إلا نصّ كتاب العهد الذي حمّله الإمام صاحبَه الأشتر، ليكون برنامج عمله ، حيث يؤمَل أن تتوفّر الظروف المناسبة لنُجحه وإعماله .

ومايزال النص الرائع لذلك العهد يُقرأ ويُستعاد وتوضعُ عليه الشُّروح والمُقارنات ، بوصفه أوّل وثيقةٍ مكتوبةً ، تُبيّنُ بالتفصيل ما سيُسمّي في المستقبل البعيد (حقوق الإنسان) . سبق إليها عليٌّ (ع) البشريّةَ كلّها . بأن بيّنَ عناصر الحقوق والواجبات المُتبادَلة بين السُلطة والرعايا . ثم بادر فجعله أيضاً برنامجاً برسم الإعمال والتنفيذ فوراً . لكنّ قتلة الأشتر وما تلاها في "مصر" قضت على ذلك المشروع العظيم وهو ما يزال خطّة .

كما نذكر هنا توصيفاته المُبتكَرَة لظاهرة الفقر ، بوصفها ليست قدراً مقدوراً ، بل هي من أعراض الخلل العميق في العدالة الاجتماعيّة ، التي تستدعي العمل بما يناسب . من مثل أقواله السائرة : "**ماجاع فقيرٌ إلا بما مُتّع به غني**" ، "**لو كان الفقرُ رجلاً لقتلته**" ، إلى غير ذلك .

كما يجبُ علينا أن نذكرَ أيضاً ، في هذا السّياق ، بيانَه الفريد لمفهوم وحُدود حريّة الانسان في التعبير. إذ صرخ رجلٌ من المُحكّمة (الخوارج)

بمسمعٍ منه بشعارهم الغبي :"لاحكم إلا لله" ، فقال له :" **لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم من الفيء** (أي الحقّ في المال العام) ، **ولا نمنعكم من مساجدنا أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نبدأكم بقتال**" . مع أنّ من مؤدّى صرخة الرجل نفي الاعتراف بشرعيّة سُلطة الإمام . والتّنكُر للبيعة العامّة له من جمهور المسلمين . وذلك أمرٌ يوجبُ العقاب الرّادع في قوانين الدُّول عموماً .

فذلك الاهتمام من أوّل الأئمة ، المُستند إلى خطّة عملٍ مُفصّلة ومُحرّرَة ومُعلَنَة ، بشأن مواصفات المجتمع الفاضل من وُجهة نظره ، ومن ثَمّ الأمرُ بالعمل المنهجي الجادّ على إنفاذه بالفعل ، هي بمثابة تعهُّد والتزام منه بالإيمان به وبضرورة تنفيذه . كما أنه يدلُّ ويُشير إلى الوجه الإيجابي من منهج الإمام ، وضمناً منهج الإمامة ، وتطلعاتها وغاياتها المنشودة في الميدان الاجتماعي الحقوقي الإنساني . التي سنعمل بعون الله تعالى على قراءتها بمختلف وجوهها الفكريّة والاجتماعيّة عند الأئمة المُتوالين في الآتي إن شاء الله .

(5)

ذلك ما يتعلّق بأوّل الأئمة وسياسته في استيعاب الرّدّة السياسيّة . ثم في ردع البُغاة الخارجين بالقوّة المُسلّحَة على السُلطة الشرعيّة . حيث رأينا بكامل الوضوح ، أنّ عماد سياسته الأساسي في الحالين هو أولويّة الدولة بما هي دولة ، وأولويّة الأُمة بما هي أُمّة . وفي ذينك السبيليَن هادن وسكت حيث كانت المُهادنة والسكوت ضرورةً لا محيد ولا بديل عنها . لكنّه قاتلَ وعاقبَ الخارجين على الشّرعيّة بالفعل حينما بات رأسَ السُلطة ، والمسؤول عن أمن الناس وموقع الدولة .

ثم أنّه بين هذا وذاك بيّن للناس عناصر رؤيته السياسيّة ــ الاجتماعيّة ، وعمل ما يُمكن على إنفاذها . لكنّ القوى التقليديّة ، المُتمثّلة بشخص معاوية

والقُوى التي التفّت من حوله ، عملت من جانبها كلَّ ما بوسعها على إحباطها بكلّ وسيلة .

بيدَ أنّ العملَ في الاتجاه نفسه سيستمرّ بكافّة الوسائل على أيدي الأئمة المُتوالين من بعده . على ما سيكون علينا أن نُبيّنه إن شاء الله فيما سيأتي من خطّة الكتاب .

الباب الثاني

الإمام الحسن (ع) و قضيّة (الصُّلح)

(40-50هـ/660-670م)

(1)

ما أن أفاق أهلُ "الكوفة" من صدمة الوفاة المُفاجئة والقاسية لإمامهم الشهيد ، وتمّ دفنه سرّاً في مكانٍ مكتوم ، احتياطاً من أن يعتدي المُحكّمةُ على القبر وصاحبه ، فيما قيل ، ـ حتى بايعوا ابنه الحسن (ع) بيعة رضى عامّة ، بمبادرةٍ عملانيةٍ من حبر الأُمّة عبد الله بن عباس ، ثم كان أوّلُ من بسط يده للإمام مُبايعاً الصحابي الجليل قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي . وتتابع الناس بعده مُبايعين .

وكأنّ الباقي من الحلف العُمري ـ السفياني ، معاوية ، كان بانتظار هذه اللحظة . فرأيناه يبدأ العملَ فوراً على تفكيك المجتمع السياسي ـ العسكري المُنهَك المحيط بالإمام بكلّ وسيلة . وفي رأسها ما قيل عن الرشوات الماليّة الكبيرة ، التي خصّ بها بالتوالي عدداً من قادة عسكر الإمام . وفي النهاية ، وبعد ستة أشهر من المُكابدة القاسية ، وقّع الإمامُ الحسن (ع) ما تُسميه المصادر صُلحاً مشروطاً مع معاوية ، من ضمنه من جانب الإمام ، التنازل عن نتيجة البيعة لمصلحة معاوية . غادر بعدها "الكوفةَ" فوراً إلى "المدينة" . حيث توفي ودُفن فيها في شهر صفر سنة 50 هـ / .

لقد كُتب الكثير، الكثير جدّاً ، تحت مُختلف العناوين ، عن واقعة ما سُمّي (صُلح) الإمام مع معاوية ، تحليلاً وتعليلاً . بحيث أننا ربما لسنا نجدُ مسألة من تفصيلات التاريخ الإسلامي قد حظيت بمثل ما حظيت به هذه من اهتمام عند الكافّة على مختلف مشاربهم .

في هذا السياق لاحظنا أنّ تلك الأُكتوبات جميعها تعكس طريقة تفكير وعمل الكاتبين ، أكثر ممّا تُقدّم من نتائجَ ، وصلوا إليها عن طريق الإحاطة بعناصر الوعاء السياسي للحدَث ، وميـزان القُـوى الفعلي الـذي حصل فيه ذلك (الصُلح) . بالإضافة إلى ما يجب أخذه بعين الاعتبار من فهمهم للمُحرّكات الأساسيّة الكامنة وراء السلوك والقرار السياسي للإمام الحسن (ع) ، على نحو ما رأينا قبل قليل عند أبيه . حيث بان لنا أنّ الاعتبار الأول في مواقفه وسياسته كان دائماً وأبداً للدولة بما هي دولة ، وللأُمّة بما هي أُمّة . أمّا الشخص ، أيّاً كان ، ومهما يكُن حقّه المهضوم ثابتاً ، مُستحقاً للثبات عليه والدفاع عنه ، فقد يكون من واجبه الآني أن يُغضي وأن ينتظر وأن يتعاون وأن يعمل بما هو ممكن ، فيما يُمكن التعاون بشأنه ، وفقاً لِمّا توجبه مصلحة الدولة والأُمّة . وأن يعمل بما يجبُ عليه بوصفه الإمام الحقيقي والشّرعيّة الحقيقيّة ، بما لا يتعارض مع الأولويّة الأُولى والأساسيّة .

(2)

الباحثون الغربيّون الكثيرون ، فيما كتبوه إجمالاً، يُرجعون سبب الصُلح ، فيما يخصّ الإمام الحسن (ع) ، إلى ما زعموه من نمط شخصيته المُهادن ، الميّال إلى السّلم ، وإيثاره العافية والحياة الرّضيّة الهانئة ، إلى ماهنالك . وتابعهم في هذا من الشرقيين المؤرخ اللبناني فيليب حتّي في كتابه (تاريخ العرب) .

هذا كلّه كلامٌ ارتجاليّ ، لايدلُّ على الحدّ الأدنى من المعرفة بشخصيّة الإمام واستيعاب المبسوط من سيرته ، قبل أن يُبتلى بالمسؤوليّة الكُبرى عن الأُمّة وهي في أسوأ أحوالها . خصوصاً من سيرته السابقة أثناء مدّة خلافة أبيه ، حيث كان يدَه اليُمنى في التعبئة وتنظيم القُوى العسكريّة ومستلزماتها الإداريّة والتموينية ، أثناء المعارك الثلاث التي شنّها الإمام على البُغاة .

من الثابت ، مثلاً ، أنه كان قد سبق أباه إلى "الكوفة" بتكليفٍ منه ، ومعه الصحابي الجليل عمّار بن ياسر ، في مُهمّة تحضيريّة للمعركة القادمة ضدّ الناكثين . فاستنهض أهلها لقتالهم ، وأعدّ واستعدّ ، بحيث أنّه عندما وصل الإمام وجد وضعاً مُهيّأً بما فيه الكفاية . كما أنّه عاد وسبقه أيضاً إلى "البصرة" حيث اهتمّ بالرّد على أُطروحة الثُّلاثي المكوّن من عائشة وطلحة والزبير، الذين عملوا على تضليل الناس تضليلاً وقحاً غبياً ، مُستغلّين بُعد "البصرة" عن مسرح الأحداث العالقة يومذاك في "المدينة" . ومن ذلك بالادعاء أنهم إنّما نكثوا بيعتهم للإمام غضباً لقتله عثمان . إلى غير ذلك من المهمّات فيما بعد في يومي "النهروان" و"صفين" . ما يدلّ على أنّه طوال مدة خلافة أبيه كان محلّ اعتماده في الأُمور التعبويّة الجليلة . فكيف يُمكن أن نتصوّر أنّه سيتخلّى ، يوم بات هو رأس السُلطة والمسؤول الأوّل عن الأُمّة ، عن واجبه في قتال الباغي العريق ، وريث الحلف السُفياني ـ العُمَري المُزمن معاوية ، ويمنحه ما يصبو إليه ، لمجرّد أنه يؤثر الحياة الخالية من المُنغّصات .

(3)

المؤلفون المسلمون من غير الشيعة يُهللون ويُكبّرون لذكر (الصُلح) . ويعتبرونه في صالح السّلم العامّ للأُمّة . ويؤصّلونه بحديثٍ رفعوه إلى النبي ﷺ ، قيل فيه :" **إنّ ابني هذا سيّد . ولعلّ الله أن يُصلح به بين فئتين عظيمتين من المؤمنين**" . ثم أنّهم ، إمعاناً منهم في تمجيد (الصُلح) ومنحه صفة الشرعيّة ، سمّوا العام الذي تمّ فيه (عام الجماعة) . ويا لبُعد هذا الاسم عن الحقيقة ، عندما يأخذ المرء العارف بعين الاعتبار ما قد ترتّب عليه من مظالم رهيبة ، نالت بالخصوص الشيعة من أهل "الكوفة" ، ممّا هو مبسوطٌ في الكُتُب التي أرّخت لتلك الفترة الرهيبة . بالإضافة إلى ما آل إليه فيما بعد من تهديدٍ في

الصميم للإسلام ، لولا أن تداركه الله تعالى بشهادة الإمام الحسين (ع) في "كربلا". ممّا سنقفُ عليه تفصيلاً في الباب التالي إن شاء الله تعالى .

نحن لسنا نرى في هذا الفهم وفي سنده المزعوم إلا أنّه ترديدٌ لأطروحة المُستفيد الوحيد ممّا انتهت إليه الأُمور . أعني معاوية بوصفه آخر مُمثّلي الحلف السفياني ــ العُمري .

ذلك الفهم ينطوي بالضرورة على أنّه كان بمثابة تسويةٍ بين متساويَين ، لِما فيه الصالح العامّ لـ "المؤمنين" . أي أنّه ، بالضرورة أيضاً ، يغضُّ الطرف عن أنّه ، على الأقل ، قد تمّ بين مَن بويع بيعةً شرعيّةً لا ريب فيها ، وبين باغٍ عليه وعلى المسلمين قاطبة . فكان من حقّ وواجب صاحب البيعة أن يُقاتل الباغي . كما ويجب على القادرين من المسلمين أن ينفروا معه لقتاله . لكنّ ظروفاً موضوعيّةً ، سيكون بسطُها موضع عنايتنا فيما يلي ، حالت دون الاستمرار في القتال . أو أنّ القتال بات ينطوي على تهديدٍ حقيقيّ لجسم الأُمّة . أدّى بالإمام صاحب البيعة الشرعيّة ، إلى إعادة البيعة إلى مَن منحها ، لتتصرّف بها بما تشاء . وهذا منه موقفٌ في الغاية من النُّبل والرِّفعة . وفي المقابل فإنّ تبسيط الأُمور ، بمنح ما انتهت إليه الأُمور صفةَ (صلح) بين "**فئتين عظيمتين من المؤمنين**" ، تزويرٌ واضحٌ للحقيقة ، ينطوي على منح الباغي وأنصاره صفة الشرعيّة التي لا يستحقّونها ، استناداً للقواعد المعمول بها لدى كافة المسلمين .

(4)

المؤلفون الشيعة ، الذين ضربوا بسهم في الإشكاليّة ، تسود أبحاثهم اللهجةُ الاعتذاريّة . فكأنّ في أعماق تفكيرهم ، أنّ ما انتهت إليه الأُمور ، من إعادة البيعة إلى الأُمّة ، وإن تكن إعادةً مشروطة ، هي بنفسها أمرٌ لايليق

بالصورة القويّة التي تسكن أذهانهم عن أهل بيت النبي ، مهما تكُن الخطوة نبيلةً ، ومهما تكُن خياراً حصريّاً ، ليس للمُضطر إلا أن يركبه . وهي كذلك بالفعل ولا ريب . لكن ثمّة فرقٌ شاسع بين أن يخضع المرء في خياره خضوعاً ، وبين أن يختاره اختياراً ، عن وعي على المُعطيات السياسيّة والتعبويّة القائمة بالفعل ، مع أنه سيّء ، لأنه هو وحده الذي يدفعُ عن الأُمة ما هو أسوأ منه .

من هنا فقد انهمكوا في البحث عن صنوف الاعذار التي سوّغت ، أو بالأحرى دعت إمامهم إلى ركوب التنازل عن البيعة . فكان أن وجدوها في الانهيارات المُتتالية التي نزلت بعسكر الإمام ، جرّاء سياسة معاوية العاملة على تفكيك المجتمع السياسي ــ العسكري لـ "الكوفة" . بالإضافة إلى ما يُقال على الرشاوى الضخمة التي خصّ بها كباراً من أصحاب الإمام (ع) ، بحيث أدّت ، فيما يُقالُ أيضاً ، إلى انفصالهم ، بمَن معهم من العسكر . بل وقيل أنّ بعضهم التحق بمعاوية بالفعل .

نحن نرتابُ كثيراً في صحّة هذه الأخبار . ونعتقد أن ما انتشر منها في الكُتُب إنّما هو من الصدى الباقي من الإشاعات ، التي كان جهاز معاوية ينشرها ، كجزءٍ من خطّته التفكيكيّة .

فلنلاحظ أنّ من الأسماء التي نُسب إلى أصحابها الانفصالُ عن معسكر الإمام ، بعد تلقّى رشاوى ، مَن هم فوق مستوى الرّيب ، ومن ذوي الماضي المجيد . وممّن يتمتّعون بمكانةٍ عالية عند الناس ، وبعضهم بقرابة قريبة من الإمام ، بحيث لا يمكن أن تصِل الدناءة بأحدهم إلى الدرجة التي تحاول تلك الأخبار أن تضعهم فيها . خصوصاً إن نحن لاحظنا أيضاً أن تلك الأخبار تذكرُ بالتفصيل المبالغ الماليّة المزعومة التي تلقّوها من معاوية . مع أنّ الفرْض أن أمراً كهذا إنّما يتمّ تحت ستارٍ كثيفٍ من السّرّيّة ، خشية الفضيحة المُشينة ، التي

يمكن أن تُطيحَ بسُمعة ومكانة أعتى الرجال وأعلاهم مكانةً . فعندما نرى أن الأخبار تأتي على ذكر المبالغ الماليّة بالتحديد دون ضرورة ، يحقُّ لنا أن نُخمّن أنّ الرّاوي الذي أخذ عنه المؤرّخ قد نقل ما سمعه ، ممّا أصله الإشاعات التي كان يُدبّجها عُملاء معاوية . تثبيطاً للقادة ، ودعوة ضمنيّة للمستقيمين ، بأن يُسارعوا إلى مثل ما قد سبقه غيرهم إليه ، ليحصلوا مثل ماحصلوا عليه من مكاسب ماليّةٍ طائلة مزعومة .

(5)

مهما يكُن ، فإنّ الأمر الذي لم ينجح المؤلفون والباحثون كافة في هذا الشأن في أن يعطوه حقّه من الأهميّة ، هو الوضع الصّعب الذي كانت عليه "الكوفة" ، يوم ورث الإمامُ الحسن (ع) المسؤوليّة العامّة عن أبيه الشهيد فيها . لقد وصفوا الوضعَ المُتراخي الذي واجه فيه أهل "الكوفة" سياسة إمامهم القاضية بحرب معاوية بوصفه باغياً . وهي سياسةٌ نابعةٌ من مسؤوليته الأساسيّة عن استتباب الأمر للدولة ، وصيانة الأمن العام للناس . لكنّهم لم يتساءلوا عن علّة ذلك التراخي ، الذي ربما وصل أحياناً إلى حدّ التّقاعس . مع أنّ "الكوفة" كانت قد أثبتت في الماضي القريب أنّها أهل لحمل عبء المسؤوليّة الصعبة ، فبذلت كلّ ما بطوقها أن تمنحه مع أمير المؤمنين (ع) في "صفين" قبل ثلاث سنوات .

فما الذي تغيّر أثناء تلك السنوات ؟

الجواب كامنٌ في أنّ "الكوفة" ، عندما رمت بأفلاذ أكبادها في أتون "صفين" المُضطرم ، كانت مدينةً سليمة الجسم والكيان . نموّها السكاني الطبيعي ينضافُ باضطراد إلى عديد أهلها . والناس يموتون غالبً حتف أنوفهم .

أمّا بعد "صفين" ، وما أدراك ما صفين ، فقد باتت جسماً مُثخَناً بالجراح ، بأمسّ الحاجة إلى ترميم نفسه . والحقيقة أن عديد أفراد القوّة المُقاتلة ، التي

خسرتها "الكوفة" في "صفين" ، كان هائلاً جداً ، بحيث لايمكن تعويضها في أقلّ من جيلَين . أي مدة نصف قرن على الأقلّ . وبحيث أنّ الهمّ المُقلق كان ، لدى رؤساء قبائلها وعشائرها ، هو تدبير حماية جماعتهم عند المُلمّات . خصوصاً في ظل إشـاعاتٍ تطير ، بأن معاوية كان يُعدُّ ويستعدّ لإخضاع "العراق" بالقوة . الأمرُ الذي يعني أنه بات على أهل "الكوفة" أن يمنحوا الأولويّة القصوى للدفاع عن مدينتهم وأنفسهم .

من هنا نقول ، إنّ (تراخي) " الكوفة" في الاستجابة لتحريض الإمام ، ولأمره إياهم بالنفْر معه لقتال معاوية ، لم يكُن خياراً مقصوداً أو تكاسُلاً ، بقدر ما هو عجزٌ فعليٌّ ، له أسبابه الموضوعيّة . ولا ريب في أنّ الإمام كان يرى ذلك ويتفهّمه ويضعه في حُسبانه . لكنّه لم يكن في وسعه مع ذلك أن يتخلّى عن واجبه الأساسي في قتال الباغي ودفع شُروره عن الأُمة وأفراد الناس .

في مُقابل الوضع البالغ الدّقّة للإمام الحسن (ع) ، فإن حجم التأييد لمعاوية بين القوى السياسيّة الفاعلة في "الحجاز" و "الشام" وأطرافه ، من ورثة التحالف السفياني ــ العُمري ، هي أعلى وأكبر بكثير من حجم التأييد للإمام في "العراق". خصوصاً بعد الثورة الشعبيّة الكاسحة التي جاءت بالإمام علي (ع) ثم ابنه من بعده إلى السُلطة . ما شكّل تهديداً واضحاً للقُوى التقليديّة بفقدان مواقعها نهائياً ، فارتكست على ذلك برفع درجة استنفارها وتضامنها وجمع صفوفها واستعدادها للبذل . الأمر الذي جعل من قرار الاستمرار بالقتال من جانب الإمام الحسن (ع) ، إن حصل ، سيكون مُفتقراً بشدّة إلى الرؤّية السياسيّة الصائبة ، المبنيّة على حسابات دقيقة . بمعنى أنّ الاستمرار في القتال لن يوصل ، حتى في حال الانتصار آنيّاً في ساحة المعركة ، إلى الغرض من الحرب ، أي إلى فرض حُكمه ورؤيته السياسيّة .

(6)

هكذا ، فنحن إذا جمعنا بين التحليليَن :

ـ وضع "الكوفة" المهيضة الكسيرة جراء خسائرها البشريّة الهائلة في "صفين" .

ـ الحجم الغالب للقوى السياسيّة المُعارضة للشّرعيّة ، المُتغوّلة في القبض على السُلطة بأي ثمن .

إن نحن جمعنا بين ذينك التحليليَن ، فإننا نجدُ أن تنازل الإمام الحسن (ع) عن بيعة الناس إياه ، في أسبابه والدواعي التي أودت إليه ، هو تماماً نظير سُكوت أبيه منذ السقيفة عن البيعة العامّة الناجزة له في أعناق المسلمين . تقديماً للسيئ على ماهو أسوأ منه بكثير . وأي أنه يندرجُ في القاعدة العامّة لسياسة الأئمة ، التي قُلنا أنها دائماً وأبداً تمنحُ الأولويّة المُطلقة للدولة بما هي دولة ، وللأُمّة بما هي أُمّة .

أمّا الأفراد الصادقوا الإيمان والعزيمة ، فإنّ ما عليهم في هذا الظرف العسير ومثله ، كلٌّ بحسب موقعه وقدرته ، أن يكون همّهم الأوّل والأساسي هو أن يستوعبوا الأزمة استيعاباً ، دون أن يخضعوا لمقتضياتها ، باليأس وصرْف النظر والقعود دون حِراك ، أو بالقتال الانفعالي غير المحسوب النتائج . كما فعلت بعض الحركات الثوريّة التي ستنشب تباعاً بعد قليل . فلم تجنِ إلا المزيد من الخسائر البشريّة الجسيمة في الجسم المؤمن .

وفي المقابل علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الهجرات الكثيرة التي انطلقت من "الكوفة" ، بسبب ما نزل بأهلها من مصائب ، من مثل الهجرة الهمدانيّة الكبرى منها إلى أنحاء المنطقة الشامية ، التي يعود إليها الفضلُ في نشر التشيّع فيها ، ممّا وصفناه في كتابنا (التأسيس لتاريخ الشيعة في سوريا ولبنان) . ومن

هجرات الحسنيين الكثيرة إلى أنحاء المنطقة الفارسيّة . وما أنشأوه فيها من إماراتٍ . كانت الأساس الذي نشر التشيّع فيها . وكلُّ ذلك من النتائج الإيجابيّة البالغة الأهميّة ، التي لم تكن منظورةً يوم وقّع الإمامُ الحسن (ع) تنازله عن البيعة ، التي ستُثبتُ الفوائد العميمة لسياسة الاستيعاب الصّبورة . ولله أمرٌ هو بالغه .

(7)

خلاصة القول في هذا الباب .

إنّنا نتحفّظ بشدّة على وصف الواقعة بـ (صُلح) . ذلك هو الفخّ الذي وقع فيه الجميع ، بمَن فيهم عامّة باحثينا من أسف . بحيث أننا نجده مسطوراً حتى فيما اختاروه أسماءً لكُتُبهم على القضيّة ، التي أتت دائماً تحت عنوان (**صُلح**) . وبالبُعد هذا العنوان عن الحقيقة .

ما حصل لم يكُن بالتأكيد صلحاً بين متساويَن . كما أنّه لم يكُن في صالح "**المؤمنين**" فيما زعم الزّاعمون . بل كان ، فيما يخصُّ جانب الإمام الحسن (ع) منه ، حكمَ ضرورة مُرّ الطعم . أملاه عليه أن لايصلَ الأمرُ إلى قتالٍ عامٍّ ، لسنا نعرف إلى مَ وإلى أين سيودّي . بل سيكون بالتأكيد سببَ وهنٍ عميمٍ للأُمّة وللدولة معاً . مؤهل لأن يودي في لحظةٍ قادمةٍ إلى حالة ردّة عامّة ، يمكن أن تتداعى إلى كامل الرُّقعة الإسلاميّة يومذاك . خصوصاً في ظلّ الوضع السياسي الهشّ ، الذي كانت عليه المنطقة الشّاميّة خصوصاً ، جرّاء سياسة عمر المُتخاذلة من الدولة الروميّة المُتربّصة واستخذاء معاوية ، الذي كان كلّ عمله مُوجّهاً إلى القبض على السُلطة ، كيفما كانت وبأيّة وسيلة . وهي السياسة التي قضت بتسليم السَلطة فيها غير منقوصة إلى معاوية . ليكون مجرّد حاكمٍ شكليٍّ لها . في حين كانت السُلطة الحقيقيّة فيها للعُملاء العلنيين المُعيّنين من

الامبراطوريّة الرّوميّة الجبّارة في"القسطنطينيّة" . الأمرُ الذي كان الإمامُ الحسن (ع) على خُبرٍ به ولا ريب . وكان يضعه في حُسبانه . وسيكون علينا فيما سـيلي أن نُفصّلُ الكلامَ عليه تفصيلاً في الباب التالي .

———————

الباب الثالث

الإمام الحسين (ع) شهيداً

(50-61هـ/670-680م)

(تمهيد)

ما من وقعةٍ صغيرة العدد قصيرة الأمد ، بقيت حيّةً في وُجدان الناس وضمائرهم قروناً إثر قرون ، مثل تلك التي نشبت في نطاق مدينة "بابل" العراقيّة ، ابتداءً من ضحى اليوم العاشر من شهر المُحرّم سنة 61هـ / 13 تشرين الأول / أكتوبر 680 م . على أرضٍ كانت في الماضي البعيد مقبرة المدينة الكبيرة ، تحمل اسماً يشي بمَن ضمّته قبورها من أعزّاء على ذويهم : "كربولا" . الذي يعود بجذره إلى سلف اللغة العربيّة الأصيلة في "شبه الجزيرة العربيّة " ، قبل أن تتفرّع إلى لغاتٍ شتى في المناطق المُحيطة ، بعد الهجرة الشّاملة عنها بسبب التغيّر المناخي العالمي . لكنّه احتفظ بجذره (ك ر ب) يعني الحزن . وماتزال مدينة "كربلا"، التي نمت حول ضرائح الشهداء وسيّدهم ، مدينة الحزن الذي لاينطفئ .

من شبه المستحيل أن يُحيطَ المرءُ بمختلف الأدبيّات التي نمَت حول الحدث الكربلائي . وخصوصاً منها الشعر، بوصفه خزّان وعي الأُمّة وضميرها. ما كان منه قريضاً ، وما كان منه بالمحكيّة العراقيّة أو بالفارسيّة . لكنني كنتُ قد قرأتُ في ماضي أيامي الشعر العربي المُبكّر على الواقعة ، وجمعتُ ما وصل إلينا منه في كتابي(الشعر الحسيني المُبكّر ومافيه من دلالاتٍ ومغازي) ابتغاء كشْف ما فيه من معاني ثمينة . ثم ثنّيتُ عليه بدراسةٍ تاريخيّةٍ شاملة ، عملتُ فيها على كشْف السّرّ الحقيقي الكامن وراء الحدث الكربلائي الاستشهادي الفريد ، حمل اسم (السرّ الكبير وراء كربلا) . لقي قبولاً ممتازاً لدى القارئين ،

لِما قدّمه من إضاءةٍ شاملةٍ غير مسبوقة للحدث. وهو الآن قيد الترجمة للفارسيّة، باهتمام إحدى المؤسسات الثقافيّة في الجمهوريّة الإسلامية . وليس عندي الآن ماأُضيفه عليهما.وسأقتبسُ منهما هنا موضع الحاجة، بما يتعلّق بإشكاليّة الكتاب.

(1)

المعلوم والمُتداوَل أن الحسين (ع) سكن سكوناً تاماً في السنوات العشر لإمامته . وكان يأمر أولياءه القلقين المُترقبين بالخلود إلى الأرض . ولم يُعلن نقض اعترافه بالدولة من رأس ، إلا بعد أن أبلغه والي "المدينة" للأُمويين الأمرَ بإعلان بيعته لـ (الخليفة) الجديد يزيد ، تحت طائلة قتله إن امتنع . الأمر الذي أباه بشدّة ، تحت شعار"**مثلي لا يُبايعُ مثلَه**" . ثم تابع بسرعة بالخروج من "المدينة" إلى"مكة" . في خطوةٍ ذات معنى تصعيدي ، لم تكن بالتأكيد ردّاً على الأمر بالبيعة ، وإن تكُن بمثابة البادئ لكلّ ما سيحصل حتى شهادته . حيث بدأ العملَ الجذري باتجاه إعلان المعارضة العلنيّة للدولة . وتلك خطوةٌ غير مسبوقة من سلفيه ، اللذين عرفنا ممّا فات حرصهما الشديد على سياسة عدم المسّ بالدولة والأُمّة . ما يدلُّ على أنّ وراء الأكمة ما وراءها . وأنّ أمراً قد جدّ ، لم يكن قائماً في عهد أبيه وأخيه .

المؤرخون بنوا على سياسة الإمام الجديدة أنّ موقفه المُمانع كان من يزيد شخصياً ، جرّاء فسقه وتهتُّكه غير المكتوم . وما ذلك إلا لأنهم لم يستوعبوا مواصفات الوضع القائم بكامل عناصره ، وخصوصاً موقع يزيد الأساسي من خطّة مرسومة وعملٍ ناشط . وما انطوى عليه من إعدادٍ وخطّة ، يُمكن في حال نجاحهما أن يُعيدا عقارب الساعة إلى الوراء ، ويُطيحا بكامل الوضع الانقلابي ، الذي رست عليه المنطقة كلّها في نصف القرن الماضي . الأمرُ الذي يقتضي بيانه أن نعودَ بالتاريخ قليلاً إلى الوراء .

(2)

أتى انتصارُ المسلمين المُثلّث في "الشام" ، على الدولة الروميّة الحاكمة فيه ، من خارج كلّ موازين القُوى المحليّة عُدّةً وعديدا . فالدولة الروميّة الجبّارة ، بما لديها من جيشٍ كبير حسن التسليح ، وبما تملكه من خبراتٍ تكتيكيّة ، لايمكن قياسُها بالمسلمين القادمين ، المُسلّحين بسلاحٍ بسيطٍ ، والمفتقرين بشدّة إلى الخبرات القتاليّة المتقدّمة . لذلك فإنها لم ترَ فيهم بادئ الرأي إلا غُزاة يرمون إلى السّلب والنّهب . فأوكلت أمر دفعهم ، في بادئ الأمر، إلى القبائل العربيّة الأربعة الكُبرى المُتنصّرة في "الشام" ، لخم وجُذام وغسان وعاملة . لكنّ هؤلاء لم يكُن لديهم الحافز القوي لقتال بني جلدتهم ، بالنيابة عن الدولة الحاكمة لهم بالطغيان . فقاتلوا قتالَ مأمور ، لاحافز لديه للقتال . ولم يستفيقوا على الحقيقة المُرّة إلا بعد فوات الأوان .

ذلك أن الدولة الرّوميّة ، يوم انسحبت بقضّها وقضيضها من "الشام" ، بعد أن خسرت كلّ المعارك التي خاضتها ضد الفاتحين المسلمين ، لجأت إلى تدبيرٍ في الغاية من الدهاء . إذ سحبت معها جموع تلك القبائل الأربع . ونشرتهم على أنحاء المنطقة الحُدوديّة الجديدة . حيث استقروا هناك في وضع اللاجئين ، يحرقون الأرَمَ لليوم الذي يعودون فيه إلى بيوتهم وأوطانهم .

بالنتيجة نشأ وضعٌ جديدٌ في المنطقة : المسلمون يبسطون سلطانهم على "الشام" ، بعد أن بات ولايةً من ولايات دولتهم الكبرى المُتنامية ، يحكمها والٍ مُعيّنٍ من قِبَل السلطة المركزيّة في "المدينة" . وعلى حدودها الشماليّة تنتشر عشرات الأُلوف من العرب النصارى ، المُستقرّين (مؤقتاً حسب الفرض) بصفة نازحين ، بانتظار صدور الأمر أو الإذن لهم من الدولة الروميّة ، باستعادة أوطانهم الفقيدة بالقوة . وقد باتوا الآن مسكونين بأقوى حافزٍ للقتال عند البشر .

(3)

عمل الخليفة عمر سرّاً على حلٍّ سياسي للوضع البالغ الخطورة ، القائم في الحدود على حدّ السيف ، تحت طائلة الهجوم المُنتظر . وفي هذا السبيل انتقل بنفسه إلى"الشام" ، على بُعد الشّقّة . حيث عقد مفاوضاتٍ سرّيّة طويلة مع مبعوثين مُفترَضين من "القسطنطينيّة" ، انتهت إلى معاهدةً مع الدولة الروميّة ، ذهب ضحيّتها أولئك العرب المساكين ، المُترقبون المنتشرون على الحدود ، قضت بأنّ خراج "الشام" يُسدّد بأكمله إليها . في مقابل عدم الإقدام أو الأمر بأي عملٍ قتالي ضد مسلمي "الشام" .

في سبيل تنفيذ وإعمال المعاهدة ، عيّنت "القسطنطينيّة" من قِبلِها من يلي لها أمر الجباية وتسديدها . أي بالمعمول مَن يرأس جهازاً كبيراً يأتمر بأمرها ، عمله تحديد واستيفاء(حقّها) المُكتسَب من كافة مرافق ولاية "الشام" الانتاجيّة ، ومن ثَمّ تسديد الخراج الهائل بأكمله لـ "القسطنطينيّة" . وتلك حالةٌ هجينةٌ ، لسنا نعرفُ مثيلاً لها فيما وعيناه من تاريخ الأُمم . وقد أولت أمر رئاسة الجهاز بالتوالي إلى ثلاثةٌ من نصارى العرب من بيتٍ واحد ، هم منصور بن سرگون ، ثم سرگون بن منصور ، بعده منصور الثاني بن سرگون .

والذي يهمّنا في هذا البحث هو هذا الأخير .

(4)

عاش منصور الثاني وعمل في ظلّ حالة سُباتٍ للدولة الإسلاميّة في "الشام" ، بسبب الوضع الصحّي لمعاوية ، بعد أن أُصيب بشللٍ نصفي ، تركه عاجزاً في السنتين ونيّف الأخيرتين لحكمه . ثم بسبب انصراف (ابنه) يزيد من بعده عن شؤون الحكم إلى ملذّاته ، بالرعاية التّامّة ممّن ولي تربيته منذ الصغر منصور الثاني بن سرگون ، الذي نظنّ أنه والده الحقيقي . الأمرُ الذي أغرى

هذا وقاده إلى خطّةٍ تتجاوزُ بكثير مهمّته الأساسيّة . رمى منها إلى تنظيم حالةٍ انقلابيّة ، مهمّتها أن تُعيدَ عقارب الساعة نصف قرنٍ إلى الوراء . أي إلى ما قبل الفتح الإسلامي لـ "الشام" .

بدأ منصور خطّته بدراسةٍ مُكثّفة للكهنوت المسيحي . ثم طفق يعقدُ جلساتٍ علنيّة في عقر دار السُّلطة "قصر الخضراء" ، ينال فيها من شخص النبي ﷺ والقرآن والإسلام من رأس ، بحضور يزيد وسكوته . كما كان يُلزم بعض أصحاب العمائم بحضورها . بالإضافة إلى أنّه صنّف كتاباً بعنوان (إذا قال لك العربيُّ كذا ، فقُل له كيت وكيت) . وما تزال نسخة الكتاب مُتداولَة، منسوباً إلى اللقب الذي اكتسبه مؤلفه في الأوساط المسيحيّة حتى اليوم (القديس يوحنا الدمشقي). جزاءً وفاقاً لأعماله الفذّة في نطاق نشر المسيحيّة ، بما فيها عقيدة التثليث وأُلوهية المسيح (ع) وأمّه مريم ، على حساب النصرانيّة ، التي كانت سائدة في الشرق .

(5)

ذلك هو باختصارٍ شديد حقيقة الوضع البالغ الخطورة الذي واجهه الإمام الحسين (ع) ، يوم خاطبه والي "المدينة" بالأمر بالبيعة ليزيد .

من الواضح أنّ هذا الوضع يتجاوزُ بمسافةٍ كبيرةٍ شخصَ يزيد ومواصفاتِه السلوكيّة القبيحة ، باتجاه اللحظة التي من المُتوقّع أن يُعلن فيها ، بوصفه (الخليفة) ، وبحضور الحاكم الحقيقي لمدينة "دمشق" وما والاها يومذاك (القدّيس يوحنّا الدمشقي) ، وربما بمَن يتيسّر من رجالات المدينة ، بمَن فيهم أصحاب العمائم من فقهائها ، الذين لم يسبق لهم أن نبسوا من قبل ببنت شفة ، اعتراضاً منهم على ما كان يجري جهاراً ونهاراً من نيلٍ من نبيهم ورسالته ، ــ أن يُعلن أنّ اللُّعبة قد انتهت ، وأن ما من رسالةٍ ولا من رسول ولا

تنزيل . الأمرُ الذي سيتداعى بسرعة في كامل أنحاء المنطقة الشاميّة ، التي كانت يومذاك من أكثريّةٍ سُكّانيّةٍ نصرانيّةٍ ساحقةٍ . كما سيكونُ قُرّة عين الدولة الروميّة ، إذ تستعيدُ مجاناً دُرّة تاجها الفقيدة . بل يمكن القول أنّ التداعيات نفسها مرشّحة للإنتقال بسرعةٍ إلى "العراق" و "مصر" ، اللتان كانتا من أكثريّةٍ سكّانيّةٍ غير مسلمة أيضا . وبل أيضاً حتى إلى "الحجاز" وأنحاء "شبه الجزيرة" . حيث لن تكون قريش منزعجة أبداً من استعادة مكانتها التي فقدتها بالإسلام .

إذن ، فعندما رفض الإمام (ع) البيعة ليزيد ، ثم تابع بإعلان الاعتراض غير المسبوق من بيته على شرعيّة الدولة من رأس ، وصولاً إلى حالة الاستشهاد دونما أدنى أملٍ بالنّصر في ساحة "كربلا" ، فإنّما كان ينظرُ إلى ما لم يكُن خفيّاً على أحد ، من تهديدٍ بالصميم لمصير خاتمة الرسالات ، تستدعي عملاً جذريّاً يوقظ الأُمّة .

ويا لسوء الفهم في قول القائل بأنّه كان في كلّ ذلك في موقع المعارضة للشرعيّة المُتمثّلة بشخص يزيد .

(6)

المُهمُّ الآن أنه في هذا السّياق وقع ماوقع في ساحة "كربلا"، ممّا حقّقناه بحسب الوُسع في كتابنا (كربلا ، إليكم الحقيقة) .

لكن علينا أن نُضيفَ هنا والآن ، أنّ كل ما جرى على أرض "كربلا" وما تلاه ، ابتداءً من الأمر المُشدّد بأخذ البيعة من الإمام الحسين (ع) ، كان بأمرٍ وتخطيطٍ وهندسةٍ من المالك للأمر كلّه في "دمشق" منصور بن سرگون / القديس يوحنا الدمشقي . وهو الذي كان يعرفُ جيّداً أن ما من خطرٍ جِدّيّ على الخطّة التي كان يعملُ عليها ، والتي كانت قريبةً جدّاً من حصاد نتائجها ، إلا من شخص الإمام (ع) . فهو الذي عيّن عُبيد الله بن زياد والياً على "الكوفة" .

وهو الذي يبدو بالتالي أنه الذي أمره بأمره كلّه ، ممّا أنفذه ابن زياد في "كربلا" وما تلاها ، من حمل النساء والأطفال وعرضهم الغبي على القُرى و البلدان . ثم هو الذي حاول أن يقضي على تفاعلات الحدَث الكربلائي في "الحجاز" ، التي أتت في غير صالح خطّته ، باقتحام "المدينة" وارتكاب الفظائع المهولة فيها ، فيما يُعرَف بـ (يوم الحَرّة) الرهيب .

(7)

(الخطيئتان) الكبيرتان اللتان ارتكبهما منصور. ورمى منهما بغباءٍ ما بعده غباء ، إلى أن تكونا أُمثولةً رادعةً لكلّ من يخطر له أن يخرج على إرادة السُلطة الفعليّة ، التي عنوانها (الخليفة) يزيد ، لكنّ القابض الحقيقي عليها هو منصور نفسه ، ــ هما أمرُه ابن زياد بدوس بدن الإمام (ع) بحوافر الخيول ، بعد قتله . ثم أمره أيضاً بحَمْل نساء وأطفال الشهداء على أقتاب الإبل ، في وضعٍ يُدمي أقسى القلوب ، أطولَ مسافةٍ ممكنةٍ تفصلُ بين "الكوفة" و "دمشق" . والأمران لا سابقة لهما من مثلهما في كلّ التاريخ الطويل لأيام العرب ، ومن المُستبعَد جدّاً عندنا أن يُقدم عليهما ابن زياد من عند نفسه . ما يدلُّ على مبلغ اغترار منصور بما بيده من سُلطة ونفوذ ، وخضوعه لحقدٍ أعماه أن يرى عاقبة أعماله . كما يدلُّ على غُربته المُطبقة عن العقل العربي وقيمه . ومن ضمنهما ما للميت وللمرأة عندهم من حُرمة لا تُمسّ .

(8)

المُهمّ أن يوم "كربلا" وما تلاه تفاعل بقوّةٍ هائلة ، بدءً بالشّعر ، ويا للشعر من قوّةٍ هائلةٍ على التحريض . وقد جمعنا ما وصل إلينا منه ، وأكثره ممّا يُسمّى المُكتّمات ، التي لا يُعرف أصحابها خشية مُلاحقة السُلطة لهم ، ــ جمعناه في كتابنا (الشعرالحسيني المُبكّر وما فيه من دلالاتٍ ومغازي) . حيث

وقفنا على حالة الغضب والفجيعة ، إلى حدّ الرُّعب ، التي اجتاحت "الشام" و "العراق" و"الحجاز" . وكان أبرز نتائجها السياسيّة انفراط عقد البيت الأُموي الحاكم ، تحت تأثير لوم المروانيين منهم البيتَ السفياني على طريقة إدارته لأزمة البيت كلّه بخروج الإمام الحسين (ع) عليها . وفي رأسها الاستعراض الغبي لموكب السبايا ، الذي أودى إلى نشر مأساتهم في البلدان .

في هذا السياق خرج يزيد من "دمشق" هارباً لاجئاً إلى مسقط رأسه ووطن أخواله "حوّارين" ، حيث طورد من المروانيين وقُتل . ثم كان ذلك مصير ابنه معاوية الثاني ، بعد أن سارع السفيانيّون إلى مُبايعته بالخلافة بعد مقتل أبيه. فردّ السفيانيّون باغتيال رأس البيت المرواني ، الثعلب العتيق مروان بن الحكم ، بعد أن بايعوه بالخلافة أيضا .

هكذا ، بفضل "كربلا" ، خرج البيت السفياني مادّياً ومعنويا خروجاً نهائيّاً من التاريخ . وهكذا أيضاً ، وبفضل "كربلا" ، انتهت المُعاهدةُ المُذلّة التي عقدها الخليفة عمر مع الروم ، بعد أن عُمل بها زهاء نصف قرنٍ من الزمان . وبفضلها أيضاً خرج منصور بن سرگون / القديس يوحنا الدمشقي هارباً من "دمشق" ، بعد أن كان حاكمها الحقيقي مدة تزيد على عقدٍ من الزمان ، بعد قتل ابنه وربيبه يزيد ، لاجئاً في ديرٍ معزول في صحراء "سيناء" حيث توفي . وحيث ما يزال قبره فيه معروفاً .

(9)

بالمنظور التاريخي الشامل نقول :

هكذا انتهت إلى الأبــد المفاعيل التاريخيّة المُتمادية للحلف العُمري ــ السفياني المُزمن ، بعد أن سيطر على الحالة السياسيّة في الإسلام ما يزيدُ قليلاً على أكثر نصف القرن الأول من تاريخ الإسلام .

أمّا بالنسبة لخطّة بحثنا ، الذي يدور على الإمامة والأئمة (ع) فنقول :

إن أهمّ النتائج التاريخيّة التي ترتّبت على يوم "كربلا" ، أنّ تفاعلات ذلك اليوم المشؤوم قد أنهت فترة الاستيعاب ، التي عرفنا أنّ الإماميَن السابقيَن (ع) قد عملا عليها طوال سنوات إمامتهما الأربعين الماضية . لتبدأ من هذه النقطة فوراً فترة العمل .

ونحن ، فيما سيأتي من البحث إن شاء الله ، على أبواب وضعٍ جديدٍ تماماً لعمل الأئمة الآتين . حيث سنقرأ كيف عمل الأئمة المُتوالون على إعادة بناء ما يُمكن بناؤه من الإسلام من جديد ، بعد الكوارث التي نزلت به أثناء نصف القرن الماضي .

———

الفصل الثاني

الأئمةُ في ميادين العمل

(تمهيد)

في هذا الفصل والفصول التالية وأبوابها المُتتالية سنعملُ على التعريف بالمُبادرات الأصيلة لكلّ إمامٍ إمام من الأئمة الثمانية التالين . دائماً بما يتناسب مع الظرف السياسي أو الاجتماعي أو المعنوي / الفكروي القائم في زمان كلّ إمامٍ إمامٍ منهم . وبالنظر أيضاً إلى ما كان الإمامُ السابقُ قد أنجزه من قبل ، ابتغاء البناء عليه ومُتابعته . بحيث يأتي العملُ دائماً وكأنّه يصدر من عقلٍ واحدٍ وإرادةٍ واحدة وخطّةٍ واحدة .

المبدأُ الأساسي المعمول به من الأئمة الآتين ، في كلّ تفصيلات مواقفهم وأعمالهم ، هو ما عبّرنا عنه أعلاه في غير محل بـ : أولويّة الأُمّة بما هي أُمّة . وأولويّة الدولة بما هي دولة . الذي ينظر دائماً وأيداً إلى ما فيه مصلحتهما. فلا تُمسُّ ولا تُعارَض علناً ، إلا حيث تُشكّل خطراً في الصميم على نفسها أوعلى الأُمّة . كما حصل سابقاً بالفعل ، ممّا انحصر علاجه بإعلان الإمام الحسين (ع) العصيان المدني ، وعدم الاعتراف بالسُلطة القائمة . وأودى إلى السلوك الاستشهادي في "كربلا" ، ما أدّى بالنتيجة إلى إفشال المشروع الانقلابي السفياني ـ الرومي ، وبالتّبع إلى اقتلاع البيت السفياني من جذوره . بحيث لم تبقَ منه باقية .

إذن ، فالمسألة هنا ليست فقط مُجرّد مسألة حقٍّ قبال باطل ، وشرعيّةٍ بمواجهة بغي . ممّا قد يفرضُ على أهل الإيمان والعمل الصالح أن يواجهوه مواجهةً حَدّيّةً بما ملكت أيديهم ، مهما تكُن النتائج . بل الأئمة دائماً وأبداً ، سواء كانوا ساكتين أم مُعارضين ، هم الحقُّ وهم الشرعيّة . والخارجون عليهم هم

الباطل وهُم البغي ، وهُم فرْضُ الذّات بالقهر والغلَبَة والفتك . وإنّما المسألة هي ، أولاً وبالذات ، أين تكمن المصلحة الآنيّة للأُمّة ، في ظلّ الوضع السياسي الغالب . الأمرُ الذي قد يقتضي السّكوت مؤقتاً عن الحق ، كما قد يقتضي التعاون مع السُلطة في الحدود الضروريّة الممكنة ، وبنحوٍ خاصٍ العمل الدّائب على المسألة الثقافيّة ـ الفكرويّة الأساسيّة دائماً . كلُّ ذلك خشيةَ تجنّب مواجهة القهر بمثله ، في ظل الوضع الغالب بالقهر والغلبة لفريق السُلطة . وخصوصاً أكثر ، في ظلّ غياب آليّةٍ ، مُعترَفٍ بها من الجميع ، بالتبادل السّلمي للسُلطة . وفي المُقابل سيطرة عقليّة التّغوّل والغلبة والفتك بالآخَر عند الجميع . حيث قد يكون أيُّ تحريك للتوازنات السياسيّة القائمة باباً مُشرَعاً على الفوضى .

ذلك هو الوضع الصّعب الذي سيعملُ فيه وعليه الأئمةُ الثمانية التّالون المتعاقبون . حيث سيكون علينا أن نُرافقهم وهم يعملون بالتوالي على إعادة بناء الأُمّة من جديد ، بعد الانهيارات شبه الجذريّة التي عانت منها بعد وفاة نبيّها ، على الأساس العظيم الذي بناه فأعلى . وتلك قصّةٌ ، لو يعلمون ، من أعظم قصص بناء التقدّم عند البشر . في ظل أحلك الظروف وأدقّها . وأحياناً في ظل بروز صنوف عوامل التثبيط والانحراف من قلب العمل .

وإذن أيضاً ، فإنّ المسألة عند الأئمة نراها تتجاوز الخيارَ الأساسي للبشر بين نجدَي الإيمان والكفر ، باتجاه بناء التقدّم في مُقابل التّخلُّف . ممّا رأينا فيما فات أُنموذجه السّاطع في العهد السّبّاق لأمير المؤمنين (ع) لمالك الأشتر . وسنرى له نماذج أُخرى فيما سيأتي إن شاء الله .

الباب الأول

الإمام علي بن الحسين زين العابدين (ع)

(61 -95هـ/680-713م)

(إضاءة)

لعلّ تركيب سيرةٍ مُتكاملة للإمام زين العابدين (ع) ، من المعلومات المُتوفّرة عنه في كافة الكُتُب ، لهو من أصعب الأُمور على الباحث ، بالقياس إلى سِيَر غيره من الأئمة . وما ذلك ، فيما نحسَب ، إلا لطبيعة الفترة المُظلمة التي عاش الإمامُ وعمل فيها . وهي التي عنوانُها الانقلاب السياسي السُلطوي الجذري من البيت السفياني إلى البيت المرواني . بما درج عليه الأوّلُ من العمل ضمن إرث وذهنيّة الحلف العُمري ـ السفياني المُزمن ، بطلب السُلطة من أينما تأتّت ، مع الغياب التّامّ للسياسة والهمّ السياسي بأدنى أشكالها . ودونما أدنى اعتبارٍ لِما يعملُ عليه القابضون عليها من إنجازٍ بأيّ معنى ، إلا حراستها . في مُقابل البيت المرواني ، السياسي بامتياز ، ابتـداءً من أوله عبد الملك بن مروان (65 ـ 86هـ / 684 ـ 705 م) .

من هنا فقد رأينا أنّ كلَّ الذين كتبوا على سيرة الإمام زين العابدين (ع) ، بقدر ماوصل إليه علمنا ، لم يروا منها إلا مجموعاته الرّائعة من الأدعية والمُناجيات ، المجموعة تحت عناوين (الصحيفة السّجّاديّة) ، نسبةً إلى أحد ألقابه (السّجّاد) . والاسم هو لجامعها الأوّل من حيث تفرّقت في مختلف المصادر . وإلا رسالته الفريدة المُسمّاة (رسالة الحقوق) . ما قد يودعُ في نفس القارئ المُتتبّع ، أن الإمام كان مُنصرفاً كلَّ الانصراف عن الشأن العامّ للأُمّة . مُكتفياً بخطابٍ ، مهما يكُن جليلاً ضروريّاً ، فإنّه يبقى فوقيّاً إملائيّاً . لايهبط إلى مستوى الهموم الآنيّة للناس .

على أنّ هذا الكلام لا يعني أبداً التهوين من شأن الخطاب الذي تضمّنته نصوصُ العمليَن . كلا ! فممّا لا ريب فيه أنّهما انطويا على إضاءةٍ ضروريّةً ، في ذلك الظلام الحالك المُدلهمّ . ومع ذلك ، فإنّنا نرى أنّ هناك أيضاً في سيرة الإمام (ع) شأنٌ عملانيٌّ خفيّ ، نراه يدورُ على ما كان يجري بالفعل في ذلك الظرف العصيب . لا يمكن أن نتقبّل ، استناداً إلى ما نعرفه من سنن الأئمة أجمعين ، وبالأخصّ حرصهم الشديد على الشأن العامّ المُتمثّل بالدولة والأُمة ، ــ أن الإمام قد وقف منه موقف المُتفرّج غير المُكترث ، وكأنّ الأمر لايعنيه من قريبٍ ولا بعيد . الأمر الذي يدعونا إلى ختم هذه الإضاءة ، والعودة بالتاريخ في الفقرة التالية قليلاً إلى الوراء .

(1)

والقارئُ اللبيب الذي رافقنا في الباب السابق ، لَيعي جيداً ، أنّ وضع الدولة ، منذ أن تنازل الإمامُ الحسن (ع) عما له من بيعة ، كان في الغاية من الانحطاط . فمعاوية لم يكُن يفهم من السياسة إلا حراسة مُلكه الشخصي بأيّة وسيلة ، مهما تكن منقوصة ومُفتقرةً إلى الحدّ الأدنى من الكرامة والسُلطة الحقيقيّة ، ممّا كُنّا قد بيّناه في الفصل السابق . وأمّا الثلاثة الذين جاؤا ، وبالأحرى جيء بهم ، من بعده : يزيد ثم ابنه معاوية ثم مروان بن الحكم ، فما كانوا (خلفاء) بأيّ معنى . بل مجرّد أدوات مؤقتة ، في اللعبة الانتقامية المُتبادلة، التي علقت بين شطري البيت الأُموي ، على قاعدة يوم "كربلا" المشؤوم ، وما قد ارتُكب فيه من أخطاءٍ غبيّة منكورة، لم تكن ضروريّة حتى من منظور مرتكبيها .

أثناء تلك المدة ، التي طالت زهاء خمس سنوات (61-65هـ /680-684م) ، عاش الإمامُ زين العابدين (ع) في "المدينة" . حيث اكتوى ، فوق بلواه المُقيمة بذكرى "كربلا" ، بالاقتحام الهمجي لـ "المدينة" من قِبَل السلطة الفعليّة في

الدولة ، وما ارتُكب فيه من فظائع مهولة . وحيث أيضاً كان له المقام العالي في المُناخ العلمي فيها ، الذي كان يتمتّع يومذاك بحظٍّ حسنٍ من الازدهار .

(2)

من المؤسف أنّ مصادرنا لا تلتقط هذا اللحاظ على المكانة العالية التي تمتّع بها الإمام في "الحجاز" أثناء فترة إمامته الطويلة (95-61هـ/713-680م). بل نراها تصفُ فيما يخصّه ، مُعاداً مُكرّراً دونما كلل ، وضعاً أشبه بالعُزلة التي ضربها على نفسه ، والانصراف التام إلى أحزانه وأشجانه . إلى درجة القول إنّ مَن كانوا من حوله من أوليائه لايتجاوز عددهم الأربعة أشخاص . كلّهم من ضعفَة الناس .

يُقالُ كلُّ ذلك ، مع أنّ الجميع يعرفون جيّداً قصيدة الشاعر الفرزدق الشهيرة فيه ، ومواصفات الحَدَث التي دعت الشاعر إلى نظمها على أثره (مع أننا نتحفّظُ على بعض ما قيل عليها . خصوصاً القول إنّ الشاعر قد ارتجلها بأكملها ارتجالاً في المقام . والذي نرجّحه أنه إنّما صرخ بمطلعها الحماسي ، في وجه الأمير هشام بن عبد الملك (أي قبل الخلافة) . ثم أكملها فيما بعد) . وما في المطلع من دلالةٍ ومغزى مُختلف كلّ الاختلاف عن الصورة السّائدة لوضع الإمام :

هذا الذي تعرفُ البطحاء وطأته

فإذا كان الشاعر صادقاً في وصفه ما للإمام (ع) من "وطأة" . وذلك فرضٌ لابدّ منه ، ولا معدى عنه . إلا إذا نحن ذهبنا إلى أنه كان يسخرُ من كلّ سامعيه ، بمن فيهم الأمير السّامع ، فهذا دليلٌ مباشرٌ ، يُخالف الصورة البائسة عن وضع الإمام التي نقرأها في مصادرنا . ليقول لنا بصريح العبارة ، ما قد عبّرتْ عنه بالفعل وبالمعمول جموعُ الحجيج ، حيث أفرجت للإمام الطائف بالبيت

باتجاه الحجر الاسود ، بينما لم تولِ الأمير الأُموي ، المُحاصَر بين جُموع الحجيج ، أدنى اهتمام .

(3)

نرمي من هذا العرض لموقع الإمام العالي في "الحجاز" ، إلى أن نُقدّم للقارئ صورةً مختلفة ، عن تلك الصورة الهزيلة التي تقدّمها مصادرنا للإمام زين العابدين (ع) . لتكون بمثابة تحضير ذهني له لتقبُّل ما قد سبق لنا أن ألمحنا إليه أعلاه ، على جانبٍ خفي مُفتَرَضٍ من سيرته ، نتوقّع أن يوجّه عنايته فيه باتجاه العمل المباشر على أنقاض (الدولة) ، التي كانت مُتجهةً إلى الانهيار التّامّ المحتوم لِما بقي منها . في ظلّ السقوط التّامّ ، معنويّاً ومادّيّاً ، للبيت السفياني جرّاء عار يوم "كربلا" ، دون وجود أي بديل له . ومن المعلوم للقارئ الذي رافقنا فيما فات من هذا البحث ، الحرص الشديد للأئمة على الدولة بما هي دولة .

كلُّ ذلك فضلاً عن المواقف الانتهازية الرّخيصة للزُبيريين ، التي كانت طليعتها في الماضي مُضادّةَ سلفِ الأُسرة الزبير بن العوّام لابن خاله أمير المؤمنين (ع) ، بالخروج الفتنوي مع عائشة إلى"البصرة" ، ومُشاركته الصريحة بمحاولة النّيل من مصداقيّة الإمام شخصيّاً بتحميله مسؤوليّة قتلة عثمان . أملاً بأن يكون ذلك سبيله إلى الخلافة. وذلك أملٌ يفتقرُ بشدّةٍ إلى الذكاء . فضلاً عن أنّه بغيٌ صريح ، ونكثٌ للبيعة التي في عنقه للإمام (ع) . ثم في فترة البحث ورث ابنه عبد الله الأملَ المعسول لأبيه ، فحاول الإستفادة من سقوط البيت السفياني ، لطرح نفسه لمنصب الخلافة . عسى أن يفوز بما فشل فيه أبوه من قبل .

والحقيقة أنّ البيت الزُبيري ، بشخص عبد الله ومصعب ، اقترب كثيراً من حبّة عينه ، منصب الخلافة . بحيث بسط سلطانه مؤقتاً على المنطقة

الشاميّة وحاضرتها "دمشق" . لكنّ الظهور القوي والمُفاجئ ، ومن حيث لا يحتسبُ أحد ، لعبد الملك بن مروان ، قلبَ الكفّة وأعاد الأمور إلى بدايةٍ جديدة . وذلك بأن قضى قضاءاً مُبرماً على البيت الزبيري . ومن ثَمّ بتسنُّم سُدة الخلافة (86.65 هـ/705.684م) ثم من بعده أخلافه حتى نهاية العهد الأُموي في السنة 127هـ/744م .

(4)

السؤال الذي سيطرحه القارئ الحصيف علينا الآن : ما هو المقصود من هذا السّرد التاريخي البالغ الإيجاز للحراك السياسي إجمالاً في فترة البحث ؟ ثم ما هي علاقته بما نخوض فيه من سيرة الإمام زين العابدين (ع) ؟

الجواب بسيطٌ وصعبٌ معاً : إننا نبحث عن دورٍ مُفترَضٍ للإمام في ذلك المُعترَك البالغ الخُطورة . لأنّنا نعرفُ جيّداً أنّه ، كما أيّ إمامٍ آخر، لا يمكن أن يقفَ متفرّجاً وكأن الأمر لا يعنيه ، بينما تكون الدولة الإسلاميّة بما هي دولة، مُهدّدة بالانهيار التّامّ الشامل . الأمر الذي يمكن أن يودي إلى انهدام الهيكل الصّلب للدولة ، الكامن في صميم المشروع الإسلامي .

إن فائدة ما نخوض فيه من مواصفات الوضع السياسي السائد أثناء السنوات الخمس ما بين يوم "كربلا" وخلافة عبد الملك ، التي كان الإمام أثناءها في "المدينة" ــ ، هي أنّها تُغرينا بطرح سؤالٍ مُحدّد ، يدورُ على دورٍ له فيما انتهت إليه الأُمور . بين عامليَن سياسيّين أساسيّين ، هما الغياب النهائي للبيت الزبيري عن الصورة السياسيّة القائمة ، بعد أن حكم في "المدينة" زُهاء عشر سنوات (63ـ 73هـ/682.692م) ، والصعود المفاجئ لعبد الملك في الأثناء من خارج كلّ الحُسبانات السياسيّة .

بالنّظر للأُولى منهما . نقول إنّ ممّا لا ريب فيه أنّ الإمام لم يكُن ينظر بعين الرضى إلى البيت الزبيري . أولاً لانتهازيّته المُفرطة كما رأيناها ، التي تشهدُ بغياب أي منظورٍ سياسي لديهم . كل ماعندهم أنّهم ، مثل صيّادٍ كسول ، ينتظرون أن يروا طريدةً جريحة ، لينقضّوا عليها ويقتنصوها هيّنة . هكذا فعل كبيرهم الزبير ، يوم سار وراء عائشة في مشروعها الفتنوي . وهكذا تابع ابناه عبد الله ومصعب ، يوم كانت الدولة بما هي دولة تسير بخطىً واسعة باتجاه الانهيار التّامّ . جزاءً وفاقاً لِما ارتكبته في "كربلا" .

ثم أنّهم ، أثناء المدّة القصيرة التي سيطروا فيها على "الحجاز" ، عملوا كلَّ ما بوسعهم على التّضييق على الهاشميين . لا لسبب إلا خشية وهمٍ سخيفٍ بأن ينافسوهم فيما يسعون إليه . وكان من النتائج العمليّة لهذه السياسة الضيّقة القصيرة النظر، أن طفق هؤلاء يغادرون "المدينة" زرافاتٍ ووحداناً متجهين إلى "دمشق" ، التي كانت حرْماً عليهم من قبل . بحيث أنّ أكبر تجمّع لقبورهم ليس في وطنهم الأصلي "المدينة" ، بل هو ما نجده حتى اليوم في "مقبرة باب الصغير" بـ "دمشق" .

وبالنظر للثانية منهما ، أعني الصعود المُفاجئ والناجح لعبد الملك ، فنحن نعرفُ أنّ الرجل كان قبلُ من كبار فقهاء "المدينة" ، ومن ذوي الورع والزّهادة . ثم إذا به ينتفضُ فجأةً على نفسه ، مُديراً ظهره لكتابه ومُصلّاه ، مُمتشقاً الحسام في وجه (الخليفة) في "المدينة" عبد الله بن الزبير في السنة 64هـ/ 685 م . لينجح بعد سنة في الحصول على البيعة لنفسه بالخلافة في "دمشق" . الأمر الذي رأينا فيه فيما فات ، وما نزال ، انقلاباً حقيقيّاً في المسار السياسي إجمالاً ، قلبَ الكفّة وأعاد الأمور إلى بدايةٍ جديدة .

السؤال الذي يطرح نفسه على الباحث الآن : كيف حصل ذلك ؟ ما

الذي جعل الرجلَ ينقلبُ على ذاته فقيهاً ذلك الانقلاب الجذري ؟ ثم ما الذي منح الفقيه تلك القـوة ، ومَن هي القُوى التي ساندته ، بحيـث نجح في أن يتسنّم سُـدّة الخلافة في "دمشق" ، بعد مدة قصيرة من بداية حراكه لا تزيد كثيراً عن السنة ؟ وإن تكُن خلافةً منقوصة ، بوجود (خليفةٍ) آخر في "المدينة" أوسع ملكاً وأكثر جنوداً ؟

(5)

ثمّة هنا تفصيلات كثيرة على هذه الإشكاليّات العسيرة في كُتُب التاريخ والسيرة . لكنّنا لم نجد فيها ما يفي بحيرةِ السّائل . خصوصاً إن نحن أخذنا بعين الاعتبار أنّ لُبّها ومنطلقها ، أعني انقلاب عبد الملك على نفسه ذلك الانقلاب الذي وصفناه بأنّه "جذري" ، هو من خارج الميدان الذي يعملُ فيه المؤرخ ، لأنه من خفايا الأغراض وما تكنّه الأنفس .

لذلك فإننا سننقلُ السؤال إلى "مَن هي القوى التي ساندته" ، بحيث حقّق ذلك الانجاز المدهش . ضرورة أنّه ، في وضع الفقيه الذي كانه من قبلُ في "المدينة" ، لم يكن يملك أدنى إمكانيّة أو فرصة ، أو حتى ربما مجرّد تفكير ، في مواجهة المشروع الزبيري الصاعد ، الذي عرفنا فيما فات أنه اقترب كثيراً من تحقيق مراميه في الإمساك بالسلطة الشّاملة . بحيث كان يبسط سلطاناً شبه مُطلَق على كامل الرقعة الإسلاميّة ، بما فيها "الشام" ، التي ساسها لمدةٍ والٍ لعبد الله بن الزبير .

لسنا ندري وأنّى لنا ، ولا تذكر الكتب ، كيف دخل عبد الملك "الشام" بعد الانهيارالسياسي الشّامل لوضع المنطقة ، ولا كيف استخلصه من ابن الزبير ، ليُبايَع بالخلافة فيه سنة 65هـ/686م . ومن ثَم لينصرف إلى القضاء على الفلول السفيانيّة المُتهالكة، التي يبدو أنها اعتبرته دخيلاً ، وهي التي قتلت أباه من قبل .

لكنّنا رأيناه قد فعل كلَّ ذلك دون كبير عناء . ثم إذا به يتجه إلى "العراق" ، حيث استقرّت زهرةُ القوّة العسكريّة الزبيريّة ، بقيادة الرجل القوي الحازم مصعب بن الزبير . ولم يلبث طويلاً أن قضى عليها وعليه . وبذلك بات طريقُه إلى الخلافة الشّاملة سالكة . ولم يبقَ للبيت الزبيري إلا مُلك "الحجاز" . الذي سيقتضي استخلاصه منهم زمناً طويلا .

(6)

على أنّ هذا السّرد التاريخي الموجز ينفعنا على الأقلّ في تحديد السؤال ، بأن وضَعَه في حوبة أهل "العراق" ، دون غيرهم من أهل "الشام" . ضرورة أنّ القوة العسكريّة لمنطقة سُلطة عبد الملك الفعليّة "الشام" لم تكن شيئاً يُذكر بجنب قوة مصعب في "العراق" .

إذن ، فلنختصر الطريق فنسأل : ماهي ومَن هي القوّة العراقيّة تحديداً التي ساندته في انتصاره التاريخي على مصعب ؟

المصادر التاريخيّة الرسميّة ضنينةٌ جداً في ذكر القُوى التي ساندت الرجل في محنته ، وكانت العامل الذي وهبه النصر . لكنّ رجلاً من أهل الحديث هو أبو زرعة الدمشقي (ت:281 هـ/894م) يُنجدنا ، دون أن يقصد ، بخبرٍ وقعنا على أصله في كتابه (تاريخ أبي زرعة الدمشقي :1/235.36) خلاصته أنّ عبد الملك ، بعد أن استقرّ ملكه على "الشام" و"العراق" ، قدم مدينة "حمص" ، حيث أمر بقتل أحد أُمراء الناس فيها . الأمر الذي كان سبباً لغضب أهلها . فنادى : "الصلاة جامعة" . ثم صعد المنبر ، وكان من قوله :"ماحديثٌ بلغني عنكم ياأهل الكويفة؟!" ، تحقيراً لها ولهم . فقام إليه رجلٌ من أهلها فقال : "يا أمير المؤمنين لسنا بأهل الكويفة . ولكننا أهل الكوفة ، الذين قاتلنا معك مصعب بن الزبير . وأنت يومئذٍ تقول : "والله يا أهل حمص لأواسينّكم ولو بما ترك مروان .

وعليك يومئذٍ قباؤك الأصفر" .

ثم أنّ رجلاً همدانياً من أهلها ناداه علناً في المجلس ، فقال :"أعزل عنّا سفيهك يحيى بن الحكم (وهو عمّ الخليفة أخ أبيه) ، وإلا بعثنا إليك بأكثره شَعراً" (يعني رأسه) . فلمّا قضى عبد الملك خطبته التفت إلى عمّه وقال له :"اترك جوار القوم، فقد سمعتَ ما قال الفايشي" نسبةً إلى فايش، وهي من بطون همدان.

الملحوظة الأساسيّة التي نستفيدها من النّص الغني النّادر، أن الذين خاطبهم عبد الملك كانوا همدانيين ، كانوا قد قدموا "حمص" من "الكوفة". ومن هنا خاطبهم بـ : "يا أهل الكويفة " وردّوا عليه بـ : "بل نحن أهل الكوفة" . لكنّه أثناء القتال في "العراق" كان قد خاطبهم بـ : "ياأهل حمص" بوصفهم من ساكنيها. وبالجمع بين المعلومتيَن ، نصِلُ إلى حلّ قسمٍ أساسي من الجزء الخفيّ من إشكاليّة السؤال، خلاصته أنّ همدانيين من سكان "حمص" المُحدَثين فيها رافقوا عبد الملك يوم اتجه إلى "العراق" . وهناك قاتلوا معه مصعباً قتالاً ، كان من قوّته ومن تأثيره أن خاطبهم بقوله :"والله ياأهل حمص لأواسينّكم ولو بما ترك مروان" أي بمنصب الخلافة . وقد وفى بوعده هذا إذ أقرّ طلبهم ، المُرفق بالتهديد العنيف منهم ، بعزل عمّه من الولاية على مدينتهم . بل وأمره بالرحيل عنها فوراً.

ذلك هو ما تُخفيه ، أو على الأقل ماتفشل المصادر التاريخيّة الرسميّة في بيانه ، من قصة صعود عبد الملك إلى منصب الخلافة الشّاملة ، التي بدأت بانتصاره التاريخي على القوة العسكرية الزبيريّة في "العراق" ، بمعونةٍ مؤثّرةٍ من الشيعة الهمدانيين من سكان "حمص". وبذلك باتت سلطته تشمل "الشام" و "العراق" وبالتّبع "مصر" . ولولا ذلك لربما ما كان الرجل يُفكر إلا باستبقاء ملكه على "الشام" فقط ، لعلمه بعجزه عن مُقارعة الزبيريين في الميدان . فجاءت معونة أهل "حمص" لتهبه عاملاً قتالياً غير مُحتسَب . كلُّ شيءٍ يدلُّ على أنّها كانت

وراء قرار اتجاهه معهم إلى "العراق" ، ومن ثَمّ بالنتيجة التحوّل الجذري في ميزان القوى العامل في الرقعة الإسلاميّة لمصلحته .

(7)

هذا التركيب (أو بالأحرى : الترميم) للقصّة يطرحُ سؤالاً جديداً :

ما الذي جعل الهمدانيين الشيعة في "حمص" يميلون إلى جانب عبد الملك ، فيؤيدونه ذلك التأييد القوي قبال الزبيريين . مع أنّ الرجل هو في النهاية أُموي . وما رأينا من قبل ولا من بعد أُمويّاً يحظى عندهم بمثله ؟

من الواضح أنّ السؤال يدور على الحوافز والنوايا . وذلك أمرٌ، بغياب النّصّ المناسب ، ليس من شأن المؤرخ . لكنّنا نعرفُ أنّ الهمدانيين اليمانيين هم أبناءُ حضارة . يشهد تاريخهم في "الكوفة" على أنهم شعبٌ مدينيّ في سلوكه . يتحرّك بأُصول ترقى إلى مستوى الولاية كما يؤمنون بها . وليسوا كغيرهم من أهلها القادمين من وسط وغرب شبه الجزيرة . الذين أنهكوا الأئمة من قبل ومن بعد ، بسلوكهم العشوائي المبني على إرثهم القبلي .

هذا من جهة .

ومن جهةٍ أُخرى فنحن نعرفُ جيّداً أولويّة الدولة بما هي دولة في سياسة الأئمة . التي من المعلوم أنها كانت في ذلك الأوان على حافة الانهيار الشامل . ولم يكن البيت الزبيري ، بسلوكه الانتهازي الرخيص ، هو المؤهّل لإنقاذها . فضلاً عما عرفناه فيما فات من سياستهم الغبية في التضييق على الهاشميين في"المدينة". ثم علينا أن لا ننسى أنّ مصعباً هو الذي قضى على المختار شخصاً ومؤيديه وحركته بقسوةٍ بالغة . دون أن يكترث بأنه هو الذي شفى قلوب المؤمنين ، بقتله الذين شركوا باهوال "كربلا" . أضف إلى ذلك شخصيّة عبد الملك ، الذي عرفناه قبل الخلافة من الفقهاء البارزين وذوي الورع في "المدينة" ،

التي كانت المقرَّ الدائم للإمام زين العابدين (ع) . وما من ريبٍ في أنّ أحدهما كان يعرف الآخر أثناءها معرفةً جيّدة .

(8)

في ظلّ هذه المواصفات والمُعطيات للفترة ولرجالها ، هل لنا أن نتصوّر أن الإمام زين العابدين (ع) هو الذي كان وراء ميل همدانيي "حمص" إلى جانب عبد الملك . ربما اقتناعاً منه بأنه ، بما لديه من صفاتٍ شخصيّةٍ وأُسريّة مناسبة ، كان أفضل الممكن يومذاك لإنقاذ الدولة ، في ظلّ النزاع العالق على السُلطة . وخصوصاً في مُقابل النّفَس الانتهازي والسياسات الغبيّة للزبيريين . وأنه بالتالي هو الذي أمر أتباعه الهمدانيين في "حمص" ببذل العون له في "العراق" .

إنّ العارف بالسيرة الهمدانية الثابتة لَيعرف جيداً أنهم كانوا دائماً ، من قبل هذا ومن بعده ، يلتزمون جانب توجّهات وتوجيهات الإمام الفعلي . ومن ذلك أنّهم لم يسلكوا أبداً في الثورات الهاشميّة العشوائيّة التي انفجرت فيما بعد ، ووقف الأئمة منها موقف السّاكت ، فلم يؤيدوها ولم يعارضوها ، لأسبابٍ وجيهة ، ليس هذا هو المحلّ المناسب لبسطها . وإلا فكيف يمكن أن نتصوّر أنهم مالوا إلى جانب عبد الملك ، وأيدوه ذلك التأييد الحاسم في قتال ابن الزبير ، اجتهاداً منهم ، ودونما أدنى اعتبار لموقفٍ صادرٍ من الإمام الفعلي يومذاك زين العابدين (ع) .

(9)

خلاصة القول :

إننا نظنُّ ظنّاً قوياً يُتاخم اليقين ، أنّ السيرة المُتداولَة في كُتُبنا للإمام زين العابدين (ع) هي سيرةٌ مبتورَة . أولت اهتماماً مقبولاً للجانب الفكري ـ الوعظي ـ الإرشادي منها ، الذي نقرأه في مجموعات (الصحيفة السّجّاديّة) ،

وفي عمله المُسمّى (رسالة الحقوق) ، الذي يُذكّرنا بعهد جدّه أمير المؤمنين (ع) لصفيّهِ مالك الأشتر رضوان الله عليه . لكنّ تلك السيرة جُهلت ، مُغفلةً جانباً آخر ليس يقلُّ أهميّةً ، هو ذلك الذي يتجه إلى الشأنين التنظيمي والسياسي . لا لسبب إلا لِما لهذين الشأنين من طابع يقتضي أن يتمّا في الخفاء . وقد عملنا في الصفحات السابقة على تركيب ما تيسّر لنا منه .

لذلك فقد رأينا كافة المؤرخين ، حتى الشيعة أو ذوي الميول الشيعيّة منهم ، يتجاهلون ما قد أثبته ذلك المُحدّث ، من موقفٍ ذي أثرٍ تاريخي لشيعة "حمص" . لولاه لضاع نهائيّاً ذلك الجزء البالغ الأهميّة من التاريخ . وبالتالي من سيرة الإمام زين العابدين (ع) .

وليس ذلك الأمر الخفيّ ومثلُه بالأمر البِدع ، ولا هو من النّادر في أعمال الأئمة (ع) . بل إن الشأن التنظيمي الذي سيبتدعوه ويرعوه فيما بعد رعايةً خاصةً ، بما له من أبعادٍ سياسية واجتماعية وفكريّة ، وهو الذي أولى اهتمامه لتنظيم شؤون وأعمال ورعاية أوليائهم ، ــ ذلك الشأن كان يتمّ بأقصى السّرّيّة . كما كانت السُلطة ، من جانبها ، تعمل جاهدةً لكشف الأشخاص والأدوات والطرائق ، التي تُساهم بنحوٍ أو بآخر، وبدرجةٍ أو بأُخرى ، في أعمال التنظيم ، مقدّمةً للقضاء عليها وتدميرها . لكنّها كانت دائماً تصطدم بقوّته وضبطه . وكل ذلك قد بسطناه ، بما تيسّر لنا ، في كتابنا المطبوع (التاريخ السّرّي للإمامة) ، والمُترجَم إلى الفارسية والمطبوع أيضاً باسم (تاريخ سرّي إمامت) . وسنقفُ على بداياته في الباب الخاص بالإمام الصادق (ع) .

إذن ، فما من غروٍ ولا شذوذ فيما ذهبنا إليه من دورٍ سياسي مكتوم للإمام زين العابدين (ع) . أملاه عليه ضرورة إنقاذ الأُمّة من الهاوية السحيقة التي كانت تتجه إليها . وذلك بإعادة ترميم الدولة بالنحو الوحيد الممكن ، حتى

وإن يكُن ذلك على حساب الشّرعيّة الحقيقيّة التي يُمثّلونها . مثلما سبق أن فعل الإمامان علي والحسن (ع) من قبل .

الباب الثاني

الإمام محمد بن علي الباقر (ع)

(95 -114هـ/713-732م)

(مدخل)

أثناء السنوات العشرين تقريباً لإمامته ، وربما قبلُ ، لأنّه عندما وليها كان قد ناهز الأربعين من العمر (وُلد سنة 57 هـ /676 م) ، عمل الباقر(ع) في ظلّ حالةٍ من الجدل العالق ، لم ينشأ استجابةً لحالة قلقٍ فكري صحيّ . وإنّما غالباً لأسبابٍ سياسيّة محضة ، رمت إلى توظيف الفكر في خدمة السُلطة الفعليّة . بوصفه أداة قمعٍ ذاتيّ . تنتزع من الانسان حقّه الطبيعي في آليّة تبادل السُلطة ، وفي مُحاسبتها عند الاقتضاء . وما قد ينشأُ على ذلك الفكر السُلطوي من ردّ فعلٍ عليه ، يـرمي إلى عكس مرمى السُلطة . ولكنه قد يقعُ في مزالق غير منظورة .

فمن المعلوم أنّ الأُمويين هم الذين ابتدعوا لمصلحتهم ، أو ابتُدعت في ظلّهم ، فكرة الجبر . التي تذهب إلى القول إنّ الله هو الفاعل التّارك الحقيقي لأعمال البشر . وأنّ كل ما يحصل منهم فإنّما هو بإرادةٍ منه تعالى وفعله . وعليه فعندما يستنكر أحدُ البشر أمراً ممّا قد حصل بالفعل ، خصوصاً من أرباب السُلطة ، ، فهو إنّما يعترض على إرادة الله . ولطالما ردّدَ شعراؤهم وصنائعهم الفكرة في مدائحهم وتثريب خصومهم .

وهم أيضاً الذين نشروا فكرة الإرجاء . التي تذهب إلى أنّ الحكم على أعمال البشر ، ومن ذلك شأن الحكم وتدبيره ، هو لله وحده ، مرجوءٌ إليه يوم الحساب . إذن فإنّ الحكم على أعمال الحاكم ليس من شأن الناس الذين يُعانون من الظلم والاضطهاد . وما على الإنسان ، حينما يرى من حاكمٍ مسلمٍ مظلمةً

أو حيوداً وحيفاً أو معاصي مهما تكُن ، إلا أن يترك الأمر إلى الله ، ليعاقبه في الأُخرى بما يستحقّ .

وعليه فالحاكم الفعلي هو دائماً وأبداً حاكمٌ شرعي ، بصرف النظر عن الطريق التي أوصلته إلى السلطة ، لأنه ، على كل حال ، قد حصل عليها بإرادة الله .

ثم أنّه يجب على كافة المسلمين طاعته ، ولاحقّ لأحدٍ بمحاسبته أو بمؤاخذته على عملٍ يعمله مهما يكُن . لأن محاسبة البشر على أعمالهم هي لله وحده . مرجوّةٌ إلى اليوم الذين يقفون فيه لحسابهم .

في مقابل مذهبي الجبر والإرجاء ، وردّاً عليها ، ظهرت عقيدة القدريّة على يد الحسن البصري (ت :110هـ/728م) ، المبنيّة على القول بحريّة الإرادة والاختيار التّامّ للبشر. ليس لقدرتهم الذّاتيّة . بل لأن الله تعالى قد فوّض ذلك إليهم تفويضاً . ومن هنا سُمّي أصحابُها بـ (المُفوّضة) . التي استولدت المعتزلة على يد بطلها واصل بن عطاء (ت:131هـ/748م) بمختلف فرقها .

الأمر الجامع بين هاتين المدرستين ، الإرجاء والتفويض ، أنّهما حرّرتا الفكر من التأثير السُلطوي المباشر . وإن تكُن الأُولى منهما قد حمتهم من المُسألة عمّا يرتكبون .

كل أُولئك ، فضلاً عن المُحكّمة ، المُسمّون على لسان مخالفيهم بـ (الخوارج) . الذين يرجعون ، في ظهورهم وفي سلوكهم العنيف أيضاً ، إلى أسبابٍ تتصل بالقسمة السُلطويّة القائمة وآليّاتها ، بحيث استبقتهم خارجها ، لأنهم من عُرُض الناس . وهم ليسوا بفرقهم الثلاث التاريخيّة المُعاصرة للإمام من النخبة الإسلاميّة بمعنىً نسبي أو سببي . على ما يذهبُ إليه عددٌ من خاصّةُ الباحثين . ثم فضلاً عن تياراتٍ صغيرة ، من دهريّةٍ وملاحدةٍ ومُشبهةٍ

ومُعطّلة ، على ماتحمله كلٌّ منها من مؤثرات ، قادمة من مختلف المصادر والينابيع البعيدة والقريبة .

في هذا الجو المُحتدم الصاخب ، بما فيه من جدل ومناظرة ، شطرت المجتمع الإسلامي إلى فرقٍ وجماعات ، عمل الإمام الباقر (ع) ابتغاء ترشيد الجدل الفكري العالق ، عبر مجموعةٍ من المبادرات غير المسبوقة في مختلف الميادين . فكان الرائد الحقيقي للعمل الفكري في الإسلام . بعد أن كان عملاً نقليّاً من نصوصٍ مُختارَة ، خاضعاً لإملاءات السُلطة (الجبر والإرجاء) . أو ردّ فعل على ذلك (التفويض) .

وسيكون علينا ، فيما سيلي من هذا الباب ، أن نُبيّن دوره التاريخي ، التأسيسي خصوصاً ، في توطيد وتأصيل الفكر والعمل الفكري . في مقابل كافة المؤثرات ، الهابطة عليه من مختلف الأبواب ، ابتغاء توظيفه فيما يأولُ لمصلحة السُلطة . أو حافزاً باتجاه الحريّة ، مَسوقاً بخيبة الأمل من عدالة النظام .

(1)

في عمل الإنسان

من أبرز المشكلات التي أولاها الإمام الباقر (ع) عنايته الخاصّة ، مسألة عمل الإنسان . ذلك بأنها تطرح السؤال التالي :

هل الإنسان حُرٌّ مُختارٌ في أعماله ، أم أنّه خاضعٌ لقوى عُليا ، تسوقه سَوْقَ الآلة ، إلى غايةٍ مرسومةٍ سبقاً وسلفاً .

وبالتالي كم هو حجم مسؤوليّة الإنسان عن أعماله ، كيما يُحاسبُ عليها من البشر ؟

لقد رأينا فيما فات ، أنّ التداول العلني في المسألة قد بدأ بابتداع فكرة الجبر ، برعاية السُلطة ولمصلحتها ، كيما يحميها ممّن قد يعارضها فيما لها من سلطان . ثم ابتداع فكرة الإرجاء ، كيما تحمي أربابها ممّن يؤاخذهم أو يُحاسبهم من البشر على ما يرتكبونه من ضروب الظلم والفسوق . فأتى ردُّ البصري عليهم بالقول بالحريّة المُطلقة للإنسان في أعماله وتروكه(التفويض). ثم تابعه تلميذه واصل بن عطاء في قوله هذا بنحوٍ ما . الأمر الذي رأى فيه الإمامُ بحقّ ، أنه يتنافى مع الإيمان بالله تعالى الخالق المُدبّر الهادي للنّجديَن ، عملاً وتركاً .

يوردُ الشيخ الطبرسي في كتابه (الاحتجاج) كلاماً صريحاً ، خاطب فيه الإمامُ الحسنَ البصريَّ ، بما يُبيّن خطأَ المُجبّرة والمُفوّضة معاً . كان ممّا قال فيه :" . . . . **وإياك أن تقول بالتفويض . فإنّ الله عزّوجلّ لم يفوّض الأمرَ إلى خلقه وهناً منه وضعفاً . ولا أجبرهم على معاصيه ظلما** " .

إن صحّ ظنُّنا فإنّ هذه العبارة هي أوّلُ مداخلةٍ من نوعها في إشكاليّة السلوك البشري ، الأمرُ الذي يضعها في موقعٍ تأسيسي تاريخي من الفكر الفلسفي ــ الكلامي في الإسلام . مضى ينمو ويتفاعل ، بحيث أنتج في النطاق الأول القاعدة الشهيرة القائلة :"**لاجبرَ ولاتفويض . ولكن أمرٌ بين أمرين**" ، التي ستصبح شعار الشيعة الإماميّة . كما أنّه أنتج عند أبي الحسن الأشعري (ت : 324هـ /936م) في النطاق الثاني فكرة (الكسب) ، التي ستصبح شعار الأشاعرة من أهل السُنّة . وما هذه في الحقيقة ، فيما نحسَب ، إلا تفصيلٌ بمعنىً ما لفكرة الأمر بين الأمرين . ذلك من حيث أنها تصِفُ عمل الإنسان بأنّه (كسب) للمرء أو عليه ، في مقابل فكرة الجبر . وأنه بالتالي ، وما دام عمله من كسبه أو ممّا اكتسبه ، فهو المسؤولٌ مسؤوليّة كاملة عنه .

ومُحاسَبٌ عليه في الدنيا كما في الآخرة ، في مقابل فكرة الإرجاء .

ومعنى (الكسب) يتردّدُ كثيراً في كتاب الله تعالى ، ومنه : "لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت" (البقرة /286) . "ومن يكسبُ إثماً فإنما يكسبه على نفسه" (النساء / 111) .

نقول هذا ، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنّ معنى (الكسب) بالضبط عند الأشعري والأشعريين لم يُحسَم حتى هذا الأوان .

(2)

في النّصّ القرآني

في زمان الإمام (ع) لم تكُن التقاليد المنهجيّة للتعامُل مع نصوص القرآن ، كما نعرفها اليوم ، قد نضجت بعد . ولم تكن الكتُب المعنيّة ببيان معانيها ، تحت عنوان التفسير ، قد وُضعت . فكان هو أوّل من اعتنى اعتناءً خاصاً بذلك بنحوين اثنين :

ــ الأول : بيان المعنى الدقيق لِما أشكل من كلماته . وهو المُسمّى في لغة المصنفين بـ (التفسير) .

ـــ الثاني : بيان وجهٍ من وجوه المعاني أو المصاديق الفعليّة لإعمال النصّ إعمالاً ، بما يتجاوز مجرد الفهم . فيُطبقّه تطبيقاً على ما قد يكون قائماً بالفعل . وهو المُسمّى بـ (الجَري) أو (التطبيق) . والكلمة مُقتبسَةٌ من قاعدة "القرآنُ يجري كما يجري الليل والنهار" . لكنّ اسمه الرّائج اليوم هو (التفسير التطبيقي) . ومن الواضح أن الأوّل من المنهجين يُغلق المعنى على فهمٍ واحد . في حين أنّ الثاني يتركه مفتوحاً على كل ما يمكن أن يجدُّ من مصاديقه الآن أو في المستقبل .

كُتُب القرآنيّات ، ماكان منها تفسيراً ، وما كان منها جرياً وتطبيقاً ، التي صُنّفت فيما بعد ، تنقل كثيراً جداً عن كلمات الإمام (ع) من البابيَن . لكنّا لاحظنا أن المتقدّمة زمنيّاً منها ، وبالخصوص تفسيرَي القمي والعياشي ، تهتمّ بالجري / التطبيق ، أمّا المتأخرة منها : (التبيان) للطوسي ، (مجمع البيان) للطبرسي ، (الميزان) للطباطبائي ، فهي أكثر اهتماماً بالتفسير.

وسننقل عن الجميع نماذج من المنهجين . فنورد النّص القرآني ثم كلام الإمام (ع) عليه :

من (التفسير) :

ــ " ولم يُصرّوا على ما فعلوا وهم يعلمون " : الإصرار أن يُذنب المُذنب فلا يستغفر الله ولا ينوي التوبة .

ــ " وإذ أوحيت إلى الحواريين " أوحيتُ : ألهمتُ .

ــ "إنّ الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً أولئك لا خلاق لهم" الخلاق : النصيب ، يعني من الجنّة .

ــ " قال ياإبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي " يدي : قوّتي .

ــ " مالكم لاترجون لله وقارا " وقاراً : عظمةً .

ــ "أءنّا لمردودون في الحافرة" الحافرة أي البعث والخلق الجديد .

ــ "هل في ذلك قسم لذي حجر" حجر : عقل .

ــ "نسوا الله فنسيهم" نسيهم : تركهم .

ــ "ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى" . غضبي : عقابي . سأل عمرو بن عُبيد الإمام (ع) :"ما ذلك الغضب ؟ " فقال :"**هو العقاب ياعمرو. إنه من زعم أن الله عزوجلّ زال من شيء إلى شيء فقد وصفه صفة مخلوق**" .

ومن (الجري) / التطبيق :

ــ "وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً " عن الإمام (ع) :"الميثاق هو الأخذ على الزوج حالَ العقد من إمساكٍ بمعروفٍ أو تسريحٍ بإحسان" .

ــ "ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدوٌ مبين " . أتى الإمامَ (ع) أحدُ أصحابه فقال له :"يأبا جعفر ، إنّي حلفتُ بالطلاق والعتاق والنّذر" . فقال له : "إنّ هذه من خطوات الشيطان . كلُّ يمينٍ بغير الله فهو من خطوات الشيطان" .

ــ "وإنّي لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى" قال الإمام الباقر (ع) : اهتدى يعني إلى ولايتنا أهلَ البيت .

ــ "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون " عنه (ع) :" الذكر : القرآن . نحن أهل الذكر ، ونحن المسؤولون " .

ــ "ولو ردوه الى الرسول وإلى أولي الأمر منهم " . عنه أيضا : نحن الأئمة أولوا الأمر.

ومن الغني عن البيان للقارئ اللبيب ، أنّ الإمام الباقر (ع) ، في أقواله من القسم الثاني ، أي ما هو تحت عنوان (الجري) أو (التطبيق) ، ليس يحصر معانى الآيات في أمرٍ أو معنى واحد ، هو الذي بيّنه . بل يُطبّقه تطبيقاً بما يناسب المقام ، بحيث لا يمنع ذلك من تطبيقاتٍ أخرى مناسبة ، مستفادَةٌ من واقع الحال وما يقتضيه .

فهذه أمثلةٌ قليلةٌ ، انتخبناها انتخاباً من عددٍ كبيرٍ جداً من أمثالها ، ممّا يجده القارئ في مختلف كُتُب التفسير . سقناها على سبيل بيان الدّور التأسيسي للإمام الباقر (ع) في منهجَي البحث القرآني ، لكلٍّ منهما محلّه ووجه ضرورته . ومن الواضح ،أنّ كثرة نقل كُتُب التفسير عنه ، هو مؤشّرٌ خفيٌّ إلى سَبقه وسابقته في هذا الباب .

المهمّ أن الإمام الباقر (ع) ، بمقدار مابحثنا ، هو أوّلُ مَن أولى قضية الفهم الدقيق لمعاني المفردات في القرآن ، ووجوه إعماله / إجرائه فيما يُناسب ، عنايةً خاصّة ، مبنيّةً على منهجٍ واضحٍ مُبيّن . وبذلك يكون قد ساهم مُساهمةً مُميّزة في توطيد وتأصيل الفكر والعمل الفكري ، في مقابل حالة الجدل المُلتبسَة ، التي بدأنا بوصفها هذا الباب .

(3)

في القواعد الفقهيّة

يُعنى بها مجموعةً من القواعد الجاهزة ، المُستنبَطَة من النصوص الأصليّة ، من قرآن وسُنّة . ابتغاء اختصارالطريق عبرها إلى استنباط الحكم . بحيث لا يضطّر الفقيه إلى العودة دائماً إلى تلك المصادر الأصليّة ، بما تقتضيه من بحثٍ وتنقيب عن مصدرها ، وبما قد تقتضيه أيضاً من بذلٍ للجهد في فهم معانيها .

وهي ، أي القواعد ، كثيرة . وُضعت عليها المُصنّفات . وبُغيتنا هنا بيان الدور التأسيسي للإمام الباقر (ع) في تقعيدها .

وسنُورد على ذلك أمثلةً منها ، ممّا وردنا عنه ، اقتبسناها اقتباساً من كُتُب الحديث . دون قصد الاستيفاء التام غير الضروري للبحث .

1 ــ **قاعدة عدم ضمان الأمين ما تحت يده إلا بالتّعدّي أو التفريط .** يعني عدم ضمان الأمين ماكان قد استؤمن عليه ، في حال تلفه أو سرقته . إلا في إحدى تينك الحالتين . جاء عن الإمام ، جواباً على من سأله عن الذي يستبضع المالَ لغيره فيهلك أو يُسرَق ، فقال :" **ليس عليه غُرم بعد أن كان أميناً**" .

2 ـ **قاعدة نفي العُسر والحرج** . أصلها من قوله تعالى :" وما جعل عليكم في الدين من حرج" و "لايُكلّف الله نفساً إلا وسعها" . الذي يدلُّ على أنّ التكليف إنّما يكون دائماً بحسب الطاقة البشريّة . فلا يوجبُ عُسراً ولا حرجاً .

ومن إعمال هذه القاعدة ماورد عن الإمام (ع) أنه قال :"**إنّ الخوارج ضيّقوا على أنفسهم بجهالة . وإنّ الدين أوسع من ذلك**". وهو ، بحسب ما بحثنا ، نصٌّ مُبكّرٌ في بابه . خصوصاً وأننا رأيناه ، فيما قال أعلاه ، قد نشر القاعدة بحيث شملت حدود الموقف السياسي . فدعا إلى أن يكون من ضمن المُمكن والميسور . فلا يعتمد منهج التغيير بالعُنف دون ضرورة ، ولا طلب غير المقدور بالقياس لميزان القوى القائم عند البشر، بحسب مواصفات الحالة . ولا تُمَسّ الثوابت الأساسيّة التي يتوقّف عليها الاستقرار العامّ .

وقد وقفنا فيما فات غير مرّة ، على أن الأُمة والدولة هما ، عند الأئمة (ع) جميعاً ، هما ممّا لا يجوز التفريط فيه . إلا في الحالات التي لاخيار آخر فيها . حيث يكون هذان أو أحدهما مُستهدَفاً بعملٍ وشيكٍ وقائم . لا دفع له إلا بالعنف الفكري أو العملي أو كليهما .

والأنموذج الكبير على ذلك هو إعلان الإمام الحسين (ع) الفريد الخروج على الدولة القائمة ، إلى درجة خيار الاستشهاد . وقد بسطنا الكلام عليه فيما فات .

3 ـ **قاعدة أنّ الشرط الفاسد لا يُبطلُ العقد** . التي تقتضي عدم وجوب الالتزام بالشرط الفاسد . وإن هو أتى ضمن عقدٍ من العقود . ومن ثَمّ إمضاء ما سواه من موجبات العقد على وجه الصحّة . وقد ورد ذلك عن الإمام (ع) في بعض ما رُوي عنه .

4 ـ **لاعبرة بالشكّ بعد التجاوز** . يعني في الصلاة ، مع ملاحظة أن الإمام (ع) يعطيها في النّصّ الآتي صفة القاعدة . فقد أتى عنه أنّه قال :"**إن شكّ بالركوع بعدما سجد فليمضِ . وإن شكّ في السجود بعدما قام فليمضِ . كلُّ شيءٍ شكّ فيه ممّا قد جاوزه ودخل في غيره فليمضِ فيه**" .

وغير ذلك من القواعد الفقهية عديد جداً ، يُطلب من كُتُب الحديث والفقه . وفيما اقتبسناه عنها كفاية للمقصود إن شاء الله .

(4)

فهذه جملةٌ من المُبادرات للإمام الباقر (ع) في ثلاثة ميادين أساسيّة ، كان فيها سبّاقاً عن مستوى الفكر الفقاهتي في زمانه . أوردناها لِما لها من خصوصيّة التأسيس والسَّبق .

وطبعاً ليس ينفي ذلك أهميّةَ مساهماته الكبرى في ميادين أُخرى غيرها ، قد نقرأها في مواطن جمّة . منها العديد الكبير من تلاميذه والرُّواة عنه ودورهم في نشر علمه . وفي انتشار حديثه في كُتُب المذاهب إجمالاً ، مصحوباً بالتّجلّة والتقدير ، بوصفه عالمَاً جامعاً لفنون العلم ، مع الثقة التّامّة . وفي توجيهاته خصوصاً إلى أهل البيت عليهم السلام ، بوصفهم المصدر الثاني للحقّ بعد التنزيل . وفي نقده الصريح لضروب الانحراف التي ابتُدعت بعد الرسول ﷺ لأغراضٍ سلطويّة غالباً . وهذه أبوابٌ واسعة للبحث . يقتضي كلٌّ منها عملاً مستقلاً ، أوسع من غرضنا في هذا الكتاب ، كما بيّنّاه في المقدمة .

(5)

نذكر في خواتيم هذا الباب بادرة الإمام (ع) بالاستقلال النّقدي للعُملة الإسلامية . لِما في ذلك من دلالةٍ إضافيّةٍ على قوّة المُبادرة لديه وسَبقها . وهي قصّةٌ طويلة ، نوجزها عن كتاب (حياة الحيوان) للدمبري ، الذي رواها مُفصّلةً بالارقام ، بما يلي :

أثناء القرن الهجري الأول ، كان النّقد المُتداوَل في الرقعة الإسلاميّة الواسعة هو العُملة الذهب الرُّومية (الدينايوس) والفضّة (الدراخما) ، التي كانت تُصكُّ في عاصمة الدولة الروميّة "القسطنطيّنية" . ثم حصل ما جعل عبد الملك بن مروان يلمس بحقّ خُطورة ذلك على استقلاليّة القرار السياسي للدولة . لكنّه حارَ في وجه علاج هذه المشكلة . فاستشار الإمامَ (ع) ، الذي أشار عليه بصكّ عُملة إسلاميّة . وهكذا كان .

وهكذا تمتّع العالَمُ الإسلامي ، بفضل الرؤية الصادقة للإمام ، لأوّل مرّة بعُملته الخاصّة . وإن ظلّت مُحتفظة بالاسم الرومي المُحرّف : الدينار، الدرهم . كما ما تزال حتى اليوم .

وليس على القارئ ، كيما يُدرك الأهميّةَ التاريخيّة لهذا القرار البكر ، إلا أن يتمعّن في حقيقة أنّ من أقوى ما يحول بيننا اليوم وبين الحصول على استقلاليّة قرارنا السياسي والاقتصادي ، ليس إلا القوّة المُطلقَة للدولار الاميركي . في مُقابل القوة الهزيلة لعملاتنا المحلّيّة ، المُستندة غالباً إلى غطائها بالدولار.

(6)

خلاصة القول :

إنّ الإمام الباقر(ع) ، هو المؤسّسُ الأول ، على مستوى العمل الفكري

المنهجي المُتكامل المقصود ، لِما سيُعرفُ فيما بعد بالتّشيّعَ الإماميَّ ، وأصحابه بالشيعةَ الإماميّة ، بالمعنى الكلامي ــ الفقهي . بعد أن كان قبلُ موقفاً سياسياً في الأساس ، يدور على مفهوم السُلطة . وإن يكُن ذا سندٍ فكري طبعاً . الأمرُ الذي أشرع الأبواب على تطوّراتٍ إيجابيّةٍ جمّة ، وليها الأئمة المُتعاقبون . ستكون قراءتها وتفصيل الكلام عليها موضع اهتمامنا في الآتي إن شاء الله .

والجدير بالذكر هنا ، أنّ دور الإمام إجمالاً في هذا كان محلَّ فهمٍ وتقديرٍ أثناء فترة إمامته الطويلة ، التي ناهزت العشرين سنة ، أو بُعيدها بقليل . نقرأ ذلك في تقريرٍ شهيرٍ لسنا نعرفُ صاحبه بالتحديد . لكنّه بلحن كلامه يدلُّ على أنّ صاحبه كان من أهل البصيرة والمعرفة الجمّة . قال :

"**كان الشيعة قبل أبي جعفر لا يعرفون مناسك حجّهم وصلاتهم وحرامهم . حتى كان أبو جعفر ، ففتح لهم ، وبيّن لهم مناسك حجّهم وصلاتهم وحرامهم . حتى صار الناسُ يحتاجون إليهم ، بعدما كانوا يحتاجون إلى الناس**"

———

الباب الثالث

الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع)

(114-148هـ/732-765م)

(توطئة)

حظي الإمام الصادق (ع) بالمكانة الرفيعة ، إبّان حياته وبعدها ، بما لم يحظَ بمثله أحدٌ من الأئمة عليهم السلام ، بل ولا أحدٌ من الرجالات من أمثاله ، ممّن مكانتهم في الناس ذات صفةٍ غير سُلطويّة . فهو الوحيد الذي يُجمع كافة المسلمين ، من كافة المذاهب والتيارات بكلّ معنى ، على تجليله دون أدنى تحفُّظ . مع أنّه عاش في الفترة الانقلابيّة العنيفة من الأُمويين إلى العباسيين . وخصوصاً في عهد ثاني خلفاء هؤلاء ، أبو جعفر المنصور (136ـ158هـ /753ـ774م) ، الذي ساس بالبطش الأعمى ، بكلّ مَن يُحتمَل أدنى احتمال خطره على دولته . حتى من بين الذين كان لهم الفضل الأوفى في نهوضها واستتباب الحكم لها . ثم بالنظر إلى المكانة العالية التي كانت للإمام (ع) ، التي من شأنها أن تجعل منه ، بالنظر للعقليّة ذات الصفة الاحتكاريّة الكُلّيّة للدولة ، مُنافساً معنويّاً لها .

ما من ريبٍ في أنّ الفضل في هذه النتيجة الخارقة يرجع إلى الحكمة البالغة ، التي أدار بها الإمام حضورِه الباهر ، خصوصاً أثناء الثلاث عشر سنوات الأخيرة من حياته إبّان حكم المنصور. ومن ذلك أنّه اجتنب كلَّ ما من شأنه أن يستفزّ السُلطة ، لاعتبارات تتعلّق برؤيته للأوليّات الفعليّة ، التي سيمنحها كلَّ الاهتمام . ومن ذلك موقفه السكوني من ثورة عمّه زيد وأصحابه ، الذين كان من مذهبهم أنّ من شرط الإمام أن يخرج بالسيف . فكان من قوله له: "على قضيّة مذهبك ، والدك ليس إماماً . فإنّه لم يخرج قط ، ولا تعرّض للخروج"

كما كان من قوله لكبير المعتزلة يومذاك واصل بن عطاء ، الذين كانوا على مثل مذهب الزّيديّة في الخروج ، وإنْ يكن لاعتباراتٍ مختلفة :"إنّك ياواصل أتيتَ بأمرٍ تُفرّقُ به الكلمة" . وكذلك كان موقفه من محمد ذي النفس الزّكيّة ، الذي خرج بدعوى أنّه هو المهدي الذي وعد به النبي ﷺ . فقال الإمام لأصحابه من بني هاشم ، إذ طلبو منه البيعة له : " لا تفعلوا ، فإنّ هذا الأمر لم يأتِ بعد". كما قال في ختام كلامه في المقام ، مخاطباً والد محمد ، عبد الله : "إن كنتَ تريد أن تُخرجه غضباً لله ، وليأمرَ بالمعروف وينهى عن المُنكر ، فإنّا والله لا ندعُك " . وهذا كلامٌ واضحٌ على الحدود الدقيقة التي التزم بها الإمامُ في مواقفه السياسية .

ومن الغني عن البيان، لقارئٍ وعى ما قُلناه ، على ماهو بمنزلة الأساس من سياسة الأئمة كافّة ، أنّ جَماعَ المواقف من الإمام في شأن الخروج على السُلطة القائمة بالفعل ، يندرج في مقولة أولويّة الدولة بما هي دولة ، وأولويّة الأُمّة بما هي أُمّة . وبالنتيجة ، فإنّ مغامرة الخروج لوجه الخروج ، دونما أدنى أملٍ بالنُّجح ، لن يُصيب بالسوءإلا ذينك الثابتيَن وعيشَ الناس . أمّا الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، فذلك شأنٌ مختلف ، له حدوده الشرعيّة التي يلتزم ويُلزم بها.

في المُقابل ، تابع في نشاطه العلني نهج أبيه المؤسّس . ولقد كُتب الكثيرُ على أعماله هو في هذا النّطاق . فصُنّفت الكُتُب المُتعدّدة على مساهماته الجمّة في الدراسات القرآنيّة والفلسفة/علم الكلام والفقه والأخلاق والسياسة . وضمناً تصدّيه الحازم لصنوف الانحراف ، التي كانت تعجُّ بها "الكوفة" إبّان حياته ، وأخطرها ظاهرة الغلوّ ، التي تستحقُّ بذاتها وبأسبابها دراسةً مستقلّة .

والحقيقة التي لايصعب على الباحث المُتمرّس أن يلمسها ، أنّ الأعمال الفكريّة للإمام عالَمٌ فكريٌّ مُتكامل . يقتضي بحوثاً جمّةً تحت مختلف العناوين.

لكنّنا ، وبما أنّنا في هذا الكتاب نعمل على المؤسّسين من الأئمة ، وبيان مواطن تأسيس كلٍّ منهم ، بحيث نقرأ في نهاية السعي الحركة البُنيويّة التي توالى عليها الأئمةُ المُتوالون إماماً بعد إمام ، ــ فإنّنا نرى أنّ الصادق (ع) ، في أعماله الفكريّة المُجرّدة ، قد أعلى البناء الذي بنى أبوه آساسَه من قبل. لكن ما يراه الناسُ في النتيجة ، ليس إلا البناء القائم ، بما فيه من عُلوّ ومتانةٍ وجمالٍ ونفع . أمّا الأساس ، فإنّه ، بعد أن يؤدّي وظيفته ويعلوه البناء ، قد يغور عميقاً في باطن الأرض . بحيث لا يراه إلا المهندس الحاذق .

ثم ما من ريبٍ في أنّ طُول فترة إمامة الصادق (ع) ، مدّةً خمسٍ وثلاثين سنة عدّاً ، بالإضافة إلى حكمته البالغة وعلمه الجمّ ، قد ساهمت في منح حضوره الباهر تلك الصورة الجليلة الباقية ، التي بدأنا بوصفها هذا الباب .

(1)

بعد هذه التوطئة المُسهبَة ، التي لم يكُن منها بُدّ ، نطرح السؤال :

" هل من دورٍ للإمام الصادق (ع) يمنحه صفة مؤسّس ، شأنَ أسلافه الخمسة ؟ " .

في الجواب نقول : " نعم" كبيرة . بل ونُضيف ، وإن يكُن فيما سنُضيفه شُبهة مُصادرةٍ على البحث : إنّ كافة الأعمال ذات الصفة التأسيسيّة ، بمعنىً من المعاني ، للأئمّة الأربعة التالين له : الكاظم والرضا والجواد وأعظمهم أثراً الهادي عليهم السلام ، إنّما كانت تفصيليّة ، أو بالأحرى تنفيذيّة ، لِما كان قد ابتدعه ابتداعاً ، من دون أن يكون مسبوقاً بمثال ، سلفهُم العظيم الإمام الصادق (ع) . وفي هذا دليلٌ ساطعٌ على قوة مبادرته فيما أسّس ، وعلى وحدة الروح والمَرمى ، التي عمل الأئمةُ الاطهار عليهم السلام جميعاً في ظلّها وبوحيٍ منها. الأمر الذي سنعمل على بيانه بأجلى صُوره في الآتي إن شاء الله .

إنّ أجلّ أعمال الإمام ذات الصفة التأسيسيّة ، قد تمّت تحت غطاءٍ مُحكَمٍ من السّرّيّة . تارةً في مقاصدها البعيدة ، وأُخرى في إجرائها العملاني .

نعني بالأُنموذج الأول ، تأسيس مركزٍ علميّ جديدٍ من الأساس . بحيث يكون مُتمتّعاً بالاستقلال التام في أعماله ومناهجة . وذلك بالاستفادة من أُعجوبة تمصير مدينة جديدة ، بما فيه مواصفاتها ، اكتسبت من تاريخ أحد مواطنها السابقة اسم "قم" . التي سرعان ما غدت بجهود الإمام أكبر حاضرةً علميّة ، ليس في زمانها فقط ، بل في تاريخ الإسلام كلّه .

ونعني بالأُنموذج الثاني ، تأسيس ورعاية عمل سياسي ــ إجتماعي بموازاة النظام الذي ترعاه وتحميه الدولة . يرمي إلى تحرير العمل السياسي الحقيقي من بؤس العمل السُلطوي للدولة . عن طريق إنشاء نظامٍ ، ذي صفةٍ سياسيّةٍ ـ إجتماعيّة / رعويّة ، بموازاة النظام القائم ذي الصفة القمعيّة ــ السُلطويّة . وطبعاً فإن عملاً كهذا لا بدّ أن يكون سرّيّاً .

ومن الغنيّ عن البيان ، أنّ الأمر الجامع بين الأُنموذجين هو طلب الحرّيّة : حريّة العمل الفكري ، وحريّة العمل السياسي . في مقابل الصّفة القمعيّة لكافة الحُرّيات لسياسة الدولة في الشأنين .

وسيكون علينا في الفقرتين التاليتيَن ، أن نُفصّل الكلام على كلٍ من الأنموذجين . والحقيقةُ أنّ كلاً منهما قصة جميلة تستحقّ أن نُفصّل الكلام عليها تفصيلاً ، بما يقضي حقّها وحقّ القارئ علينا . وإنّنا ، وإن نكُن لسنا نعرفُ أيّ الاثنين كان الأسبق فنبدأ بتفصيل خبره ، فإنّنا سنبدأ بالقصة الجليلة لـ "قم" .

(2)

سنة 83هـ/702م نشبت في "العراق" آخرُ معركةٍ في سلسلة من المعارك الدامية ، التي بدأت قبل سنتين ، بين أهله وبين والي الأُمويين السّفّاك

الحجاج بن يوسف . انتهت بهزيمة الثائرين . كان من فظاعة نتائجها أن البقعة التي حصلت فيها المعركة الأخيرة سمّاها الناس "دير الجماجم" . لِما خلّفته على أرض المعركة من أكوام جماجم القتلى . وعلى الأثر بدأ الحجاج أعماله الانتقاميّة ، التي نالت من الذين لم يقفوا في صفّه .

كان من أثر تلك الاعمال ، أن حصلت سلسلةٌ من الهجرات من "العراق" ، لم يُسجّلها المؤرخون ، وإنّما رصدنا بعضها بآثارها . ومنها هجرة الأشعريين اليمانيين / السبأيّة ، التي يبدو أنهم ممّن فرّوا بقضّهم وقضيضهم بحياتهم من "الكوفة" باتجاه الشرق . إلى أن استقرّت بهم دروبهم الطويلة في منطقةٍ يباب ، غير مأهولة ، أرضها ملحُ وآجام ومستنقعات من الماء الملح الزُعاف . فنزلوها لالسبب إلا لأنها ، فيما يبدو ، لم يكن عليها مَن يدفعهم عنها.

لم يكن للأشعريين من خيار في منزلهم الجديد ، إلا أن يعملوا على استصلاح ما بات (وطنهم) . بنحوٍ يصبح قابلاً لعيش البشر عليه ، عيشةً مهما تكن ضنكى (ظلّت "قم" إلى ماقبل بضع عقودٍ قليلةٍ من السنين تشربُ الماء المالح) . وهكذا ألقوا بأنفسهم على العمل الذي لا بُدّ منه ولا بديل له . بدءاً بحفر قناةٍ تتوسّط المستنقع الكبير ، ابتغاء تصريف المياه المُستنقعة عبرها إلى البُحيرة الملح المجاورة . ومانزال آثار القناة الواسعة تشقُّ المدينة اليوم .

المهمّ أنّه في ختام السّعي نشأت قريةٌ جديدة ، تستقرّ وحيدةً وسط يبابٍ شاسع ، يمتدُّ عشرات الأميال من أربع جهاتها (بما فيها الغربية الجبليّة منها). عُمّارها غرباء مُنقطعون ، لايعرفهم ولا يعرفون أحدا .

ذلك هو ماوصفناه بأُنّه أُعجوبة تمصير "قم" .

لكنّنا ماعتّمنا أن رأينا غير بعيد أُعجوبةً ثانية تحدث في القرية نفسها . أبطالها عددٌ من المهاجرين ، رأيناهم يشدّون الرّحال عائدين إلى "الكوفة" ، التي

كانوا قد غادروها قبل بضع سنين ، مرعوبين لا يلوون على شيء ، إلا النجاة بأنفسهم وبذويهم .

والحقيقة أنّ فهم وتفسير بادرة العودة غير المُتوقّعة قد حيّرتني طويلاً . حتى عُدتُ إلى كتابٍ سابقٍ لي سمّيته (رجال الأشعريين من المُحدّثين وأصحاب الأئمة) . وفيه أحصيتُ الابناء الكثيرين للبيت الأشعري من أصحاب الأئمة المُتوالين ، إماماً بعد إمام ، حتى حادي عشرهم ، الإمام العسكري (ع) . حيث لاحظتُ أن أصحاب / تلاميذ الإمام الصادق (ع) منهم عِدّتهم ستة عشرة . تسعةٌ منهم من أبناء عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري . الذي نعرفُ أنّه كان من كبار الأشعريين ، ومن قادة الموكب الذي خرج هارباً بنفسه من "الكوفة" . أي أنّ أُولئك التسعة كانوا ، يوم رجعوا إليها ، في مقتبل الشباب . أمّا الباقون من الستة عشرة فهم من أبنائهم . باستثناء واحدٍ منهم ، هو علي بن محمد بن حفص . الذي لم ننجح ، بعد السعي ، في معرفة موقعه من الأُسرة .

إن تحليل وتركيب هذه الكميّة الممتازة من المعلومات ، على حِراك تلك النُّخبة من الأُسرة ، يطرح على الباحث القلق سؤالاً :

ماالذي دعا تلك المجموعة من الرجال إلى العودة دفعةً واحدة إلى البلد الذي غادروه بالأمس غير البعيد ، لا لغرضٍ إلا أن يتتلمذوا للإمام الصادق (ع) ؟ نطرح السؤال آخذين بعين الاعتبار أنّنا لسنا نعرف للأُسرة اهتماماً سابقاً يُعتَدُّ به بالعلم وطلبه وشجونه . أي أنّها ليست تملك حافزاً ذاتيّاً لطلبه الآن . وأي أنّنا ، مادام الأمر قد حصل بالفعل ، فلا بُدّ لنا من فرض وجود عاملٍ خارجي ، يصلح لتفسير تلك البادرة المُثيرة لأقصى العجب .

ممّا لا ريب فيه عندنا أنّ الإمام الصادق (ع) وحده هو الذي كان يملك الحافز والمقدرة على دفع ذلك العدد الجمّ من أبناء الأُسرة الأشعريّة النازحــة في

"قم" ، إلى العودة إليه في "الكوفة" ، حيث ولي إعدادهم للمُهمّة التاريخيّة الجليلة التي تنتظر من يؤدّيها حقّ أدائها . وكان من المستحيل أن تتمّ تحت نظر الدولة وصنائعها الفكريين . بالإضافة إلى صنوف التشويش الفكري العالق بنحوٍ أو بغيره . ولطالما سعى الإمامُ من قبل إلى مثل ذلك في "المدينة" وفي "الكوفة". لكنّ مساعيه لم تصِل إلى الدرجة المطلوبة . على الرغم ممّا كان له من مكانةٍ رفيعةٍ وقبولٍ عامّ وعديد تلاميذ . وقفنا عنده في أول هذا الباب .

والحقيقةُ أنّ أولئك الرّوّاد الستة عشر هم رُوّاد تحوّل الأسرة الأشعريّة من مجموعةٍ بشريّةٍ خامدةٍ ، إلى أكبر أُسرةٍ علميّةٍ في تاريخ الإسلام وأبعدها أثرا. تابعت إنتاجَ ذاتها ، جيلاً بعد جيل . إنطلاقاً من الطريق الذي وضعهم عليه أُستاذهم وإمامهم . ثم استكملت حضورها وعلاقتها بالأئمة المُتوالين إماماً بعد إمام حتى آخرهم . بل إلى ما بعد فترة الحضور العلني للإمامة والأئمة .

ومن الغنيّ عن البيان ، أنّ الفضل كل الفضل في هذا الكسب التاريخي هو للرؤية المستقبليّة الساطعة للإمام .

ونحن اليوم ، إذ نتأمّل في تلك البادرة العظيمة للصادق (ع) ، من موقعنا العالي في الزمان ، واضعين إياها في سياقها التاريخي المُستمرّ ، لَنرى فيها عاملاً تاريخياً إيجابيّاً ، ما يزال فاعلاً حتى اليوم . ليس فقط بالنظر لدور "قم" التاريخي ، بوصفها أول حاضرةٍ علميّة عاملة أنجبت مئات العلماء وما صنّفوه من مصنفات جمّة . لكن أيضاً بالنظر إلى تداعيات حضور المدينة فيما بعد باتجاه "الرّيّ" و"كاشان" ، وغيرهما من المراكز التي ستنبت في المستقبل في أنحاء "إيران" . ما عتّمت أن غدت مراكز موازية لأُمّها الولود "قم" . ثم تداعت باتجاه بلدان ما وراء النهر: "سمرقند" ، "بخارى" ، "كَشّ" . . الخ . ومن هذه كلّها اتجهت إلى "بغداد" الشيخ المفيد والسيّد المرتضى والشيخ الطوسي وأضرابهم .

ثم منها إلى "الحلّة" وابن إدريس والمُحقق الحلي والعلاّمة الحلّي . ثم من هذه إلى "جبل عامل" والشهيد الأول والشهيد الثاني والمحقّق الكركي . وهذا الأخير هو الذي أعاد الأمانة إلى مصدرها "قم" وأنحائها . مشفوعةً بالمكاسب الجمّة التي توالى أولئك الأفذاذ على إضافتها إلى رأس المال ، الذي جمعه ونقده وبوّبه من قبل أشعريّو" قم" .

هكذا يصنع الأفذاذُ التاريخ ، من مبادراتٍ قد تبدو في مباديها بسيطة .

هنا قد يحلو لمؤرّخ حصيف أن يتساءل التساؤل المستحيل :

ما الذي كان يمكن أن يحصل ، لولا مبادرة الإمام الصادق(ع) بواسطة أولئك الستة عشر الرُّوّاد الأشعريين ، الذي كان لهم فضل افتتاح تلك الحركة التطوريّة .

ثم من الذي كان يخطر له ، في ذلك الأوان ، مُجرّد خطور، أنّ أولئك الستة عشر الرّوّاد البائسين أنفسهم ، يُمكن أن يكونوا بمثابة مفتاحٍ ، أشرع أبواب التاريخ على ميادين جديدة ، توالت ميدانِ بعد ميدان . فأثمرت وراكمت في كل ميدانٍ منها أطيب الثمار وأبقاها .

لكنّ الإمام الصادق (ع) ، ويا لأقصى العجب ، رأى بنظره الثاقب ماضي المستقبل الآتي ، فساقنا إليه . أو لعلّ الصواب أن نقول : بل ساقه إلينا.

(3)

كلُّ ذلك فيما يخصّ الانموذج الأول . أمّا فيما يخصّ الانموذج الثاني فنقول :

قُلنا غير مرّة إن من أوليّات الفكر السياسي للأئمة عليهم السلام شأنُ الدولة والأُمّة . فلا تُمـسُّ الدولةُ بما هي دولة إلا إذ تُصبح بنفسها الخطر على

الأُمّة ، كما حصل من الدولة السفيانيّة في سنوات عمرها الأخيرة .

لكنّ تلك القاعدة لا تعني أن يقفَ المؤمنون ، والأئمة منهم خصوصاً ، موقف المُتفرّج ممّا يحصل . تاركين الأُمّة لمصيرها البائس المحتوم ، في ظلّ أُنموذج الدولة البائس الذي كانه . بل إنّ الأبواب تبقى مفتوحة لضروبٍ من العمل السياسي المكتوم ، لايستفزُّ السُلطة استفزازاً علنيّاً مباشراً .

(4)

من الثابت المؤكّد إجمالاً ، أنّ الأئمة المُتوالين ، منذ الإمام الصادق (ع) ، قد أولَوا أقصى العناية والاهتمام ، إلى تركيب وإدارة نمطٍ من أنماط ما يُسمّى في الأدبيّات السياسيّة اليوم بالدولة الخفيّة أو الدولة العميقة . وذلك تدبيرٌ قد تلجأُ إليه الشعوب المغلوبة على أمرها ، حين تنغلقُ عليها دروب التّواصُل الطبيعيّة ووسائلها مع السُلطة الحاكمة الفاشلة . ويغلب عليها اليأس من إصلاحها أو دفعها إلى القيام بوظيفتها ، في سياسة أُمور الناس ، بما فيه مصلحتهم ونفعهم.

حينما تغيبُ اللغة المشتركة بين السُلطة والناس ، لحساب لغةٍ ذات وجهيَن : السُلطة / الدولة تتطلّب التّمتّع بنعمة الحكم ونعيمه فقط ، دون أن يُفسدها عليها مُفسد . أمّا الناس فإنّهم قد يخضعون أو ينهضون وفقاً لمُحرّكاتهم السلوكيّة ، الكامنة في الثقافة ، أو لموازين القُوى ، ــ في هذه الحال فإنّهم قد يلجأون إلى تدبيرٍ سياسي ، من درجةٍ مُتقدّمة بمسافةٍ كبيرةٍ تقدّماً نوعيّاً على كلا خياري الخضوع والنهوض معاً . وذلك بأن يُنشئوا ويُديروا جهازاً مكتوماً ، موازياً لجهاز الدولة وإدارتها . يتولّى القيام بما أو ببعض واجباتها ، ما يرون أنّها تعجز عنه ، أو تستنكف عن أدائه . ومن الغنيّ عن البيان أنّ إنجازاً كهذا إنما قد يتمّ في الشروط الثقافيّة المناسبة . كما أنّه يقتضي إعداداً طويلاً ، إن على

مستوى القاعدة ، وإن على مستوى الإدارة .

من المؤكّد أن الإمام الصادق (ع) هو المؤسّس والرّاعي الأول لهذا النمط من العمل التنظيمي للمؤمنين ، الذي سينمو بعده نموّاً هائلاً . وطبعاً لن نجدَ نصّاً صريحاً مباشراً على ذلك لأسبابٍ غير خفيّة . لكن أيضاً ما من شيءٍ يحدث فتضيع آثاره نهائيّاً . خصوصاً حينما يتوالى حدوثه زمناً طويلاً . ولذلك فإن على الباحث أن يقرأ الحدث المكتوم في ما لابُدّ أن يندّ من عناصره وآثاره. التي سيكون عليه أن يُركّبها تركيباً من شُتاتها المُبعثرة .

(5)

والحقيقة أنّ أولَ ما ألفتنا من الإشكاليّة هو ظاهرة ما سيُسمّى الوكلاء . ذلك أنّ فترة إمامة الإمام الصادق (ع) (114-148هـ/732-756م) قد شهدت ظاهرةً جديدةً كلَّ الجِدّة على إجراءات الأئمّة المُتوالين من قبله . لم نَرَها أو ما يُشبهها في كلّ ما وصلنا من أخبار الأئمة الخمسة السابقين عليهم السلام وسِيَرهم المبسوطة في مختلف المصادر . رصدناها ، أي تلك الظاهرة الجديدة ، في سِيَر بعض أصحاب الإمام . حيث يوصفُ صاحبُ السيرة بأنّه "خادم" أو "وكيل" أو "قيّم" أو "صيرفي" أو "مُكاتب" لهذا الإمام أو ذاك بدءاً من الصادق(ع). الأمرُ الذي يودعُ في نفس المُتأمّل الخبير، أنّ لهذا التّنوّع في الأوصاف معناه . إن على مُستوى العمل الموكول إلى كلٍّ منهم ، وإن على مستوى رتبته في تنظيمٍ عامل .

(6)

من أبرز ما مانستفيده من ملاحظة هذه الظاهرة أمران :

ــ الأول : أنّ الإمام إذ يتخذُ لنفسه ذلك العدد الجمّ من المعاونين ، بأيّ معنى من معاني تلك الألقاب الخمسة ، فإنّ أول ما يعنيه ذلك أنّ عنده من

العمل ما لا قِبَل له بأن يؤديه بنفسه . إن من حيث حجم العمل ، وإن من حيث مكانه .

ـ الثاني : أنّه عندما يتخذ الإمامُ الصادق (ع) ذلك التدبير الكبير، عن غير سابقة ، ثم يعتمده من بعده كافّة الأئمة عليهم السلام ، فإن ذلك يعني للمؤرخ أنّ ثمّة عملٌ لم يكُن من قبل ثم جَدّ وتتابع . ثم أنّنا إذ نرى أنّ هؤلاء الوكلاء سينتشرون في منطقةٍ شاسعة تمتدُّ من"مصر"إلى بلدان "آسية الوسطى" / "ماورء النهر" ، فإننا نفهم من ذلك أنّه على الأثر نشأت حركة كبرى ، كان الإمامُ المؤسس لها . كما كان ، من موقعه العالي ، قلبَها النابض وعقلَها المُوجّه .

ومع ذلك نقول ، إنّ ذلك الانتشار الواسع لوكلاء الإمام (ع) ، بمختلف رُتبهم ومهامّهم ومواقعهم عند إمامهم ، ليست جميعها إلا الجزء الطافي من الجبل على صفحة التاريخ المكتوب . في حين أنّ الجزء الأكبر ، أي الأعمال التي جُعلوا وكلاء كيما يؤدّوها ، ومختلف وجوه نشاطهم في هذا السبيل ، وهي الأكثر أهميّة بكثير من أجزاء الجبل ، ـ ذلك الجزء يستقرُّ عميقاً في الأعماق السحيقة ، تحت الغطاءٍ المُحكَم من السّتر والكتمان .

(7)

ما من ريبٍ في أنّ السُلطة كانت ترى من ظاهرة توكيل ذلك العدد الجمّ من الرجال ، من لونٍ واحد وشبكة علاقات واحددة ومرجعيّةٍ واحدة ، مثلما رأينا. بل وقد كانت تعرفُ بما يكفي أنّ أمراً ما جديداً كان يجري في أوساطه على قدمٍ وساق . الأمر الذي يدلُّ بما لا يقبل الرّيب أنّ الذي وراءه ليس إلا الإمام الصادق (ع) دون سواه ، على الأقلّ لأنّ كافة أولئك الوكلاء هم من أصحابه المعروفين بهذه الصفة .

لكنّ السُلطة كانت مع ذلك عاجزةً عن القيام بأي تدبيرٍ في المُقابل . وما ذلك إلا لأن سياسة الإمام الدقيقة ، التي وقفنا على بعض قواعدها ومعالمها فيما فات ، لم تترك أدنى فرصةً لارتكاب أي عملٍ عدائي تجاهها . وعملَ على أن تكون ظاهرة الوكلاء بريئةً من أي مظهر من المظاهر، التي يمكن أن تعتبرها السُلطةُ عملاً عدائيّاً نحوها بأي معنى. ومن هذا يمكن أن نرى أنّ خطوة اعتماد وكلاء لم تكُن بالبساطة التي تبدو عليها . بل نحن نرى فيها طليعة عملٍ تنظيميّ دقيقة . بحيث أتـت إلى العمل بمجموعةٍ من النخبة المختارة ممّن حـول الإمام . من القريبين منه ، وغالباً من تلاميذه والآخذين عنه . كما كان منهم أيضاً مَن هم من ذوي المواقع الاجتماعيّة العالية في مواطنهم . وهذا أكثر ما يكون في الاطراف البعيدة ، التي ليس فيها أحدٌ من تلاميذ الإمام في "الكوفة" و "المدينة" .

(8)

في هذا السياق من العمل العالق ذي الوجوه ، منها ما هو ظاهر ، ومنها ما هو مكتوم ، قدّم التنظيم أوّلَ شهدائه : المُعلّى بن خُنيس الأسدي الكوفي الأصل ، المُقيم في "المدينة" .

والمُعلّى هو من طليعة مَن عملوا مع الإمام (ع) بصفة قيّم مالي . اي المسؤول المركزي عن الشأن المالي للتنظيم السّرّي إلى جنب الصادق (ع) . وظيفته تلقّي الأموال ، وتنظيم القيود ذات العلاقة بهذا الشأن . الأمر الذي يدلّنا على الشأو الكبير الذي بلغه التنظيم الجديد بسرعة .

والظاهرُ أنّ عمل ابن خُنيس كان يتمّ بنحوٍ أقرب إلى العلنيّة . أو أنّه لم يكُن يتمتّع بالمقدار الكافي من السّرّيّة . وكثيراً ما كان الإمام (ع) يُشدّد عليه ضرورة التزام الكتمان التّام . لكن ما من ريبٍ أيضاً في أنّ ضعف خبرته هو في

هذا النطاق هو الذي أدّى إلى اطلاع السُلطة المحلّيّة في "المدينة" على بعض عمله . الأمر الذي أودى إلى إلقاء والي "المدينة" العبّاسي القبض عليه ، والتحقيق معه بشأن "**شيعة أبي عبد الله وأن يكتبهم له**" . ما يدلّ على أنّ الدولة كانت على اطلاع إجمالي بوجود قيود خفيّة ، تحت يد المُعلّى حصراً . وطبعاً أبى ، فأوردوه مورد الهلاك . ثم كانت شهادته درساً بليغاً ، برسم كلّ العاملين في التنظيم الفَتيّ .

والذي يبدو أنّ الدرس البليغ قد أعطى النتيجة المَرجوّة فوراً . وأنّ دم الشهيد لم يذهب هدراً . بحيث أنّ خلفَ المُعلّى المُباشر على عمله ، نصر بن قابوس اللّخمي ، شغل المنصب نفسه بعده مع الإمام الصادق (ع) مدة عشرين سنة ، لكن تحت غطاءٍ مُحكَمٍ من السّرّيّة المُطلقَة . بحيث أنّ موقعه لم يكُن معروفاً إلا من خواصّ المحيطين بالإمام . ثـم شـغله أيضاً طيلة إمامـة الإمـام الكاظم (ع) (148-183هـ /765-789م) . وأدرك إمامة الإمام الرضا (ع) (183هـ/789م). ومات وهو على ولايته العمل نفسه لـه ، أي قيّماً ماليّاً عامّاً ، دون أن يُعرَف . ما يعني أنّه كان القيّم المالي المركزي للتنظيم الشيعي ، إلى جنب ثلاثةٍ من الأئمة المُتوالين ، مدةً تزيد على خمسٍ وخمسين سنة . أثناءها خطا التنظيم خطواتٍ واسعةٍ إلى الأمام ، في ظلّ عجز الدولة وأجهزتها عن النّيل منه ، أو من عزيمة رجاله .

(9)

في ختام الباب لا بُدّ لنا من الإشارة إلى دورٍ غامضٍ للإمام ، أثار وما يزال أقصى العجب . نعني به علاقته ، علاقة أُستاذٍ بتلميذه ، بأب ورائد علم الكيمياء جابر بن حيّان الأزدي الكوفي (101-200هـ/721-815م) .

ذلك أنّ من الثابت أنّ جابر هو أوّلُ مَن طبّق المنهج العلمي التجريبي

على دراسة الظاهرة الكيميائيّة . وأنّ ذلك قد تمّ تحت التوجيه والرعاية التامّة والعلنيّة له من أستاذه الإمام الصادق (ع) . الأمر الذي ظلّ هو يؤكّد عليه مراراً وتكراراً في مختلف مصنفاته العديدة بقوله : "قال لي سيّدي" . الأمر الذي نفهم منه ، أنّ الإمام كان يولي البحثَ العلمي الصحيح كامل عنايته حيث يُمكن . حتى في العلوم التي يُفترَضُ أنّها ليست من شأنه ، بحسب القسمة المعمول بها يومذاك . التي تمنح الأولويّة المُطلقة للعلوم ذات الصفة الدينيّة . في حين تنظر شزراً للعلوم العقليّة البحته .

من الواضح أنّ الأمرَ يطرحُ أسئلةً عميقة متعدّدة الوجوه والعناوين . تقتضي بحثاً مستقلاً .

ولذلك فإنّنا نوكل تفصيل البحث في هذا لأهل الاختصاص . ونكتفي منه بهذه الإشارة ، وبما تنطوي عليه من دلالات جمّة . ليس من الصعب على القارئ الحصيف أن يستحضرها .

———

الباب الرابع

الإمام موسى الكاظم (ع)

(148-183هـ/765-789م)

(توطئة)

إنّ السيرة التي نقرأها في مختلف الكُتُب ، وتحت مختلف العناوين ، للإمام موسى الكاظم (ع) ، تُذكّرنا بما كُنّا قد بسطناه أعلاه من سيرة الإمام زين العابدين (ع) في الكُتُب . حيث لاحظنا هناك ما تذكره من غلبة الانصراف شبه التامّ للإمام إلى العبادة وما يناسبها . وما من غَروٍ في ذلك ولا تثريب . لكن بما أنّ سيرة أي إنسان هي ، كصورة وجهه ، كُلٌّ مُترابط ، فإن إغفال أي جانبٍ منها لحساب غيره ، هو بمعنى القضاء على الصورة / السيرة من رأس .

من المؤكّد أن السببَ في هذا الخلل ، فيما هو رائج من سيرة الإمام الكاظم (ع) ، ليس التجاهل المقصود من المُصنّفين . بل هو إن أكثر عناصر سيرته موزّعة بين المدّة الطويلة التي كان أثناءها قيد الحبس سجيناً ، والأُخرى التي صرفها في الاهتمام التّامّ بتسيير وقيادة العمل السّرّي لشيعته ، الذي بلغ بفضله أُولى قمّتيه ، بعد الفترة التأسيسيّة على يد أبيه . بينهما فُرجةٌ انصرف أثناءها إلى مُتابعة الشأن الفكري بوجهيه ، الإعدادي ـ التعليمي برعاية تلاميذه ، والآخر التنظيري الأساسي في ظلّ حالة الجدل العالقة من حوله ، وما تُمليه من ضرورة التّدخّل أحياناً لترشيدها .

فمن هنا نعرف على نحو الإجمال ، أن النهج الذي عمل عليه الكاظم (ع) لم يكُن إلا نهج أبيه بوجهيه من قبله . الفارق الآن هو في أنّ حجم التنظيم في عهد أبيه كان صغيراً نسبيّاً ، بحيث كان من الممكن إخفاؤه ، بحيث لا يندُّ عنه ما قد يُقلق السُلطة ، ويدعوها إلى العمل في المُقابل . وذلك باعتماد

السّرّية الدقيقة ، التي بات العاملون بهذا الشأن مُتضلّعين فيها . أمّا الآن فقد بات الأمر أشبه بمحاولةٍ مستحيلة لإخفاء جبل . إن يكُن من الممكن إخفاء أعمال رجال التنظيم ، فإنّ من المستحيل إخفاء آثاره الاجتماعيّة على نمط حضورالأقليّة الشيعيّة في "بغداد" خصوصاً ، بحيث باتت وبات بعضُ رجالها يتمتّعون بموقعٍ بارزٍ في المجتمع المحلّي . الأمر الذي أقلق السُلطة . فلجأت في قباله إلى إجراءاتٍ غير مسبوقة . سيكون بسطُها محلَّ اهتمامنا فيما يلي .

المهم أنّه في عهد الإمام الكاظم (ع) وعلى يديه حقّق التنظيمُ الشيعيُّ السّرّي النّاشئ ثلاثة إنجازات أساسيّة ، عُمل بها في أيامه ، وثبتت من بعده طوال مدة الحضور العلني للإمامة ، دليلاً على جدواها . سنأتي على ذكرها في الفقرات الثلاث التالية .

(1)

ـ الانجاز الأول : تأسيس ونشْرُ نظام اتصالاتٍ واسعٍ / بريد . يمتدُّ مجالُ عمله من "مصر" إلى بعض بلدان "آسية الوسطى" / "ماوراء النهر" . بحيث بات من المُمكن لأي شيعيّ أن يُحرّرَ رسالةً للإمام (ع) ، يودعها وكيلاً من وكلائه المحلّيين من درجة "مُكاتب" ، ليتلقّى الجواب عليها من الإمام بما يقتضي بعد مُدّة ، حسب بُعد الشخص صاحب الرسالة عن المقرّ الفعلي للإمام.

ومن الآثار المادّية الباقية من هذا النظام المُبتكَر، ما قد نقرأه في بعض كُتُب الحديث عندنا ، حيث نقرأُ أحاديث من نمط : كتبتُ إلى الإمام بكذا فأجاب بكذا .

والظاهرُ أنّ هذا النظام ، وهو أوّلُ نظامٍ من نوعه في الإسلام ، ربما كان يفوق في فعّاليّته النظام المعمول به لدى الدولة . ومن الغني عن البيان أنّه اقتضى جُهداً هائلاً في تأسيسه وفي المُحافظة على سرّيته .

ومن الطريف ، أنّ من التدبيرات التي كان معمولاً بها في نظام التراسُل هذا، أنّه كان ثمّة عاملون مؤتمنون فيه ، مُختصّون بتحرير وتجهيز الرسائل البالغة السّرّيّة الصّادرة عن الإمام . كما كان آخرون منهم مولجون بحمل الرسائل ذات الأهميّة إلى المُرسلَة إليهم . بل ويُفهم من بعض النصوص أنّ من الرسائل ما كان يُكتَبُ بحبرٍ غير مرئي ، إلا بوسيلةٍ يعرفها المرسلة إليه . أو قد تُخبّأ داخل أشياء بريئة المظهر . ما قد يدلُّ بمُجمله على المستوى الرفيع الذي وصلت إليه آليّاتُ العمل داخل النّظام ، وضمناً داخل التنظيم .

أضف إلى ذلك كلّه ، ما قد نقرأه في كثيرٍ من نصوص الرسائل التي وصلت نصوصُها إلينا . حيث يُذكَرُ الإمام مرموزاً له بـ "العبد الصالح" أو "فلان" أو "صاحبنا" أو "العالِم" أو "الفقيه" أو "الناحية" أو "الرجل" . المعنّي بها كلّها دائماً شخص الإمام (ع) . وهي رموزٌ مفهومةٌ لنا اليوم . لكنّها في زمانها كانت يُمكن أن تعني أيَّ شخص .

كما ذُكر في بعض الرسائل أحدُ أصحاب الأئمة (ع) مرموزً إليه باسم "الغريم" ، وغيره باسم "ص" .

وجَماعُ ذلك يدلُّ على نظامٍ دقيقٍ مُتبانى عليه في الترميز . ضرورة أنّ فهم المُخاطَب لمعنى الرمز ، مبنيٌّ على أن يكونَ المُرسلَة إليه عارفاً سِبقاً وسلفاً بالمعنى الحقيقي له .

(2)

ــ الانجاز الثاني : نظامٌ مالي مُتحرّك ، رأسماله الهبات والهدايا التي يُقدّمها أولياء الإمام (ع) لصرفها حيث يقتضي . عماده جيشٌ من الصيارفة ، إلى جانب بعض رجال الأعمال المُخلصين ، الذي كانوا يتولّون شؤون تحريك الأموال ، ضمن سياق حركة الجباية والصّرف ، حسب توجيهات الإمام (ع) ،

تحت غطاء أعمالهم الصّيرفية والتجارية . وهذا يُفسّر لنا كثرة الصيارفة بين أصحاب الأئمة.

ولقد علمنا ممّا فات في الباب السابق أن أوّلَ شهيدٍ للتنظيم كان يحمل صفة "قيّم مالي" . ما يدلّ على أنّ الإمام الصادق (ع) هو المؤسّس الأول أيضاً للنظام المالي السّرّي .

لكن هذه الحركة كبرت واتسعت كثيراً على يد ابنه الكاظم (ع) ، بحيث باتت مؤسّسةً شاملة وثريّة وعاملة . إلى درجة أنّه عندما توفي سنة 183هـ /789م ، كان عنده عددٌ من القوّامين ، مامن أحدٍ منهم إلا وعنده المالُ الكثير.

كما يُذكرُ أنّ أحد أصحابه ، واسمه محمد القطّان ، ولقبه يدلُّ على مهنته ، كان يقوم بدوره في تحريك الأموال سرّاً ، بإخفائها في لفائف أو حقائب القطن. والظاهر أنّ عمله الذكي بهذا النحو قد استمرّ طيلة حياته دون مشكلة . وإلا لذُكر أنه كُشف وعوقب العقاب الرّادع كيما يكون عبرةً لأمثاله .

السؤال ، وهاهو قد كبُر كثيراً بين أيدينا : من أين كانت تنبع هذه الأموال ، وتحت أي عنوان ؟

نطرح السؤال ، مع علمنا بأن الجواب عنه كامن عميقاً في جملة أنشطة التنظيم السّرّي ، لنُجيب عنه بقولنا : الله أعلم ! لكننا بهذه المناسبة لنُسجّل إعجابنا العميق بصلابة التنظيم وتماسكه ، بحيث لاتندُّ عنه أسراره . مع أنه يضمُّ عشرات الأُلوف من الناس ، من مختلف البيئات . الأمر الجامع بينهم هو الولاء للإمامة ، بشخص إمام زمانهم . كما أننا نعرف إجمالاً ، أن حمل الأموال إلى الإمام من أوليائه لم يكُن بالأمر النادر . وقد وردت الإشارة إليها في عدّة كُتُب ، منها كتاب (الإرشاد) للشيخ المفيد وكتاب (الغيبة) للشيخ الطوسي رضوان الله عليهما .

في ختام الكلام على إشكاليّة هذه الفقرة ، نذكر أنّ الإمام الكاظم (ع) التزم وألزم في الشأن المالي بسياسة وتدبير ذات صفةٍ تنظيميّة ، تُبعده مسافةً كافيةً عن الصفة الشخصيّة ، حتى وإن تكُن بشخص الإمام نفسه ، مع أنّه هو الوليّ الشرعي المُطلق الصلاحيّة على تلك الأموال . قضت تلك السياسة بأن تُسدّد الأموال الواردة حصراً إلى القيّم المالي المحلّي أو المركزي .

ومن الواضح أن الغرض من هذا التدبير، غير المألوف لدى أرباب السُلطة يومذاك ، إنما هو تعزيز ودعم وتثبيت الذهنيّة التنظيميّة المُحكمَة لدى أولياء الإمام . كما أنّه يتناسب مع ضبط القُيود ضبطاً احترافياً .

(3)

ــ الانجاز الثالث : ثمة أدلّةٌ جمّةٌ في المصادر ، لاتقرأها إلا العين الخبيرة ، على وجود قاعدة بيانات ، محفوظة تحت أقصى السّرّيّة ، تضمُّ أسماء الرجال البارزين على الأقلّ من الشيعة ، الذين هم موضع الثقة ، في منطقة عمل التنظيم الواسعة . هذه القاعدة كثيراً ما يُؤتى على ذكرها في النصوص تحت اسم "الديوان" ، ونادراً بين بعض الخواصّ بـ "كتاب أصحاب اليمين" أو "السّفط" .

ممّا لاريب فيه أنّ البداية المُبكّرة والمحدودة لتأسيس هذا "الديوان" بنحوٍ ما كانت موجودة منذ الإمام الصادق (ع) (دائماً الصادق هو المؤسس) . ونُذكّر هنا بما سبق أن أوردناه في الباب السّابق على أوّل شهداء التنظيم المُعلّى بن خُنيس . حيث سأله داود بن علي العباسي ، أثناء استجوابه إيّاه ، عن "**شيعة أبي عبدالله**" ، يعني الإمام الصادق (ع) ، وأمره إياه بأن يكتبهم له . ومن ثم جواب المُعلّى له ، الذي انطوى على اعترافٍ ضمنيّ منه بوجودٍ قيودٍ ما لهم . لكن الذي يبدو أنّها لم تكُن تضمُّ آنذاك إلا أسماء وكلاء الإمام في المناطق غير

البعيدة .

من هنا نُخمّن أنّ ذلك "الديوان" قد اتسع فيما بعد على يد الإمام الكاظم (ع) ، بحيث ضمّ كل البارزين من الشيعة في كافة مناطق عمل التنظيم . وبحيث بات ذكرُ اسم الشخص من الشيعة فيه أمراً يحرصُ حتى بعضُ كبارهم على التأكد من ورود أسمائهم فيه . لِما في ذلك من شهادةٍ ضمنيّةٍ على اعتباره من رجال الشيعة ذوي الاعتبار .

هذا ، ثم أنّ لدينا أدلّة قويّة على أنّ أجهزة السُلطة كانت على علمٍ إجمالاً بوجود ذلك "الديوان" . بل إننا سنرى أنها سعت سعياً حثيثاً على الحصول عليه ، أو على نسخةٍ منه ، او على المعلومات التي يضمّها . لأنها تكشفُ لها كلَّ أسرار التنظيم الشيعي السّرّي . وتمنحها القدرة على مُراقبة وملاحقة رجاله ، وإنزال العقاب بأحدهم عند الاقتضاء . خصوصاً بعد أن نما التنظيم ، وامتدّت مؤسساتُه ووجوهُ نشاطه السياسي والاجتماعي والإعلامي في الاقطار ، بحيث غدا مثل ما نُسمّيه اليوم "الدولة العميقة" ، التي تعمل بموازاة الدولة الرسميّة وبغير سياستها .

في سياق ذلك السعي الحثيث انفجرت حالة التّساكن الظاهريّة بين الشيعة في "بغداد" وبين أجهزة الدولة . لتحلّ محلّها حالة صدام علني بينها وبين التنظيم ، تركّزت أوائلُها على أحد أهم رجال التنظيم المحلّيين ، أو ، كما نقول اليوم ، كوادره : محمد بن أبي عُمير (ت:217هـ/832م) . ثم امتدّت لتنال من شخص الإمام الكاظم (ع) نفسه .

كان ابنُ أبي عُمير أوّلَ شخصيّةٍ شيعيّةٍ برُزت في المجتمع البغدادي . وذلك في ظلّ ارتفاع أمر الشيعة يومذاك في ذلك المجتمع ، وجزاءً وفاقاً لِما استجمع هو في شخصه من محاسن الصفات . كان فقيهاً عالماً مصنّفاً ، ذا

تتبُّعٍ وإحاطة وورع وعبادة . كما كان على شيءٍ من اليسار .

افترض خليفة الأوان هرون الرشيد (170-193هـ / 786-808 م) بصدق ، أن ابن أبي عُميَر ، بما له من موقعٍ غير خفيّ في التنظيم ، على علمٍ بـ"الديوان" وبما فيه . فعمل على إغرائه ، مقدّمةً لشراء ذمّته ، والحصول منه على ما يروم . فكان أن عرض عليه أوّلُ منصب قاضي القُضاة . أي القاضي المركزي في "بغداد" . وأعلى سُلطة قضائيّة في الدولة . وتلك سابقةٌ قدّرَ الخليفة أنها ستكون مُغريةً للرجل . ومن ورائه للشيعةِ المُتكاثرين في العاصمة . ليحصل منه على مايروم من أسهل السُبُل . لكنّ ابن أبي عُمير، بل الشيعة في "بغداد" إجمالاً ، فهموا اللُّعبة بحذافيرها . وقد سجّل النجاشي ذلك بصريح العبارة ، حيث قال في كتابه (رجال النجاشي :205/2) : تعليقاً على واقعة العرض المُغري : "**لا ليلي القضاء ، بل ليدلّ على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر**". وطبعاً رفض الرجلُ المنصب ، معتذراً بأنّه ليس من شأنه . فسكت عنه وتركه وشأنه .

على الأثر لجأ هرون إلى خطّةٍ بديلة , رأى أنها ستكون كافيةً لإيقاع التنظيم في حالة عجزٍ وشللٍ تامّيَن . وذلك بقطعه عن رأسه الأعلى ، أي الإمام نفسه . قضت بإيداعه السجن . وفي هذا السبيل ذهب بنفسه إلى "المدينة" ، حيث قبض عليه . ومنها سيّره إلى محبسٍ في "البصرة" ، في إحدى قُبّتيَن مُغطاتيَن ، اتجهت الثانية منهما إلى "الكوفة" . ابتغاء تمويه مكان محبسه ، فلا يُدرى أين هو . ثم أنه بعد مدة عمد إلى نقله إلى محبسٍ في "بغداد" ، حيث أمضى ما بقي له من العمر .

من الغنيّ عن البيان ، أنّ تلك السلسلة من الإجراءات ، التي اتخذها هرون ، تنطوي على شهادةٍ ضمنيّة على أمريَن اثنين :

ــ ما اكتسبه التنظيم السّرّي على يد الإمام الكاظم (ع) من سطوةٍ وفعلٍ وقوّة . بحيث أقلق رأسَ السُلطة في "بغداد" . ودعاه إلى العمل لتعطيله بمُختلف الوسائل والأدوات .

ــ عجزُها ، مع ذلك ، عن مُواجهته والتّصدّي له بنحوٍ مباشر . مع ما في طوع يدها من وسائل وأدوات الترغيب والترهيب .

ثم إن التدبيرات التي اتُّخذت بحق الإمام في سجنه بـ "بغداد" ، لتشهدُ كم كان الذين هم وراء جلاوزة السجن يضعون في حُسبانهم الإجراءات المُضادّة ، التي يتوقّعون أن يتخذها أعوان الإمام ، الكثيرون والحسنوا التنظيم ، في المُقابل ، ابتغاء تفويت الغرض من سجنه .

كان المولجون بحراسة الباب الوحيد للسجن لا يُفارقونه ليلاً ولا نهاراً . كما كانوا يُستبدَلون بمجموعةٍ جديدةٍ من الحرِس كل خمسة أيام . خشية تهاونهم في المراقبة ، أو شرائهم من قِبَل رجال التنظيم .

ومع ذلك فقد كانت الرسائلُ من الإمام السجين وإليه تتحرّكُ ، وكأنّما بكامل الحريّة . حاملةً منه توجيهاته وأوامره ، وحاملةً إليه هموم أعوانه . بل وكان قد يخرجُ من السجن ليلاً عند الاقتضاء ، أي عندما تقتضي إدارةُ العمل حضوره الشخصي للتداول في شأنٍ من الشؤون . ثم يرجع إليه .

"كان يبعثُ إلى شيعته وأصحابه ، وهو في الحبس : صيروا إلى موضع كذا ، أو إلى دار فلان ، ، العِشاء أو العتمة ، في ليلة كذا . فإنّكم تجدونني هناك" (بحار الأنوار:304/50) , وذلك ، طبعاً ، بتدبير الأُمور مع الحرس بما يُناسب ، على الرغم من كلّ الاحتياطات الدقيقة . ما يدلُّ دلالةً في الغاية من الوضوح ، على سعة حيلة العاملين في التنظيم . وعلى تمرّسهم بالعمل في اختراق تدبيرات السُلطة المُحكمَة ، وكسب رجالها إلى ما يُلبّي

مقاصدهم . كما يدلُّ على ما كان تحت أيديهم من إمكانات مادّيّة وفيرة . بحيث تكون وافيةً بإغراء العدد الوفير من الحرس . على الرغم من الخُطورة العالية عليهم في مُخالفة أوامر عُليا ، في أمرٍ ذي علاقةٍ بأمن الدولة .

وقد استمرّ الإمام في هذا النّمط من العمل في قيادة التنظيم طيلة سنوات سجنه . إلى أن توفي في السجن ، بعد أن أمضى فيه مدة إحدى عشرة سنة .

لكنّه أثناء فترة إمامته الطويلة أرسى التنظيم الشيعي على قواعد قويّة ثابتة ، رأينا أنموذجاً منها في الفقرة السابقة . كما نشره بحيث ضمّ جمعهم حيثما وُجدوا في مختلف الأقطار. بعد أن كان من قبل محصوراً في بعض مناطق "الحجاز" و "العراق" . بحيث يمكن القول أنّه هو صاحب الفضل التأسيسي في كلّ ما سنقرأه من ضروب أعمال الأئمة فيما سيأتي .

الفصل الثالث

الإمامة في ذروة حضورها

(تمهيـد)

بوفاة الإمام الكاظم (ع) حبيساً في سجون الدولة سنة 183هـ/789م ، ثم وفاة الخليفة الجبّار هرون الرشيد بعده بعشر سنوات تقريباً ، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أيضاً المدة الإضافيّة المُضطربة التالية لهذا التحقيب ، على قاعدة النزاع السياسي فالعسكري على الخلافة بين ابنَي الخليفة المُتوفّى الأمين والمأمون ، نزاعٌ طال مدّة خمس سنوات (193-198هـ /808-813م) . أي ما مجموعه ، منذ وفاة الإمام الكاظم (ع) ، مدة خمس عشرة سنة ، ــ بانتهاء هذه الفترة الحافلة بالأحداث الجِسام ، بالانتصار التامّ للمأمون ، ومن ثَمّ تسنّمه سُدّة الخلافة ، انتهت السياسة القاصرة للدولة ، التي قضت بالتعامي عن الحقائق السياسيّة العاملة على الأرض ، على مستوى أكثر العالَم الإسلامي . وأتى إلى السُلطة مَن بدأ سياسةً جديدة . تأخذ بعين الاعتبار كافة العناصر السياسيّة .

أخصُّ بالذكر من هذه الحقائق السياسيّة العاملة بالفعل وجود سُلطةٍ ، بمعنىً من المعاني ، قائمةٍ وعاملةٍ ، بموازاة السُلطة الرسميّة للدولة . هي سُلطة التنظيم الشيعي السّرّي . بعد أن بات الآن ما نُسمّيه اليوم "دولةً عميقة" ، بكلّ ما للكلمة من معنى . لها مؤسساتها السياسيّة والاجتماعيّة والماليّة العاملة والقويّة والخاصّة بها . كما أنّها ناشطة بتفاوت في أكثر المناطق الإسلاميّة ، باستثناء المنطقة الشاميّة . عدا بعض الأطراف الشرقيّة لهذه ، التي مركزها مدينة "الرّقّة" على نهر "الفرات" ، التي كانت بمثابة الحدود الغربيّة للتنظيم . يرفدها ماليّاً نظامُ جبايةٍ وصَرف نشيطٌ وثريّ . بالإضافة إلى نظام اتصالاتٍ شاملٍ وسريع ، نظنُّ أنّه كان فريداً من نوعه في ذلك الأوان .

في الأثناء آلت الإمامةُ إلى الإمام علي بن موسى الرضا (ع) . الذي تابع من موقعه رعاية شؤون أوليائه ، أثناء الخمس عشرة السنوات الأُولى من إمامته ، على النهج الهادئ والعميق والمُتنوّع لسلفيَه الإماميَن الصادق والكاظم عليهما السلام . ممّا سيكون علينا أن نُبيّنه فيما سيلي .

هكذا مضت الأُمور، إلى اللحظة التي خلُصت الخلافة منها إلى الخليفة الذّكي والواسع الثقافة المأمون . الذي كان ، بالإضافة إلى ما تمتّع به من ثقافةٍ عالية مُتنوعة ، وعنايةٍ قويّة بالعلم والعلماء ، ينتمي ، بالنظر لمولده ونشأته ، إلى بيئةٍ مُتحرّرةٍ إلى حدٍّ ما من النّزعة السُلطويّة الحادّة لدى أبناء الأُسرة المالكة . فهو ولدته جاريةٌ فارسيّة ، كما أنه عاش مدةً طويلة في "خراسان" ، بنى أثناءها علاقاتٍ طيبةً بأبنائها . كانت خير معوانٍ له في النزاع الذي نشب بينه وبين أخيه على الخلافة .

نقول ذلك ، لاحتمال أن يكون لهذه المواصفات علاقة بالسياسة الجديدة التي حملها المأمون معه إلى الدولة . وهي السياسة التي عنوانها التظاهُر بالاعتراف بنحوٍ ما بوجود قُوى سياسيّة أُخرى على الأرض ، لها عمقها الفكري والبشري والتنظيمي . فيجب بالتالي أخذها بعين الاعتبار، ومنحها قسطاً من الحقّ في تقرير سياسة الدولة وعقيدتها الرسميّة .

هذه الصورة السياسيّة المُعقّدة ، هي التي عمل داخلها الأئمة الثلاثة الرضا والجواد والهادي عليهم السلام . أثناءها (183-254هـ/789-868م) ، أي مدة سبعين سنة ، بلغت الإمامةُ على أيديهم ما سنرى أنه ذروة حضورها البهيّ ، على ما جاء في عنوان الفصل . وفي خواتيمها ، على يد الإمام الهادي (ع) ، تمّت تهيئة أوليائهم للحظة القادمة لامحالة ، حيث ستأتي النهاية المُنتظرَة والمحتومة للحضور العلني للإمامة .

في ختام هذا التمهيد ، يحسن بنا أن نُشير إلى أمرٍ سيلاحظه القارئ الحصيف ولا ريب ، فيما سنورده على سِيَر الأئمة الثلاثة الآتين عليهم السلام . هو أنّ حجم التقاطعات ، بين أنماط حياتهم وأعمالهم الشخصيّة ، وبين الدولة ورجالها وسياستها ، ستكون أوسع بكثير عمّا كانت عليه أيامَ أسلافهم . الأمر الذي سنرى أثره على نمط حياة إمام الفترة منهم . بحيث وصلت أحياناً إلى درجة ترك بعضهم سُكنى وطنهم التقليدي التاريخي في "المدينة" ، إلى السُكنى بجوار الخليفة وأجهزته في "بغداد" و "سامرّا" . والتفاصيل تأتي إن شاء الله .

———

الباب الأول

الإمام علي بن موسى الرضا (ع)

(183-202هـ/789-817م)

(1)

أحد أقصر الأئمة عمراً في الإمامة . ومع ذلك فإن سيرته ، كما نقرأها في الكُتُب ، حافلةٌ بالأعمال البالغة التّنوُّع ، وبعضها في حالاتٍ وميادين غير مسبوقة لدى أسلافه من الأئمة .

فمن ذلك ظاهرة تبعث الحيرة في سيرته ، هي نسبةُ عددٍ من الكُتُب إليه ، بوصفها من تأليفه . وهذه ظاهرةٌ غير مسبوقة ، لسنا نجدُ مثلها لدى أحدٍ من أسلافه الأئمة عليهم السلام . الذين كان من دأبهم أن يُفتوا بمضمون الحديث / الرواية . ثم أنّهم يتركون لحمَلَة الحديث أن يجمعوها من بعدهم ، أو أن ينقدوها ويُبوّبوها في كُتُب . كما قد يتركون أمرَ التأليف لأحد أصحابهم . مثل عُبيد الله بن أبي شُعبة الحلبي ، الذي ألّف كتاباً في الفقه ، قيل أنّه أول ما صنّفه الشيعة . وأنّه عُرض على الإمام الصادق (ع) فاستحسنه وقال :"ليس لهؤلاء في الفقه مثله" . وكذلك كتابٌ مثله ألّفه علي بن أبي رافع .

من تلك الكُتُب المنسوبة إلى الإمام كتابٌ في الفقه ، عُرف فيما بعد ، وما يزال ، باسمٍ مُرتَجَل هو (الفقه الرّضوي) أو (فقه الرضا) . والآراء مختلفه في صحّة نسبة الكتاب . والظاهرأنه من جَمْع أحد المُحدّثين ، من الروايات المنسوبة إلى الإمام مع إسقاط السّند . الأمر الذي أغرى بعد زمانٍ طويل بنسبة الكتاب إلى الرضا (ع) لأن ما فيه من روايات كلّها منسوبة إليه . وكذلك الأمر أو ما يُشبهه ، فيما يبدو، بالكتاب المعروف باسم (صحيفة الرضا) وغيره المُسمّى بـ (محض الإسلام وشرائع الدين) وغيرها . كما نُسب إليه كتابٌ في الطبّ اسمه

(الرسالة الذهبيّة في الطب). قيل إنّه صنّفه بناءً لطلب المأمون . لكنّ قراءة الكتاب تبعثُ الخيبة لدى القارئ ، في أنه يقرأ بالفعل كلاماً "ذهبياً" ، مختلفاً عن سذاجات الطب في ذلك الأوان .

إذن ، فلتكُن فائدة الوقوف على تلك الكُتُب هي التّحفُّظ على نسبتها إلى الإمام . دون أن يعني ذلك نفي الصحّة عمّا فيها من حديث . مع استثناء الكتاب المزعوم في الطب . الذي أدلينا صريحاً برأينا فيه .

(2)

ثم أنّنا ، مادمنا نخوض في الجانب التعليمي الإعدادي من أعمال الرضا (ع) ، فيحسُنُ بنا أيضاً أن نقفَ أيضاً على أبرز الذين أخذوا عنه الفقه ، ممّن غدوا من أجلّة أهل الحديث .

فمنهم المُحدّث الجليل أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي . الذي جمع ما رواه عنه في كتاب . وهو ممّن أجمع الاصحاب على تصحيح ما صحّ عنه . وإبراهيم بن محمد الأشعري القمّي وأخوه الفضل . اللذان جمعا ممّا روياه عنه وعن أبيه كتاباً . وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي ، شيخ "قم" ووجيهها وفقيهها . والحسن بن محمود السّرّاد ، الذي عدّه المؤلفون في أحوال الرُّواة من أصحاب الإجماع على صحّة ما صحّ عنهم . وأحمد بن عمر الحلبي . وعلي بن عُبيد الله الهاشمي . وغيرهم عديدون .

هذا ، كما روى عنه جمْعٌ غفيرٌ من غير الشيعة . ممّن نجدُ ذكرهم بالعشرات في كُتُب الحديث والأخبار والتفسير المشهورة . ودلالة ذلك غير خفيّة على المقام العالي ، المُتجاوز للحدود المذهبيّة ، الذي كان له .

كما لا يفوتنا أن نُلاحظ ، أن ذلك المقام العالي للإمام قد رافق وزامن ارتفاعاً مُماثلاً في شأن "قم" وحضورها العلمي . بحيث باتت الخزّان الرئيس

للفقهاء والمُحدّثين الشيعة . بعد مدّةٍ قياسيّةٍ ، تُناهزُنصفَ قرن ، من تأسيس شخصيّتها العلميّة على يد جدّه الإمام الصادق (ع) .

وما من شكٍّ في أنّ هذا الانجاز الخارق قد حصل بفضل الإمام الرضا (ع) ، بعد تأسيسها على يد جدّه الصادق (ع) ، ثم رعايتها جزئيّاً من أبيه الإمام الكاظم (ع) ، في الأوقات التي كان أثناءها مُتمتّعاً بحريته الشخصيّة . بل ربما نحن هنا أمام حالةٍ تبادليّة : الإمام الرضا (ع) ، بما له من مكانةٍ عالية وحريّة في العمل خلافاً لوالده ، يرعى ويُربّي تلاميذ أبيه النّابهين في "قم" أكثر ما كان . بينما العديد الكبير من النوعيّة الفائقة من هؤلاء ، تُساهم في نشْر حضور أستاذهم بين أوليائه وغيرهم ، كما رأينا .

(3)

لكنّ الرضا (ع) ، من جهةٍ أُخرى ، ابتُلي بما قد يصحُّ وصفه بـ (مصائب الفوائد) . أي المصائب التي تنبتُ على هامش عملٍ مفيد . أعني بها حالة الفوضى المؤقّتة التي ابتلي بها التنظيم في زمانه ، التي يُؤتى على ذكرها في الكُتُب تحت اسم "الوقف" . أي وقوف بعض رجال الشيعة عند إمامة الكاظم (ع) ، وإنكار إمامة خلفه الرضا (ع) ، تحت عناوين وذرائع مختلفة .

والذي نظنه ، بل ونذهب إليه ، أن هذه المشكلة ، التي تركت إبّانها آثاراً عميقةً سيئةً ، وإن تكُن مؤقّتة ، على الجسم الشيعي ، هي عَرَضٌ متأخرٌ من أعراض انفصال التنظيم عن رأسه ، طيلة المدة التي أمضاها الإمام الكاظم (ع) في السجن .

حقٌّ أن العمل في إطارالتنظيم قد استمر طيلة الأحد عشر سنة التي كان الإمام الكاظم (ع) أثناءها قيد الحبس ، كما عرفنا فيما علّقناه على فترة إمامته . لكنّ ذلك كان فعل ضرورة وبمقدار الضرورة . وما من بدّ من أن

التنظيم سيُعاني ، في هذا الظرف ومثله ، من ضعف الرقابة والضبط ، الذي قد يؤدّي إلى درجةٍ من التفكّك . خصوصاً وأنّ الحجم الهائل للتنظيم في ذلك الأوان ، أدّى إلى أن يضمّ خليطاً من الناس ، من غير النُّخبة المُنتقاة التي ضمّها في طليعته . ثم لابُدّ من أن يدخل في الخليط النّاشئ بعض الذين لا خلاق لهم ، الذين سيستغلون أي اضطراب في أحوال التنظيم لِما فيه نفعهم المعنوي أو المادي الخاص .

كانت الوفاة المُلتبسة للإمام الكاظم (ع) في السجن الفرصة التي اهتبلها بعضهم ، فأنكروا موته . بل إنّ منهم مَن قال إنّ الله قد رفعه إليه . بينما قالت فرقةٌ أخرى ، لاندري أهو حيٌّ أم ميت . . . الخ . الأمرُ الجامعُ بين أكثرهم ، أنه كان تحت أيديهم أموالٌ كثيرةٌ للتنظيم ، بحكم موقعهم فيه ، سيكون عليهم أن يؤدّوها أو يضبطوها للإمام الجديد الرضا (ع) . وهكذا يكون المقصود من معاني إنكارهم ، أن ليس ثمّة من أحدٍ من حقّه أن يُطالبهم بها .

ثم أنّ هناك من المؤلفين مَن يذهـب إلى أنّ الحسن بن موسى النوبختي ، مصنّف كتاب (فِرَق الشيعة) ، المصدر الأساسي الوحيد لأخبار الذين وقفوا على الإمام الكاظم (ع) ، إنّما بالغ في ذكر هاتيك الفِرَق وذكر أبطالها وأقوالهم ، فإنّما ابتغاء أن يودع في أذهان القارئين هشاشة أوضاع الشيعة يومذاك . مع أنّه ، بالنظر لما تذكره المصادر الشيعيّة على سيرته ، كان منهم في الصميم .

لكن ، وعلى كلّ حال ، لابدّ لنا من أن نأخذَ بعين الاعتبار أنّ النوبختي عاش بعد الفترة بمدة طويلة (كان حيّاً سنة 320هـ/ 932م) . الأمر الذي يطرح سؤالاً مُريباً عن المآخذ التي منحته أن ينفردَ بأخبارها وأخبارهم دون غيره .

خلاصة القول ، إنّ الأمر مُريب . خصوصاً وأننا نعرف كيف سعى غير خليفةٍ عبّاسي إلى تشويش شأن الإمامة بين أهلها ، ووضع الموانع دون اجتماع الشيعة على إمامٍ واحد . وما قصة الإمامة المزعومة لإسماعيل بن جعفر وعبد الله الأفطح إلا مثالٌ صريحٌ على ذلك .

(4)

نأتي الآن إلى الإشكاليّة الكبرى في سيرة الإمام الرضا (ع) . ألا وهي اختيار المأمون إيّاه لولاية عهده . الذي يعني أنّه سيكون الخليفة الشّرعي من بعده . كما يعني ضمناً الإخراج الطّوعي للخلافة من الأُسرة العبّاسيّة إلى خصومهم الأساسيين البيت العلوي . ومن المعلوم أنّ من أساسيّات سياسة أسلافه القضاءُ على كلّ منافسٍ مُحتمَل لهم من العلويين ، بأقسى الوسائل وأكثرها قسوةً وفظاعة.

فلماذا ، إذن ، أقدم المأمون على هذه الخطوة الانقلابيّة ؟

من المؤلفين من يربط بين اشتعال سلسلةٍ من الثورات العلويّة في أنحاء "العراق" و في "المدينة" و"اليمن" ، بقيادة حسنيين غالباً ، وبين تلك الخطوة . وذلك بفذلكة أنّ المأمون خشي مغبّة هذه الثورات الآخذ بعضها برقاب بعض , فعمل عن هذا الطريق على إرضاء العلويين ، بأن يُقدّم لهم طوعاً ، مايسعون إليه عن طريق العُنف . ومن المعلوم أنّ الأئمة عليهم السلام وقفوا موقفاً بارداً من تلك الثورات ومثلها . لعدم جدواها . ولِما قد تودي إليه من سقوط ضحايا هائلة العدد . ثم لِما لها من آثارٍ سيئة على انتظام حياة وأمن عامّة الناس . فضلاً عن أن الخروج على الدولة له عند الأئمة قواعده الشرعيّة ، التي تفتقرُ إليها تلك الثورات .

وسنقفُ على هذه الإشكاليّة في ختام الباب .

إذن ، فعندما يولّي المأمون عهده للإمام (ع) ، فهو ضمناً يُقدّم للثائرين ، وللذين من ورائهم من الناس ، الأُنموذجَ الذي يُمثّل لهم هذا النمط من التفكير . المَبني على الخروج على الدولة من رأس ,

هذه الفذلكة قد تبدو وجيهةً مُقنعة . لكنّ المُدقّق في أحداث تلك الفترة ، وخصوصاً في إيقاعها ، سيكتشف بسرعة أن أعنف تلك الثورات قد حصلت في تاريخٍ متأخّرٍ عن الإجراءات المُفاجئة والإيجابيّة ، التي اتخذها المأمون باتجاه الشيعة . ومنها ولاية العهد . الأمر الذي ينفي صحة تلك الفذلكة . وإلا سيكون علينا أن نفترض أنّ العلّة يُمكن أن تعملَ أيضاً إلى الوراء .

المُشكلة التي حاصرت تفكير أولئك المؤلفين في تلك الفذلكة الواهية لو كانوا يعلمون . ومنهم الفقيه المؤرخ السيد هاشم معروف رحمه الله ، في الفصل المُخصّص للإمام الرضا من كتابه (سيرة الأئمة الاثنى عشر) ، ـ أنهم جميعاً لم يكونوا يملكون أدنى فكرة عن التنظيم الشيعي السّرّي والدولة الشيعيّة العميقة . وكيف أنّها كانت ، في زمان هرون الرشيد وابنه المأمون ، المصدر الأساسي للقلق على الدولة . كيما يروا السبب الحقيقي وراء هاتيك التدبيرات . وليس هو إلا العجز عن مواجهة التنظيم بالوسيلة الأثيرة والأرخص لديهم ، سفك الدماء ، بفضل الطّابع السّرّي المُحكَم لحماية رجال وأعمال التنظيم . الأمرُ الذي سنراه في الخطوة التالية لإشكاليّة ولاية العهد وما رافقها .

والحقيقة أن ولاية العهد أتت ضمن باقةٍ من المكرمات المُتتابعة من المأمون ، فاقت بمعناها خيالَ أوسع الناس خيالاً .

ذلك أنّ المأمون ما أن دخل "بغداد" دخول الظافرين ، بعد القضاء على أخيه الأمين ، حتى أمر بأن يُجمع له وجوه الفقهاء وأهل العلم من أهلها "للنّظر في أمر الدين" . فكان له ما أراد . وفي ختام الجلسة تناول الحديث في فنونٍ من

العلم . ختمها بالقول في فضل الإمام علي (ع) . وفي حقّه الكبير على المسلمين بمعنى يوم الغدير. ثم أنّه تابع مبادرته بأن أمر بالنداء بتحليل المتعة . كما أمر بإعادة "فدك" إلى ورثتها الشرعيين من العلويين . وهذان تدبيران ذوي معنىً عميق . بما فيهما من تخطئةٍ صريحةٍ لأبي بكرٍ وعمر .

أخيراً وصل بسياسته إلى ذروتها ، وذلك بإعلانه تولية الإمام الرضا (ع) ولاية عهده .

إلى مَ رمى المأمون من وراء هذه "المكرمات" ؟

تُرى هل هذه المجموعة من المبادرات المُذهلة مُجرّد تمثيليّةٍ بارعة ، رمى منها إلى عقد صُلح . ليس مع الإمام فحسب ، وليس عَبرَه مع شيعته أيضاً ، بل مع التّشيّع من رأس . فكأنّه يُريد أن يعودَ بالتاريخ القهقرى ، إيهاماً للشيعة بأنّ مطالبهم المُزمنة قد باتت حقيقة . وعليه فلم يبقَ من سببٍ لحِراككم السّرّي ولدولتكم العميقة ، فاستكينوا أيها القوم واقعدوا .

ومن الغني عن البيان ، أنّ تلك كانت خطّةٌ بارعة ، وسياسةٌ في الغاية من المكر والدهاء . قد توصلُ صاحبها إلى مقاصده من أقرب طريق ، دون أعباءٍ تُذكر . وإنما هي كلامٌ في كلام .

ثم أنّ ممّا هو بغنىً عن البيان أيضاً ، أن ليس وراء الخطّة نفسها لدى المأمون إلا سطوة التنظيم السّرّي ، وعجزه عن الإحاطة به . الأمر الذي كان يُدركه الطرفان بكامل الوضوح : المأمون ، عندما لامه أحدُ أبناء بيته على ما فعل ، ممّا يدخل في باب التّفريط بملك بيته ، اعتذر بالقول :"كان هذا الرجل **مُستتراً** عنّا يدعو إلى نفسه" . أمّا الرضا (ع) فإنّه عندما وجّه إليه أحدهم كلاماً ، فيه معنى المَنُّ عليه بولاية العهد ، أجابه بالقول:"كنتُ على حماري في المدينة . وكانت كُتُبي تتطاير شرقاً وغرباً". وهذا الكلام منهما يتطابق على أنّ وجود

حراك سياسي كبير بقيادة الإمام ، كان قد بات أمراً معروفاً جداً ، بحيث لم يبقَ من ضرورةٍ للكتمان . وأن كلا الطرفين لم يغادرا مواقعهما التقليديّة . حتى في ظلّ المزيد من التكريم للإمام : أمرُ المأمون بذكره في الخطبة ، وضرب الدرهم باسمه (كلاهما في "إصفهان" فقط كما قيل). فضلاً عن أمره بلُبس الأخضر، شعار العلويين . والتّخلّي عن السّواد ، شعار العباسيين . (على شكٍّ عندنا بصحة شيءٍ من ذلك) .

(5)

في نهاية المطاف كان الذي لا بدّ أن يكون . انتهت المهزلة باغتيال الإمام (ع) أو وفاته ، كما هو معلوم . وعلى الأثر ، وكما هو مُتوقّع ، تخلّى المأمون عن مشروع الحلّ السياسي . بالعمل بسياسة المُواجهة المباشرة بأقسى الوسائل .

في سياق سياسته الجديدة ، (تذكّر) المأمون محاولة أبيه الفاشلة من قبل ، بإغراء أبرز وجوه الشيعة في "بغداد" ، محمد بن أبي عُمير، بمنصب قاضي القُضاة . عسى أن يحصل منه بالمُقابل على أسماء المُسجّلين في الديوان العامّ لكبار العاملين في التنظيم الشيعي ، وبذلك يسهُل له القضاء عليهم . ومن المعلوم أنّ ذلك هو الشّرط الأساسي / المعلوماتي للقضاء على التنظيم .

وعلى ذلك رأينا المأمون ، بعد دخوله "بغداد" بسنتيَن ، عائداً من "خراسان" ، سنة 204هـ/819م ، يقبض على ابن أبي عُمير ، حيث أبقاه قيد الحبس مدة أربع سنوات . كان أثناءها تحت العذاب الشديد . كما صادر كلَّ ما لديه من مالٍ وعقار. ما يعني أنّه كان يعرف إجمالاً أنّه هو المُمسك لهذا الديوان العامّ . الأمر الذي لم يُنكره ابنُ أبي عُمير . حيث صرّح ، فيما بعد ، بأنه كاد أن يبوح بما عنده تحت العذاب . لكنّه صبر واستمسك . وبفضله وبفضل صبره

نجا التنظيم من أخطر أزمةٍ ، كان يُمكن أن تحيق به .

ومن الآثار الباقية لنلك المحنة ، أن أخت ابن أبي عُمير دفنت كُتُبه ، التي سجّل فيها ما رواه عن الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام . خشيةَ وقوعها في أيدي جلاوزة السُلطة . بل وربما لأنّه كان من ضمنها أيضاً نسخةٌ من قُيود الديوان ، فتلفَت جميعها . فكان يُحدّثُ بعدها من حفظه . أو ممّا كان قد حدّث به الموثوقين من أصحابه .

وحتى اليوم فإنّ الفقهاء يسكنون إلى مراسيله ، سكونهم إلى مُسنَد غيره من ثقات شيوخ المُحدّثين ، تقديراً لصدقه ولصبره على بلائه .

(6)

في ختام الباب ، لا بُدّ لنا من الوقوف على مواقف الإمام الرضا (ع) من الثورات ذات الوجه الشيعي غالباً ، التي تتابعت أثناء فترة إمامته . وفق منهجنا التّراكمي ، ذي الطّابع التركيبي .

ذلك أنّه ما أنّ استقرّ المقام بالمأمون على رأس السُلطة في "بغداد" ، حتى بدأت الثورات تنفجر بالتوالي في أنحاء كثيرة . ولا ريب في أن توقيتها ذو علاقةٍ ما بوضعٍ نفسيّ عام لأوسع الجماهير. ربما نشأ على قاعدة النزاع السياسي على الخلافة داخل البيت العبّاسي ، وتحوّله إلى دموي . أثناءه كان الشيعة في "العراق" و "خراسان" لا يُخفون ميلهم إلى المأمون ، ربما بفضل شخصيّته الانفتاحيّة . ثم أنه ، بوصفه ابن جاريةٍ فارسيّة ، لم يكُن أصيلاً في البيت المالك . في حين أن الانتليجنسيا البغداديّة كانت تميل إلى أخيه لعكس السبب .

فما أن استقر بالمأمون أمرُ السُلطة حتى أدار ظهره للخرسانيين ، مع أنهم كانوا أصحاب الفضل في الانتصار على أخيه والذين من ورائه . ثم أنّ

الناس ، أخصُّ منهم الشيعة في "العراق" و"اليمن" و"الحجاز" بالإضافة إلى الأخرسانيين ، سرعان ما اكتشفوا أنّ المُلك من طينةٍ واحدة لا يعدوها . وأنّ الآمال التي علّقوها على المأمون ، في أن يخرج على سياسة أسلافه العنيفة في اضطهاد العلويين ، لم تكُن إلا أوهام . مع أنّه ما من ريبٍ في أنّه هو كان يعرف ذلك حقّ المعرفة . لذلك رأيناه يفتتح خلافته في "بغداد" بتلك الضجّة الإعلاميّة الفارغة المُتعدّدة الوجوه ، التي بسطنا عناصرها فيما فات قبل قليل . رامياً بذلك إلى إلغاء وتغييب الحوافز، التي جعلت الشيعة يلتئمون جسماً واحداً وراء التنظيم السّرّي .

فمن هنا ، فيما نحسَب ، بدأت الثورات . فخرج في "الكوفة" أبو السّرايا ، السّريّ بن منصور الشيباني ، يدعو لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن الحسن المُثنّى . وفي "المدينة" محمد بن سليمان بن داود الحسني . ثم الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين . وفي "البصرة" علي بن محمد الحسيني . ومعه زيد بن موسى بن جعفر(زيد النار) وهو أخُ الإمام . فغلبا عليها وعلى جهاتها . ووقف الإمام منها موقفاً لائماً حازماً . وفي "اليمن" إبراهيم بن موسى . أي أنّ فترة حكم المأمون كانت حافلةً بالثورات . ومع كلٍّ منها الأُلوفُ الكثيرة من المؤيّدين . بحيث أودت إلى سقوط عشرات ألوف الناس قتلى .

المهم بالنسبة لبحثنا ، أن نلاحظ أنّ الإمام الرضا (ع) وقف من هاتيك الثورات المتوالية موقف السّاكت . فلم يؤيّد ولم يُعارض . لأن المُعارضة ، من جهة ، ستصبُّ قهراً وبالضرورة في رصيد الدولة . وذلك موقفٌ يتعارض مع مفهوم الشّرعيّة الأساسي لدى الإمام ، ولدى النُّخبة من أوليائه . ولأن التأييد ، من جهةٍ أُخرى . يتعارض مع مفهوم أولويّة الدولة بما هي دولة ، حتى لو لم تكُن شرعيّة . لأنّ البديل لهذا المفهوم لن يكون إلا الفوضى التّامّة ، وتدمير

عيش الناس ، والقتل الذّريع دون فائدة . ولأنّ البديل الصحيح عن هذا وذاك ، إنّما هو التنظيم الواسع العامل للقاعدة الشعبيّة ، بحيث تكون قادرةً على إنجاز العمل الانقلابي المنشود سلميّاً . كما حصل وكان يحصل بالفعل .

———

الباب الثاني

الإمام محمد بن علي الجواد (ع)

(202-220هـ/817-835م)

(تهيئة)

وُلد الإمام الجواد (ع) في "المدينة" سنة 195هـ/810 م ، إبّان السنة الثانية عشرة من إمامة أبيه الرضا (ع) . أي أنّه كان في حوالي السنة الثامنة من العمر يوم توفي أبوه سنة 202هـ/817م . فآلت إليه الإمامة . الأمر الذي كان سابقةً غير مسبوقة . فما حصل أنّ أحداً من الأئمة قد آلت إليه الإمامة في مثل ذلك العمر أو ما قاربه .

ومع ذلك فإنّ أمر إمامته قد تمّ بسهولةٍ ويُسر لا مَزيد عليهما . وما ذلك إلا لأن الإمامة كانت ، يوم آلت إليه ، قد باتت مؤسّسة كبيرة ، واسعة الانتشار حيثما يوجد ثقلٌ سكاني من الشيعة . تُديرها مجموعةٌ كبيرةٌ من الرجال القادرين ، من ذوي التجربة والخِبرة الطويلة ، من مختلف المراتب والرُّتب ، الذين مرسوا بالعملَ الإداري العامّ بكافة وجوهه . بحيث غدت المؤسسة أشبه بآلةٍ ضخمة . تعمل آليّاً وفق برامج مُقرّرَة ومعلومة . دور الإمام فيها دور المُوجه المُراقب حين الضرورة . وسنرى مثالاتٍ لذلك فيما سيأتي .

وممّا يجدُرُ بنا ملاحظته هنا ، أنّ الأمر نفسه قد تمّ باليُسر نفسه حتى بين أهل السُلطة ورجالها أيضاً . ذلك أن المأمون ، بعد أن رجع إلى "بغداد" من "خراسان" سنة 204هـ /819 م بمدّة غير طويلة ، أرسل يستدعي الإمامَ الجواد (ع) من "المدينة" إلى "بغداد" ، بما يُشبه الجَلْبَ القسري . ابتغاء وضعه تحت المراقبة المُشدّدة الدقيقة ، على ما يقوله أربابُ المصادر الشيعيّة . وما ذلك ، إن صحّت فذلكته ، إلا من باب السياسة التي اتّبعها من قبل جدّه هرون مع الإمام

الكاظم (ع) ، واتّبعها هو من قبل مع الإمام الرضا (ع) ، وإن اختلفت الأساليب ، بين جافٍ غليظٍ ، وليّنٍ ظاهره لطيفٌ عطوف ، وباطنه إنّما يرمي إلى المراقبة الدقيقة . مايهمنا من هذه الملاحظة الآن أنّها تنطوي على اعترافٍ صريحٍ من أعلى مراتب السُلطة بإمامته المُطلقَة عند أوليائه . خلافاً لبعض أسلافه ، الذين كانوا يعملون كلَّ مافي وُسعهم ، كلما توفي أحدُ الأئمة ، على الحيلولة دون إجماع الشيعة من بعده على إمامٍ واحد.

وممّا يُكملُ هذا الاتجاه الاحتوائي عند المأمون ، أنّه أيضاً عمل على تزويج الإمام من ابنةٍ له . على الرغم من صغر سنّ الاثنين . الأمرُ الذي أطلق النّفير لدى رجال الأُسرة ، بأن ذلك ، إن تمّ ، سيُعيد محنتهم مع الإمام الرضا (ع) ، ومُصيبتهم الموهومة مع قصّة ولاية العهد كما فهموها . فقصده بعضهم وحاولوا ثنيه عن ذلك . ولكنّه أصرّ . وتم زواج الإمام الفتى من الأميرة الصغيرة أُمّ الفضل في حفلٍ كبير ، حضره عليّةُ البيت العباسي مرغوموا الأنوف . والمصادر الشيعيّة تقول ، إنّ المقصود بذلك إنّما هو تشديد الرقابة على الإمام ، حتى أثناء أخصّ لحظات حياته . ولذلك فإنّه كان يحاول التّملّص من ذلك النّمط المفروض عليه من الحياة ، بالخروج من "بغداد" إلى "المدينة" غير مرّة ، إحداها بحجّة أداء مناسك الحجّ . وعلى هذا النّحو مضت حياته ، إلى أن توفي المأمون سنة 218هـ/833م . أي مدة ست أو سبع عشرة سنة . ليتوفى هو فجأةً بعد سنتين ، عن عمرٍ لا يتجاوز الخمس أو الستّ وعشرين سنة .

تلك هي السّيرة السّاذجة للإمام الجواد (ع) . أفضنا في بسطها ، خلافاً لنهجنا مع غيره من الأئمة السّابقين ، لِما فيها من خصوصيّة بأكثر من معنى . ثم لنبني عليها خطّة بحثنا فيما يخصّه ، العاملة على بيان دوره الخاصّ في حركة الإمامة ، مثلما عملنا مع سابقيه من قبل .

(1)

في سياق ذلك الغرض الأساسي من البحث ، علينا أن نبدأ بتسجيل غير ملاحظةٍ ، خلاصتها أننا لسنا نرى ، من حول الإمام الجواد (ع) ، شبكة علاقاتٍ واسعة ، مثلما رأينا من حول أسلافه . ثم أنه ما من ذكرٍ صريحٍ لنشاطٍ تعليميّ ـ تبليغيّ له ، شأن غيره . حتى بالقياس إلى جدّه الإمام الكاظم (ع) ، مع أنّ هذا قضى شطراً طويلاً من عمره قيد الحبس .

من الواضح أنّ السبب المباشر في كلّ ذلك هو قصر عمره . بالإضافة إلى أنّه كان غالباً جداً يفتقرُ افتقاراً شديداً إلى حريّة الاتصال بالمؤمنين ، وضمناً حريّة العمل . حتى حين يكون في سفرٍ مثلاً .

ومن ذلك روايةٌ وردت في كتاب (الكافي) . وفيها يُخاطب الإمامَ شخصٌ ، كان يُجالسُ الإمامَ على مائدة الطعام ، أثناء سفره في طريق الحج ، أوّل خلافة المعتصم سنة 218هـ/833م . وذلك إذ يقولُ الرّاوي للخبر عفواً ، في سياق كلامه : "**وهناك** [أي على المائدة الجامعة لهؤلاء] **جماعةٌ من أولياء السلطان**" . الأمر الذي نفهم منه ، أن الإمام كان تحت مراقبةٍ دائمةٍ ممّن وصفهم بأنهم "**من أولياء السلطان**" ، حتى أثناء تناول الطعام ، وهم في طريق الحجّ .

وعلى كلّ حال ، فإنّ الأدلّة الظرفيّة على ذلك متوفّرة . لكنّ هذا النصّ ألفتنا بنحوٍ خاصٍ ، لأنّه يسوق ملاحظته المُقتبَسَة عفواً ، بوصفها أمراً مألوفاً لاشيةَ فيه ، معلوماً لدى الكافّة .

لكنّ الذي يبدو أيضاً بالمُقابل ، أنّ نظام الاتصالات السّرّي ، الذي بات القارئ يعرفه جيّداً ، كان يعمل آنذاك بكامل كفاءته في إيصال الرسائل من الإمام وإليه . ومن هنا نجدُ أن عامّة الروايات عنه في كُتُب الحديث تبدأُ بـ

"كتبَ" أو "كتبتُ" إلى "أبي جعفر الجواد" أو إلى "أبي جعفر الثاني" (تمييزاً له عن الإمام الباقر(ع) ، المُكنّى أيضاً بأبي جعفر) .

وممّن روى عنه من ثُقات أهل الحديث أيوب بن نوح الكوفي ، الذي كان وكيلاً له في "الكوفة" ، فيما يبدو . وجعفر بن محمد الأحول ، الذي كان من المؤلفين . وعلي بن مهزيار الأهوازي ، الذي وُصف بأنه كان من "المُختصّين بأبي جعفر ومن وكلائه" . والحسين بن سعيد الأهوازي . وأخوه الحسن . وشاذان بن الخليل النيسابوري . وإسحق بن إسماعيل النيسابوري أيضاً . وأبو يحيى الجرجاني . وأحمد بن إبراهيم المراغي . ويحيى بن أبي عمران الهمَداني . ونوح بن شعيب البغدادي . وغيرهم ممّن يصعبُ إحصاؤهم .

والحقيقة ، التي قد يُلاحظها القارئُ اللبيب ، أنّني قد تعمّدتُ أن أنسبَ أولئك الرّواة عن الإمام الجواد (ع) إلى بلدانهم . كيما نرى أنّ شبكة علاقاته كانت تتمّ غالباً عبر نظام الاتصالات بكبار أوليائه ، المنسوبين إلى البلدان البعيدة . وأنّ أكثر أبطالها هم من سكان بلدان المنطقة الفارسيّة . ولهذا دلالته الواضحة ، الغنيّة عن الشّرح .

ذلك ، فضلاً عن روايات قليلة عنه ، تبدأ بـ "سألتُ" ، بعني الإمامَ الجواد (ع) . ما يدلُّ على أنّ من الرُّواة مَن كان يلتقي بالإمام نادراً فيسأله شفاهاً . ثم يُسجّل الجوابَ ، ليكون من مادة رواياته في المستقبل .

ثم أنّ عديد وكلائه في الأقطار ، وإن لم يكُن بمثل عديد وكلاء أسلافه ، لكنّه كان مُنتشراً انتشاراً ذكيّاً . ومنهم علي بن مهزيار الأهوازي ، الذي كانت منطقة وكالته في "الأهواز" ، وبعد وفاته حلّ مكانه في المنطقة نفسها عبد الله بن جُندب الأهوازي . ومنهم إبراهيم بن محمد الهمَداني ، الذي كانت منطقة وكالته مدينة "همدان" المعروفة في "إيران" . ومحمد بن حسن الواسطي ، الذي كانت

منطقة وكالته مدينة "واسط" في "العراق" . ومحمد بن الفرج الرُخّجي في نواحي "بغداد . ثم أحمد بن إسحق بن سعد الأشعري القُمّي في "قم" . الذي يُوصفُ في بعض المصادر بـ "**وافد القُميين إلى الإمام**" . الوصف الذي يُفهم منه ، أنّ من وسائل تجاوز تأثير شبه الحَجْر المضروب عليه ، خصوصاً بالبلدان ذات الأهميّة ، وهي في المثال مدينة "قم" ، ــ وجود "وافد" من ذوي المكانة من أهلها . عمله أن ينتقل شخصيّاً للقاء الإمام حيث هو ، لتنسيق العمل ، أو تلقّي التعليمات ، وما إلى ذلك .

فهذا بمُجمله يدلُّ على أنّ شبكة علاقات الإمام الجواد (ع) بأوليائه الكثيرين ، وعملها في الميدانيَن التنظيمي أوالتبليغي ، لم تكن بالصغيرة ولا بالضعيفة . لكنّ ما أخفاها عن كُتّاب سيرته وبالنتيجة عنّا ، أنها لم تكُن علنيّة ، وإنّما مكتومة . تنشطُ وتعمل غالباً بواسطة نظام الاتصالات السّرّي . حيث تكون خاضعةً لغطاءٍ مُحكَمٍ من الكتمان ، بحيث لايطّلعُ عليها إلا القلةٌ القليلةٌ من خواصّ الخواص .

(2)

ثمّة بابٌ من أبواب البحث في سيرة الإمام الجواد (ع) ، لم يفُز بحقه من الاهتمام . مع أنّه في الغاية من الأهميّة ، من حيث أنّه يتناول جوانب مطويّة من سبرته . كما أنّه مبسوطٌ بسطاً وافياً في بعض النصوص الفقهيّة / الحديثيّة ، لمَن يُحسن أن يقرأها قراءةً تركيبيّة .

نعني بذلك أمرَه بجباية خمس المكاسب من المؤمنين ، من أصل فاضل نفقة كلّ مُكلّفٍ منهم سنويّاً . ومُذ ذاك غدا خُمس المكاسب ، بذلك النحو ، فريضةً على المؤمنين . كما لايزال معمولاً به حتى اليوم .

ذلك أنّ الثابت ، إستناداً إلى الأحاديث الواردة في باب الخُمس ، مــن

كتاب (وسائل الشيعة) ، بوصفه أوفى المجاميع الحديثيّة وأكثرها شمولاً ، ـ أن أكثر أحاديث هذا الباب هي عن الإمام الصادق (ع) ، ما يُفهم منه أنّه قد أولاه اهتماماً خاصاً . ولا غرو في ذلك ، فهو أوّلُ مِن وضع آساسَ التنظيم الشيعي السّرّي ، فمن الطبيعي أن يُفكّر بمصادر تمويله .

لكنّنا نلاحظُ أنّ الإمام الصادق (ع) لم يأتِ أبداً على ذكر خُمس المكاسب . بل كثيراً ما صرّح بأن الخُمس إنّما هو في الغنائم حصراً . بالإضافة إلى المال الحلال المُختلط بالحرام ، إذا لم يُعرف صاحبه .

والمعنيّ بـ "الغنائم" هو كلُّ ما لايكسبه المرءُ إضافةً إلى رأس ماله . أي أنّه كلّه "غنيمة" . مثل الكنوز والمعادن والتركات غير المُترقّبة من قريبٍ بعيد النّسب . وما إلى ذلك .

لكنّ من الثابت أيضاً ، أنّ الأحاديث الواردة في الكتاب نفسه تحت عنوان "وُجوب الخُمس فيما يفضل من مؤونة السّنة له ولعياله ، من أرباح التجارات والصناعات والزراعات ونحوها" ، أي ما سُمّي فيما بعد خُمس المكاسب ، هي جميعها عن الإمام الجواد (ع) . باستثناء واحدٍ منها فقط عن ابنه الإمام الهادي (ع) .

بل إنّ الإمام يُصرّح في رسالةٍ منه ، إلى صاحبه المُقرّب ، ووكيله على منطقة "الأهواز" ، علي بن مهزيار الأهوازي ، ــ يُصرّحُ بسبب وتاريخ هذه المُبادرة منه . وذلك حيث يكتبُ في الرسالة :

"إنّ الذي أوجبتُ في سنتي هذه ، سنة عشرين ومئتين ، فقط لمعنى من المعاني . أكره تفسير المعنى كلّه خوفاً من الانتشار[. . . .] فمَن كان عنده شيءٌ من ذلك فليوصله إلى وكيلي . ومَن كان نائياً بعيد الشِّقّة فليتعمّد لإيصاله ولو بعد حين " .

إنّ الذي يؤخذُ من هذا النصّ الثمين والنادر، أنّ إيجاب العمل بخُمس المكاسب ، كما لايزال مستمرّاً ، إنّما حصل بمُبادرةٍ غير مسبوقةٍ من الإمام الجواد (ع) ، بالتحديد زمنيّاً في السنة الأخيرة من حياته .

وما من ريبٍ في أنّه ، إنّما أوجب استحداث تلك الضريبة الماليّة بشروطها ، فبوصفها مساهمةً من ميسوري الحال من شيعته ، في تغطية النفقات المُتكاثرة للتنظيم . تبعاً لاتساع نشاطه ، وبالتالي اتساع المُهمّات المُلقاة على عاتقه ، وما تقتضيه من نفقات مُتزايدة . ومن هنا فإنّنا نجدُ في فرضها دليلاً على عناية الإمام ومتابعته التفصيليّة الحثيثة لشؤون التنظيم . ومن ورائهم شؤون وهموم الناس .

إذن ، فإن من الأهميّة الكُبرى لمضمون هذه الرسالة ، بالنسبة لسيرة الإمام الجواد (ع) ، أنّها تكشف لنا جزءاً من الجانب الخفيّ من أعماله ، في قيادة وتوجيه التنظيم الشيعي الشامل ، أثناء الثماني أو التسع عشرة سنة من إمامته . على الرغم من الرّقابة الصارمة ، المضروبة على كلّ حركاته وسكناته . خصوصاً في "بغداد" ، التي أمضى فيها السنتين الأخيرتين من عمره . تحت الرّقابة الصارمة من الخليفة الجديد المعتصم .

فعندما يُحرّر الإمام الجواد (ع) رسالةً من "بغداد" إلى وكيله في "الأهواز" ، فتصِلُ إليه ، ويُعمَلُ بمضمونها فوراً ، ولذلك انتشر نصُّها ، بحيث وصل إلينا ، ـ فذلك دليلٌ قويٌّ على اليد الحازمة للإمام في الإمساك بقيادة التنظيم ومؤسّساته وفعّاليّاتها . وعلى ثقة القاعدة المُطلَقَة بصواب قراراته ، بحيث يمتثلون لِما فيها دون تردّد .

كما أنّها تدلُّ أيضاً على تشخيصه الدقيق للمشكلات ، ومن ثَمّ أبواب ووجوه علاجها . على نحو ماعالج هذه المُشكلة ، التي أثارها وحرّك الاهتمام

بها ، عَوْل ماليّة التنظيم الفعليّة عن الوفاء بوجوه ومطالب رعاية شؤون شيعة الإمام . فعمد إلى علاجها ، بأن فرضَ ضرائب جديدة مدروسة بعناية . أولت اهتماماً خاصاً لأن تكون أعباؤها على الميسورين منهم فقط . لأنها إنّما تؤخذ من مكاسب المُكلّفين الزائدة على نفقاتهم ونفقات أُسراتهم .

ولذلك كلّه امتثل الناس لها دون تردّد ، فيما تدلُّ عليه الدلائل . بشهادة بقائها حتى اليوم . ولو انّ ذلك القبول لم يحصل ، بالنحو الذي حصل فيه بالفعل ، لضاع ذكرها ، ولم يصل فعلُها إلينا .

فكأنّنا ، في هذا التدبير الرّائع ، أمام هيئةٍ من الخُبراء ، تقرأ المُشكلات وتضع لها الحُلول والعلاجات المناسبة ، التي تأخذ بعين الاعتبار تبعاتها القادمة ، فتأخذُ بالصالح منها ، وتتفادى ما ينبغي تفاديه منها .

(3)

نُلاحظُ أن الإمام الجواد (ع) لم يعِش ليَرى نتائج تدبيره التاريخي البارع على عمل التنظيم الذي يقوده ويرعاه . إذ توفي بعد مدة قصيرة من إقرار خُمس المكاسب ، ومن ثَمّ بداية العمل به . لسنا نعرف كم كانت بالتحديد ، لغياب التأريخات الدقيقة ذات العلاقة بالسؤال . لكنّها بالتأكيد ليست تتجاوز الأشهر المعدودات على أبعد تقدير .

ثم أنّنا ، إذا نحن أضفنا إلى ذلك ، أن وفاته المُفاجئة ، قد حصلت وهو في شـرْخ الشباب ، ودون سببٍ ظاهر، فذلك يطرحُ على المتأمّل سؤالاً رهيباً :

هل مات الإمامُ الجواد (ع) ضحيّةَ بادرته النّاجحة في سبيل تدبير أُمور شيعته بالتنظيم ؟ هل اغتيل اغتيالاً ، عقاباً له على جبايةٍ عامّةٍ ، ترى فيه الدولة ، ككلّ دولة ، أنّه من الحقوق الحصريّة بها ؟

من المعلوم أنّ الدولة كانت تعرف إجمالاً بوجود تنظيمٍ سرّيّ مُعارضٍ ضمناً لسياستها . لكنّها ، بعد أن عجزت عن تدميره أوعلى الأقلّ تطويقه ، نجحت في ابتداع أساليب وآليّات للتعايُش معه . ومن ذلك وضع شخص الإمام تحت جناحها . ليس مكانيّاً فقط . بل أيضاً بدمجه اجتماعيّاً دمجاً ما في بيئتها ، عن طريق الزواج ، كما حصل بالفعل ، مثلاً . وبذلك لا يكون تحت مراقبتها الدقيقة فقط . بل أيضاً مُندمجاً في نسيجها بمعنيٍ من المعاني . الأمر الذي يُطامن من حالة الخصام بينهما ، بلهَ حالة العداء .

لكنّ الأمر الذي يبدو أنّه لم يكُن يخطرُ للسُلطة ببال ، أن يأتي اليوم الذي يكون فيه للإمام ولأتباعه نظام جباية ماليّةٍ عاملٍ ثابت ، بموازاة النظام الذي للدولة . ومن المعلوم أنّ الدولة قديماً وحديثاً تعتبر نظام الجباية العامّ حقّاً حصريّاً بها ، بموازاة وقيمة امتلاك القوّةَ المُسلّحة . ومن هنا رأينا فيما فات ، أنّ أولَ شُهداء التنظيم كان القيّم المركزي المالي للإمام الصادق (ع) . ليس فقط لأنّه المُطّلع على أسماء أعضائه ، بل أيضاً لأنه يُمثّل ، بالنسبة إليها ، المتولّي للجهاز الذي يخترقُ جهازها الماليّ الخاصّ .

ثم أنّ الذي يبدو أيضاً ، أنّ بادرة الإمام في هذا الشأن لم يكُن من الممكن إبقاؤها طيّ الكتمان . بل من الضروري نشرها بين الشيعة على أوسع نطاق . كيما يتمّ الشّروع في العمل بها . لذلك ، فيما نحسب ، انتشر خبرُها بسرعة فائقة ، مع نشر أمر الإمام بالبدء في جباية الخُمس . على أيدي وكلائه المُنتشرين في الاقطار .

من هنا ، فما من غروٍ ولا من عجبٍ ، في أنّ السُلطة قد رأت في السياسة الماليّة الجديدة للإمام ولشيعته تهديداً وُجوديّاً حقيقيّاً لها . خصوصاً وأنّه نظامٌ يتجاوز بمسافةٍ طويلة ، في كيفيّته وفي نوعيّته ، النظامَ العريق الذي للدولة

، المبنيّ في أصل الشّرع على الصّدقة (الزكاة) . بل أيضاً وبالأخص ، إن نحن أخذنا بعين الاعتبار حجمَه ، ما قد يترتّبُ على فرض الخُمس أو يُقصَدُ منه . ضرورةَ أنّه حين يلجأ تنظيمٌ قويّ إلى تدبيرٍ بهذا الحجم ، على الرغم من أنّه يعرفُ أنّه تحت المُراقبة المُشدّدَة ، وما قد يترتّب عليها من مخاطر ، فذلك قد يعني ، على الأقلّ ، أنه يُهيّء لعملٍ كبير، يقتضي تمويلاً من حجمه . ويقتضي من السُلطة بالمقابل عملاً مناسباً ، من ضمن منطقها ، وما في وُسعها أن تفعل ، لحسْم الأمر بنحوٍ ما قبل أن يتفاقم . فلجأت إلى اغتيال رأس التنظيم ومُبتدع تغذيته الماليّة الجديدة .

لذلك فإننا نرجّح أنّ السبب وراء الوفاة المُفاجئة والمُبكّرة للإمام الجواد (ع) ليس إلا الاغتيال بالسُمّ على الأرجح . وعلى مثل هذا الرأي أكثر مصادرنا . التي تنسب فعل الاغتيال إلى زوجته أم الفضل إبنة المأمون ، الأمر الذي ما من سبيل إلى إثباته أو نفيه . لكن لاريب في أنه ، على كل حال ، قد تمّ بأمرٍ من الخليفة المعتصم .

الفصل الرابع

فترة الإعداد للمستقبل

(تمهيـد)

كل خطوةٍ إلى الأمام في أعمال الأئمة السابقين يُمكن ، بل يجب ، الرؤية إليها بوصفها تنظر أيضاً إلى المستقبل بدرجةٍ ما أو بغيرها . الأمر الذي يجعل من عنوان هذا الفصل مُفتقراً بشدّةٍ إلى التحديـد ، كيما نُميّز بين ما هو آني ، وبين ما هو مستقبلي .

فلنقُل إذن ، في سبيل التحرّرُ من هذا الالتباس ، أنّ كل ماهو ناظرٌ إلى الحاضر هو ضمناً وبالضرورة ناظرٌ أيضاً إلى ما سيأُول إليه في المستقبل ، أي إلى مُعطاه في الزمان الآتي . وإلا كان قصير النظر . وتلك صفةٌ قاتلة في أي قرارٍ من نوعه .

من ذلك مثلاً بادرةُ الإمام الصادق (ع) التاريخيّة في التأسيس للعمل التنظيمي السّرّي . الذي عرفنا فيما فات أنّه قد تطوّر بسرعة وقوّة في المستقبل القريب ، بحيث فرض نفسه بقوّة على السُلطة وسياستها ، كما رأينا في عهد حفيده الإمام الرضا (ع) . ومحاولات المأمون الحثيثة استرضاءَه وإغراءَه بكلّ وسيلة ، لينقل نشاطه إلى العلن ، بوصفه الخليفة القادم بعد وفاة الخليفة الحالي المأمون نفسه . وبذلك يكون قد أوحى إليه بالمعمول أنّ العمل السري قد حقّق غاياته كاملةً غير منقوصة . ثم في إضافة ابنه الإمام الجواد (ع) جباية الخُمس من فاضل نفقة كلّ مؤمن ، على سبيل المُساهمة من كلٍّ منهم في الأعباء الماليّة المُتنامية للتنظيم ، مع اتساعه وتعدّد مؤسساته .

ومن الواضح أنّ تلك التدبيرات والمبادرات جميعها هي ذات صفةٍ آنيّة. لكنّها أيضاً ذات مرامي مستقبلة غير خفيّة .

لكنّ ما نودّ التأكيد عليه الآن ، أنّه مع اقتراب نهاية فترة الإمامة وعملها ، المُقرّرَة سلفاً في اثني عشر إماماً ، في نصوصٍ مشهورة وموضع تسالُمٍ عامٍّ عليها ، طفقت تدبيرات ومبادرات الإمام العاشر الهادي (ع) تأخذ صفةً مُستقبلة قويّة وواضحة في مراميها . في سبيل بيانها عقدنا هذا الفصل .

———

الباب الأول

الإمام علي بن محمد الهادي (ع)

(220-254هـ/835-868م)

(توطئة)

وُلد الإمام الهادي (ع) في واحةٍ أو مزرعةٍ كانت بجوار "المدينة" ، على ثلاثة أميالٍ منها (أي ما يقلُّ قليلاً عن الكيلومترين) ، عُرفت باسم "صَرِيا" أو "صِريا" . كان جدّه الإمام الكاظم (ع) قد اتخذها سكناً له ، بفضل وجود بئرٍ أو نبعٍ غزيرٍ فيها ، ربما لأنها توفّر له قسطاً من الخصوصيّة . كان بأمس الحاجةٍ إليها في عمله على قيادة التنظيم السّرّي ، في ظلّ مراقبة أجهزة السُلطة إيّاه ، وسعيها الدّائب على كشْف أسرار التنظيم الذي يُديره وكشْف رجاله . ويبدو أنّ المزرعة قد هُجرت فيما بعد ، طيلة المدة الطويلة التي قضاها في السجن حتى وفاته فيه .

والظاهر أن إقامة الهادي (ع) في مسقطه لم تطُل كثيراً ، وأن المزرعة قد درست بعد أن جفّ ماؤها . بشهادة أننا لسنا نجدُ لها ذكراً في الكُتُب الكثيرة المعنيّة بالبلدان وشؤونها . ولذلك فقد رأينا الإمام الفتى ينتقل أو يُنقل محل إقامته إلى "المدينة" . حيث سرعان ما حُلّت مشكلة إمامته على صغر سنّه ، بالنحو الذي حُلّت به مشكلة إمامة أبيه المُشابهة من قبل . أي بفضل المؤسّسة القويّة والمُتمرّسة للتنظيم ، التي كان من قوّة فعلها وحضورها أنّها طوّرت الإمامة إلى مؤسّسة تدور حول الإمام وبإشرافه ومُبادراته وتوجيهه . وسرعان أيضاً ما ظهرت في "المدينة" مخايلُ قدرته الإداريّة الفذّة ، في القبض بيدٍ من حديد على مؤسّسات التنظيم المُعقّد والواسع الانتشار ، وإدارتها بكامل الأهليّة والجدارة . وعلى هذا النحو أمضى في "المدينة" ما يزيدُ قليلاً على العشر سنوات التالية من

عمره القصير .

حنى أتى يومٌ تنبّه فيه الخليفة الجديد جعفر بن المعتصم ، المُلقّب بـ المتوكل على الله (232-247هـ/846-861م) ، أو نُبّه ، على ما تقوله بعض المصادر، إلى خُطورة بعض مايجري بقيادة الإمام ، انطلاقاً من "المدينة" . فكان أن استدعاه استدعاءً مُهذّباً إلى عاصمته "سامرّا" ، ابتغاءَ أن يكون تحت عينه ، في وضعٍ أشبه ما يكون بالإقامة الجبريّة . لكنّ الذي تبيّن فيما بعد ، أنّ ذلك التدبير كان في صالح الإمام وضُروب نشاطه . إذ منحه بيئةً متنوعة تضجّ بالحركة ، خلافاً لبيئة "المدينة" المحدودة والبطيئة الإيقاع ، بحيث تسهل مراقبتها . ومن الغني عن البيان أن هذه الشروط المدينيّة أنسبُ بالعمل السّرّي . كما سنراها بعد هذه التوطئة . وعلى ذلك مضت العشرون سنة الأخيرة من عمر الإمام . إلى أن توفي ودُفن فيها .

تلك هي السيرة السّطحيّة السّاذجة للإمام ، سُقناها على سبيل المعلومات . إعداداً للقارئ إلى الدخول في الغرض المقصود . ألا وهو عمل الإمام فيما يتناسب مع موقعه في سلسلة الأئمة وزمانه . حيث سنلاحظ أنّ سيرته العملانيّة تستقرّ على قاعدتيَن :

ـــ القاعدة الأُولى : جملة إنجازات الأئمة السابقين ، بعد أن باتت مكاسب ثابتة . وبالخصوص منها الإنجاز التاريخي الأخير البالغ الأهميّة لأبيه الإمام الجواد (ع) . حيث أمر ونظّم لأوّل مرّةٍ جبايةً إلزاميّةً شبه ثابتةً ، مادتها من خُمس فاضل نفقة السنة لجميع المؤمنين . كيما تقوم بماليّة التنظيم الشيعي ، الذي بات في زمانه دولةً عميقة بكلّ ما للكلمة من معنى . فأتت الجبايةُ الإلزاميّة لتكون بديلاً عن أو مُتمّماً لأسلوب لتبرعات والهبات الطوعيّة ، التي كان المؤمنون سابقاً قد يهبونها لصندوق التنظيم ، بشخص الإمام أو بأحد

وكلائه الكثيرين . بالإضافة إلى خُمس المغانم الضئيلة المردود .

لكن هذه بمجموعها لم تكن تُشكّل مورداً ثابتاً ، بحيث يمكن أن تُبنى عليها خطّة عمل ، بما تقتضيه ممّا نُسمّيه اليوم (ميزانيّة) ، أي خطّة للجباية والصرْف مُنتظمِيَن بحسب الفرْض . أمّا الآن ، وبفضل بادرة الجواد (ع) الذّكيّة ، والاستجابة الفوريّة لها في عامّة الاقطار، فيما يبدو ، فقد حصل تغييرٌ أساسي في العمل ، التقى مع فترة إمامة الإمام الهادي (ع) . سيكون علينا أن نقرأه فيما سيأتي إن شاء الله .

ــ القاعدة الثانية : إنّ الإمام كان يُدركُ جيّداً ولا ريب ، أن المشروع المَنوط بالإمامة بعد النبوّة والتنزيل ، كان يقتربُ من النهاية المحتومة القادمة للفترة العلنيّة من الإمامة (260-10هـ/873-631م) . لِما هو معلومٌ سِبقاً وسلفاً لدى الكافّة أن عدد الأئمة "من قريش" إنما هو اثنا عشر . وإن هم سُمّوا في النصوص بـ "خلفاء" ، باعتبار أنّهم يخلفون النبي ، ويملأون الفراغ الذي حصل بوفاته . ولذلك فقد كان على الإمام العاشر بالدرجة الأُولى ، أن يُعدَّ شيعته لليوم الذي سيكون عليهم أن يتدبّروا فيه أمورهم بأنفسهم . الأمر الذي بات القارئ يعرفُ أنّ العملَ عليه كان قد بدأ شيئاً فشيئاً على يد الإمام الصادق (ع) ، بحضوره الفكري الخصْب ، وبتأسيس العمل والجسم التنظيمي . ثم تمّت متابعته على يد الأئمة التالين ، خطوةً إثر خطوة ، وإنجازاً على إنجاز . وبهذه الوسيلة انتقل التشيّع الحصْري لأهل بيت النبي ﷺ من موقع المهزوم والمُعطّل صبيحة وفاته ، إلى موقع الحضور القوي فكرياً وسياسياً واجتماعيّاً ، يوم تسنّم الهادي (ع) منصب الإمامة (220هـ /835م) . أي بعد زهاء ما يزيدُ قليلاً على قرنين من الزمان من بداية العمل الدّائب عليها .

السؤال الآن ، بعد هـذا البيان للمُحرّكات الأساسيّة لسيرته العملانيّة :

ماذا عمل الإمام على سبيل إعداد أمّته للأيام الآتية ؟

والحقيقة أنّنا كنّا قد استوفينا ما عندنا على السيرة العملانيّة للإمام في كتابنا المطبوع (الإمام الهُمام علي الهادي (ع)). وبالعودة إليه وجدنا أن ليس عندنا ما نُضيفه عليه أو نُعدّله منه . لذلك فإنّنا سنقتبس منه ، بالمقدار الذي يفي بالجواب عن السؤال .على أن يعود القارئُ الطُّلعة ، الرّاغب بمزيد تفصيل ، إلى الأصل الصفحات 130 ــ 219 .

(1)

أوّلُ ما ينبغي الكلام عليه في هذا الباب هو، طبعاً ، عملُ الإمام التبليغي في العقيدة والأحكام والعبادات . وهو بابٌ شاسعٌ . سنتناول منه في هذه الفقرة البابيَن الأخيريَن (الأحكام والعبادات) . تاركين الباب الأول (العقيدة) لعناوين متفرّقة تالية وفق الإشكاليّة ، لأنّها تدخل في قلب المُعترَك الفكري العالق يومذاك وبلباله ، الذي ينبغي أن نمنحه الاهتمام الذي يستحقّه . وطبعاً أيضاً علينا أن نأخذَ بعين الاعتبار الظّرف الصّعب الذي كان يعملُ فيه عملَه التبليغي ، تحت المراقبة الشديدة . خصوصاً في فترة "سامرا" ، الأطول والأكثر خصوبةً من سيرته .

فكيف تسنّى له أن يقوم بعمله التبليغي في ذلك الظرف العسير ؟

الجواب : عَبْرَ نظام البريد الداخلي البارع والشامل للتنظيم السّرّي . الذي تدلُّ الدّلائل الجمّة على أنّه وصل إلى أقصى كفاءته في زمانه وعلى يده . بحيث بات في وسع أي ولي من أوليائه أن يُحرّر رسالةً للإمام ، يودعها ما أشكل عليه . ليعود إليه الجواب ، موشّحاً بتوقيع الإمام .

تلك الأسئلة وما عنها من أجوبة سرعان ما كان يتلقّفها رُواة الحديث ، حفظاً وروايةً ، لتغدو على أيديهم وثائق ثمينة . عنوانها "كتبتُ" .....الخ. إن

كان الحديث عن الرّواي الأول . أو "كتب" ... الخ. إن كان عن الراوي الثاني . ما نزال نقرأها في المجاميع الحديثيّة . مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنّ ما قد وصلنا منها هو غيضٌ من فيض المجموع الحقيقي . لِما نعرفه من أنّ ما وصلنا منها بالفعل إنّما هو فقط ما صحّ لدى أرباب تلك المجاميع ، بحسب سنده بالدرجة الأُولى ، وربما لاعتباراتٍ أُخرى لا نعرفها . وهو أقلّ بكثير من المادة الأولية التي انتخبوا منها ما أثبتوه في مجاميعهم . ما يدلّ على الحجم الكبير الحقيقي لهذه المراسلات ، ذات العلاقة بالعمل التبليغي الذي كان يتمُّ على يد الإمام الهُمام ، على الرغم من كلّ الموانع والقيود .

ولن تكمل هذه الصورة لدينا إلا بأن نُضيف ، إنه بنتيجة الرّصد المكاني للرُّواة الأُوَل عن الإمام ، عن طريق الكَتْب غالباً ، ينتمون في المنطقة العربيّة إلى "سامرّا" و"بغداد" و"البصرة" و"الكوفة" و"المدينة" و"الانبار". أمّا في المنطقة الفارسيّة فإلى "إصفهان" و"نيسابور" و"همَدان" و"الرّيّ" و"بسا" و"الديلم" و"مرو" و"خراسان" و"الطالقان" و"قزوين" و"كاشان" و"الاهواز" و"جرجان" و"الدينور" . الأمر الذي يدلُّ على أنّ الشبكة التي كانت تعمل في خدمة التواصل بين الإمام وأوليائه كانت من السّعة بما يفوق كلَّ تصوّر .

ولولا أن المعلومات التفصيليّة عن تلك الشبكة وعن نشاطه بواسطتها قد وصلتنا عن طريقٍ مؤكّد ، لقُلنا أنّ ذلك أمرٌ غير معقول .

(2)

ذلك فيما يعود إلى ما يمكن أن نُسمّيه الجانب الإيجابي من العمل التبليغي للإمام .

لكن كان ثمّة إلى جانبه وجهٌ آخر من العمل ، يجب اعتباره تبليغياً أيضاً ، وإن هو رمى إلى حماية القاعدة المؤمنة من أسباب الضلال ، أو إلى

الحيلولة دون هدر الجهد الفكري في غير النافع . ومن هما يُمكن أن نُسمّيه التبليغ السّلبي .

في رأس الجانب الأوّل الغُلو في الأئمة . بنسبة صفاتٍ غير بشريّة إليهم . وهو داءٌ مُزمن . لم يكُن في عهد الإمام قد غدا ظاهرةً شعبيّة ، كما سيحصل فيما بعد . بل كان عَرَضاً من أعراض الفساد ، الذي يُمكن أن يُصيب أيّة جماعةٍ داخل تنظيمٍ عاملٍ واسع . وذلك بأن يعمدَ أحدُ هؤلاء الفاسدين إلى الحصول على مكاسب شخصيّة . أحياناً عن طريق منح أنفسهم صفةً خاصّة داخليّة ، يزعمون أن الإمام ، بما له عندهم من صفةٍ إلهيّة مزعومة ، مثلاً ، قد خصّهم بها . بأن زعموا أنّه قد اصطفاهم دون سواهم ، ليكونوا الوسيلة الوحيدة بينه وبين الناس ، تحت عنوانٍ يتردّد كثيراً في خطاب هؤلاء، هو أنّه "باب" . أي ما يعني أنه يجب أن يمرّ المؤمنون عبره كيما يصلوا إلى الإمام ، حيث يبتزّونهم . وهؤلاء أشخاصٌ معروفون . كان الإمام يصفهم بما يستحقّون ، ويُحذّرُ منهم .

وقد بلغ بأحد هؤلاء الفاسدين أن هدّد الإمام بكشف أسرار التنظيم ورجاله للسلطة إن هو لم يسكت عليه . بل وقصد "سامرا" بالفعل ، على بُعد الشّقّة ، قادماً من بلده "قزوين" ، مُعلناً أنّه سيُسقط الهيكل على رؤوس الجميع ، وليكن مايكون .فأمرالإمامُ أمراً عامّاً بقتله ، وبالفعل نُفّذ الأمر في اللحظة الأخيرة ، قُبيل دخول الرجل القصر . ومن الواضح أنّ هذا الأمر من الإمام هو حالةٌ فريدة ، لم يكُن منها بدّ ، في ظل الخطر المُحدق بالتنظيم السّرّي ورجاله .

ومن الآثار الباقية من ذلك المُعترِك ، نصوص بعض الرسائل التي كان الإمام يوجّهها حيث يلزم ، تحذيراً من هؤلاء . وهذه نجدها مع أمثالها من نصوص الحديث .

(3)

فيما يخصّ ما سمّيناه "التبليغ السلبي" ، الذي قلنا أنّه يرمي إلى حماية القاعدة المؤمنة من أسباب الضلال ، أو إلى الحيلولة دون هَدْر الجهد الفكري في غير النافع ، نجدُ مجموعةً من العناوين التي راج البحثُ عليها ، وافترق الناسُ عليها ، في زمان الإمام ، دون ضرورة . وما هي في الحقيقة إلا عرَضٌ من جملة الثّمرات البائسة للفوضى الفكريّة ، التي عانى منها المجتمع الفكري في "بغداد" يومذاك ، نتيجة تغييب المرجعيّة الحصريّة للكتاب والعترة ، المؤسّسَة في الكتاب والسُنّة الثابتة.

ومن تلك العناوين البحثُ الذي دار على إمكان أوعدم إمكان رؤية الإنسان لله تعالى رأيَ العين . مثلما يرى غيره ممّا هو قابلٌ للرؤية من الأجسام.

هذه المسألة لسنا نجدُ تاريخاً سابقاً لها في الإسلام وفي الجدل الإسلامي . بل برزت فجأةً من حيث لا يتوقّع أحد ليدور عليها الخلاف . والظاهر أنّها تسلّلت إلى الوسط الفكري الإسلامي يومذاك ، وبالخصوص إلى أهل الحديث وإلى الأشاعرة من أهل الكلام ، من نقاشٍ مُوازٍ دار بين المسيحيين في "بغداد" . حيث ذهب اليعاقبة منهم إلى إمكان الرؤية . ومن المعلوم أنّ هؤلاء كانوا على اختلاطٍ تامٍ بالنخبة المُثقّفة في"بغداد" ، فمن الطبيعي أن يتأثّر هؤلاء بهم بنحوٍ أو غيره .

المُهم بالنسبة إلينا الآن ، أنّ الإمام نهى عن الخوض في النقاش العالق على المسألة . لأنّه مبنيٌّ على فرضيّةٍ باطلة ، هي وجود فراغ (هواء) ، بحسب العبارة المنسوبة إلى الإمام ، بين الرّائي والمَرأي . أي أنه بالنتيجة يتعارض مع مفهوم الوجود الكلّي المُطلق لله سبحانه .

ومن تلك العناوين أيضاً وأبرزُها مسألة خلق أو عدم خلق القرآن . التي تتساءل : هل القرآن مخلوقٌ لله تعالى ، أوجده بعد أن لم يكُن ، أم هو أزلي قديم الوجود غير مسبوقٍ بالعدم كخالقه ؟ وهي من المسائل التي دار عليها نزاع طويل ، عنيفٌ أحياناً . ومن الواضح أنّها لا تقلُّ غُربةً وغرابةً عن سابقتها .

والظاهر أنّ المسألة ، كسابقتها، قد تسلّلت إلى الوسط الفكري الإسلامي من اليهوديّة والنصرانيّة . حيث قال اليهود بقِدَم التوراة ، وقال المسيحيّون بقِدَم الكلمة ، يعنون بـ "الكلمة" المسيح . ثم أنّها مُنحت بعد قليل بُعداً سياسيّاً في الإسلام ، بُني عليه اضطهاد ثم اضطهادٌ مُقابل . ممّا بينّاه بالتفصيل في أصل هذا الإيجاز .

والحقيقة أن أقلّ ما يُقال على هذا النزاع أنّه عبثٌ في عبث . ما من مُقتضٍ له . ولا يمكن أن يصِلَ إلى نتيجة . أي أنّه في أحسن الأحوال تفريطٌ بالطاقة الفكريّة للأُمّة . رمى منه أهلُ السياسة إلى شيء . ورمى منه أهلُ الحديث إلى غيره ، ورمى منه أهل الحكمة والكلام إلى ثالث .

من هنا ، وكما هو مُتوقّعٌ ، فإنّ الإمام الهادي (ع) نهى أولياءه عن الخوض في هذا النّزاع . تحت عنوان أنّه بدعة لامقتضي لها ، حتى في مُجرّد طرْح السؤال .

(4)

الباب الثالث الذي أولاه الإمام الهادي (ع) عنايةً خاصةً ، من ضمن سعيه لإعداد شيعته لليوم المحتوم الآتي ، أي بعد انتهاء فترة الحضور العلني للأئمة ، حيث سيكون عليهم إدارة شؤونهم بأنفسهم ، هو تعزيز بعض الشعائر ذات الصفة العباديّة ، وتُقام جَماعيّاً .

وذلك فيما يبدو لنا لغرضيَن اثنيَن :

ـــ الغرض الأوّل : العبادة بذاتها ولذاتها ، بوصفها وسيلةٌ المؤمن لخطاب مولاه والتّقرّب إليه . ونخصُّ منها هنا الأدعية المنصوصة لأوقاتٍ مباركةٍ معلومة . بما قد تتضمّنه الصحيحة الصدور منها من معاني عرفانيّة سامية وعقائد ومفاهيم ضروريّة . ما من ريبٍ في أنّ نشرها والتأكيد عليها يُعزّز روح الجماعة ، التي سيكون الشيعة في أمسّ الحاجة إليها في المسقبل القريب .

والأمثالُ على ذلك كثيرةٌ جداً ، محفوظة في بعض مجاميع الحديث والكتُب المخصّصَة لنصوص الأدعية . شرط التدقيق من أصحاب الأهليّة في صحّة صدورها بالفعل عن الإمام ، بالإضافة إلى خلوّها ممّا قد لا يستقيم مع العقيدة الصحيحة منها. وذلك ، من أسفٍ ، كثيرٌ . حيث عمد أحدُ مُدّعي العلم إلى تدبيج أدعية ، نسبها زوراً إلى أحد الأئمة ، وضمّنَ بعضها عباراتٍ ومفاهيم لا تستقيم مع العقيدة الصحيحة .

والذي نظنّه ، بل نذهب إليه ، أنّ اهتمام الإمام بفنّ الدعاء المَنصوص ، وضعاً وتسجيلاً ونشراً ، هو الحاجةُ إلى وسيلة تواصُل فكري مع أوسع الجماهير. ومن هنا فإنّ على الباحث أن يقرأ نصوص تلك الأدعية بوصفها وعاء أفكار. بالإضافة إلى ما تحمله من طاقةٍ روحيّة .

ـ الغرض الثاني : التأسيس للزيارة الجماعيّة لضرائح الأئمة وبعض أصحابهم في "العراق" و"إيران" . غالباً في مواسم مخصوصة . مع الاهتمام بوضع نصوصٍ خاصةٍ ، تُتلى في كلّ زيارةٍ منها . ضمّنها غالباً عباراتٍ ومعلوماتٍ ذات علاقةٍ بسيرة المَزور . وبذلك باتت وسيلةً لتثقيف المؤمنين بسيرة أئمتهم .

أوّلُ تلك النصوص ، فيما وصلنا منها في المصادر ، هي زيارة الإمام الهادي (ع) مرقدَ الإمام أمير المؤمنين (ع) في "النجف"، المخصوصة بيوم

الغدير . أطلقها إذ جعل طريقه عليها ، في طريقه إلى "سامرا" ، يوم قصدها لأول مرّة ، بناءً على طلب المتوكّل . بحيث صادف أو جعل عروجه عليها في ذكرى يوم الغدير . وبذلك أسّس زيارة المرقد المُطهّر في هذه المناسبة وما يتلوه الزائرُ أثناءها . ونصّها الطويل غنيٌّ بالمعاني غنىً مدهشاً . حشد فيه الإمام مادةَ مُطالعةٍ شاملة بحقّ جدّه ، بوصفه صاحبَ البيعة في ذلك اليوم الأغرّ . وما يزالُ نصُّها يُتلى في المناسبة وغيرها حتى اليوم .

هذا إلى جانب الحثّ الخاصّ على زيارة مرقد الإمام الحسين (ع) في عدّة مواسم . ومرقد الإمام الرضا (ع) في "طوس" . ومرقد أبيه الإمام الجواد وجدّه الكاظم (ع) في الجانب الغربي من "بغداد" . وضريح العبد الصالح السيّد عبد العظيم الحسني في بلدة "الرّيّ" ، التي باتت اليوم من ضواحي مدينة "طهران" .

هذه الخطّة ، غير المسبوقة فيما يبدو ، تطرح سؤالاً ، عن مغزى وفائدة ومرامي تلك العناية الخاصّة من الإمام بزيارة المراقد المُطهّرة . في الظرف الذي عمل فيه . وقد بيّنّاه قبل قليل .

والذي يقود إليه التأمّل أنّه رمى من الاهتمام الخاصّ بشعيرة الزيارة ، مع دعمها بنصوصٍ مخصوصةٍ يتلوها الزّائر ، إلى أمرين اثنين :

ـ الأول : توظيف لحظة الزيارة ، بما يُرافقها من شحنة إنفعاليّة ، بما يعود بالنفع على المؤمن الزّائر . لجهة تعزيز علاقته بشخص صاحب الضريح . وضمناً بأصل الإمامة ، بوصفها مفهوماً ومصدراً للحقّ .

إن قيمة هذه الخطّة قد لاتبدو للقارئ اليوم بالقيمة الحقيقيّة التي تنطوي عليها . مثلما كانت عليه وقت صدورها وبواكير العمل بها . ذلك لأنّ المعرفة ذات العلاقة بالإمامة والأئمة قد تقدّمت اليوم كثيراً عمّا كانت عليه يومذاك .

وذلك بفضل هذه الشعائر وأمثالها . وطبعاً ، أيضاً بفضل الأعمال التأصيليّة التي توالى عليها المُحدّثون والعلماء والمصنّفون أثناء الزمان الطويل . وما كتابنا هذا إلا حلقةٌ في سلسلة طويلة من أعمال سلفنا الصالح في هذا الشأن .

من هنا فنحن لانرى إلا أنّ الإمام قد رمى بتثبيت هذه الشعيرة في وجدان المؤمنين ، إلا لتكون من زادهم المذخور لِما هو آتٍ . أي لليوم الذي ستغربُ فيه شمسُ الحضور العلني للأئمة . حيث سيكون عليهم أن يعتمدوا على قدراتهم وخبراتهم وتنظيماتهم الذاتيّة .

والذي يرى اليوم الحشود الهائلة من المؤمنين ، في مواسم الزيارات لمراقد الأئمة في "العراق" خصوصاً ، وما لها من أثرٍ إيجابي في غير مرفق ، لَيتفهّم جيّداً وبسهولة المرامي البعيدة ، لِما كان قد أسّسه الإمامُ الهادي (ع) قبل قرون .

ـــ الثاني : ثمّة منظورٌ في فعل زيارات المراقد المُطهّرة للأئمة يُذكّرنا ببعض مواصفات فعل الحجّ ومناسكه .

ذلك أنّ الحجّ هو، فوق كلّ اعتبار، عبادة واجبةٌ على المُستطيع . "ليذكروا اسم الله" .

لكنّه أيضاً ، بل ربما قبلُ من حيث الرُّتبة ، أي من حيث الاعتبار العملاني ، "ليشهدوا منافع لهم" . بشهادة ترتيب ذكر الـ "المنافع" في الآية ، متقدّمةً على "ليذكروا اسم الله" . أي بالنتيجة أنّ للحج مقاصد عباديّة لا ريب فيها . لكن ثمة أيضاً مقاصد أُخرى ذات مَرامٍ تنتمي إلى الاجتماع السياسي ومحرّكاته . ممّا قد يحصل بعضه عفواً بمجرّد اجتماع المؤمنين وتعارُفهم . لكنه سيكون أعظم نفعاً بكثير ، إن هم عملوا أيضاً على أن "يشهدوا منافع لهم" ، أي موضع شهادةٍ ونظرٍ وتباحث .

بالنسبة لشعيرة الزيارة ، خصوصاً من هذا المنظور، فإنّ علينا أن نلاحظ ، أنه في تلك الفترة المُبكّرة من تاريخ التشيّع ، كانت جماعاتهم وتجمّعاتهم عبارة عن جُزُرٍ متفرّقة في أنحاء المنطقة الفارسيّة الشاسعة ، وفي بعض أنحاء "العراق" وبلاد "الشام". الأمرُ الذي أدّى أحياناً إلى أن يأخذ تطوّر أوضاعها اتجاهات مختلفة ، بعضها بعيدٌ بدرجةٍ أو بأُخرى عن أصوله . كما حصل بالفعل للتشيّع التاريخي العريق في المنطقة الشاميّة . حيث نشأ ما سمّيته في بعض أبحاثي السابقة بـ "التشيّع الشامي" .

في حين أنّ مواطن المراقد في "العراق" بنحوٍ خاصّ ، ماعتّمت ، بفضل شعائر الزيارة ، أن غدت من أكثر المراكز السكانيّة الشيعيّة الجامعة ثباتاً وحيويّةً . وبالدرجة الأُولى من مواطن التلاقي والتعارُف بين المؤمنين القادمين من مواطن مُتباعدة .

ثم أنّ ممّا لاريب فيه ، أنّ مُدُنا كُبرى ، من حجم ومستوى وحضور مدينة "مشهد" في "إيران" و مُدُن "النجف" و "كربلا" و"الكاظميّة" في "العراق" ، إنّما نشأت جميعها فبفضل العامل الاجتماعي / السكاني والمعاشي القوي ، الذي بدأته حركةُ الزّائرين الدّائبة باتجاه ما فيها من مراقد . خصوصاً في المواسم الكبرى . وأكبرها وأبعدها أثراً زيارة الأربعين لمرقد الإمام الحسين (ع) . حيث يحصل بين الزّائرين فعلُ اندماجٍ غني ، لا يمكن أن يحصل با لغنى نفسه بأيّ وسيلة أُخرى .

والكلام ينجرُّ هنا إلى مجموعةٍ من المراقد في "العراق" ، أقلّ أهميّةً بكثير ، ينتسب أصحابها إلى فروع السلالة الُمطهّرة . أعرفها قرية "بلد" التي تضمّ ضريح السيّد محمد أخ الإمام الهادي (ع) . وهي قديمة ، يبدو أنّها ، هي أيضاً ، قد نشأت ، مثل كثيرٍ من أمثالها ، حول الضريح .

المهم بالنتيجة أنّها جميعها تحمل بصمات وتوقيع الإمام الهُمام علي الهادي (ع) . التي رمى منها إجمالاً إلى تعزيز التواصل بين الشيعة في مختلف الاقطار ، على قاعدةٍ واسعةٍ من المعالم ذات القدسيّة لديهم .

——

الباب الثاني

الإمام الحسن بن علي العسكري (ع)

(254-260هـ/868-873م)

(قبل المقصود)

لقب "العسكري" هو نسبة إلى "العسكر" ، الاسم الأول للتجمّع السُكاني ، الذي حمل فيما بعد ولا يزال اسم "سامرّا" . لأنه كان في بداية نشأته أشبه بثكنة عسكريّة لجُند المتوكل .

ولنلاحظ في البداية أنّ الإمام العسكري (ع) هو الإمام الوحيد الذي حمل اسم البلد الذي عاش فيه . وما ندري سببَ تخصيصه بذلك دون أبيه . مع أنّ هذا قضى الشطر الأكبر من عمره في "العسكر" . ولعلّه إنّما لأنّ الابن دخلها طفلاً كما سنعرف ، أي قبل أن يكتسب مواصفات شخصيته ليؤخذ منها اللقب المُميّز له .

والأمرُ في نفسه هيّن . لكن لم يكُن من بدّ من طرح السؤال على الأقلّ ، لِما في الأمر من غرابةٍ ، بالقياس إلى غيره من الأئمة .

وُلد في "المدينة" سنة 232 هـ / 864 م على الأرجح . وغادرها سنة 234 هـ / 866 م إلى "سامرا" بصحبة أبيه ، يوم استدعاه المتوكل إليها ، كما عرفنا من سيرة الأب فيما فات . ثم أنّه لم يرَ مسقط رأسه بعد ذلك أبدا . بل قضى كلَّ عمره القصير في "سامرّا" . ولم يُذكَر على الإطلاق أنّه غادرها . وذلك أمرٌ مفهومٌ ، بالنّظر إلى غاية السُلطة من وراء ما هو أشبه بضرب الإقامة الجبريّة عليه ، كما كانت على أبيه من قبله ، كيما يكونا دائماً تحت عينها

اليقظة .

ومع ذلك نقول ، إنّ الخلفاء المُتوالين المعتز (252-255هـ / 866-868م) المُهتدي (255هـ/ 868م) والمعتمد (256هـ -279هـ/ 869-892م) ، الذي توفي الإمام في زمانه ، لم يكونوا لَيجرأون على النيل منه علنا بسوء . ذلك لأنهم كانوا ، إلى جانب ضعفهم قبال العسكر التركي ، المُمسك بكافة مفاصل وتلابيب الدولة ، يعرفون جيّداً قوة التنظيم الشيعي السّرّي الكبيرة . التي لن تسكت على أي ما قد ينال إمامهم بسوء على أيديهم . وربما كان أمامهم أُنموذج قتْلة المتوكل قبل بضع سنوات ، على أثر ما أنزله بمرقد الحسين(ع) من تخريب وإعفاء .

ولا عبرة عندنا إطلاقاً بما تقوله بعض كُتُبنا ، التي تعتمد النقل الأعمى من المصادر دون تبصُّر، على اضطهاده على يد السلطة العبّاسيّة وجلاوزتها ، بإيداعه السجن تارةً ، وبالعزم إلى حدّ الأمر بالفعل بقتله أُخرى . بل إنّنا سنرى أنّه كان يؤدّي أعمالَه في قيادة التنظيم ضمن الحدّ الأدنى الضروري من السّرّيّة. في ظلّ ضعف اكتراث ، بل بالأحرى عدم القدرة على الاكتراث ، من قادة العسكر التركي بهذا الشأن . وهم الذين كانوا غرباء تماماً عن الشأن الثقافي المحلّي وبلباله ، بكافة وجوهه .

هذا ، كما أنّنا ، بالمقابل ، نجدُ من الأخبار ما يدلُّ على أنّ من كبار رجال الدولة مَن كان يتعامل مع الإمام جهاراً بكامل الحفاوة والإجلال والتقدير .

ونحن لسنا نُخفي أنّنا نميلُ بقوّة إلى الإخذ بهذه الأخبار ومثلها . لأننا نراها أنسب بموقع الإمام الشّخصي العالي لدى الكافّة ، بالإضافة إلى قوة شيعته ، في مقابل الضعف الشديد للدولة . بحيث نرى أنّ من المُستبعَد جداً أن يسكتَ الجميع على مثل تلك التصرفات المزعومة ، التي لامُقتضي لها . في ظلّ

السلوك العاقل للإمام ، الذي لم يستغلّ إطلاقاً ضعف الدولة ليؤسّس ، أو ليعملَ على تأسيس السُلطة لنفسه . كما حاول في زمانه الزّيدي الحسن بن زيد العلوي في "طبرستان" ، وصاحب الزنج الزّيدي أيضاً (؟) علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد العلوي في "العراق" ، الذي ارتكب صنوف المذابح ، وأحرق المُدُن والقرى ، وغير ذلك من الفظائع المهولة .

(1)

ممّا لا ريب فيه ، أن وضْعَ الإمام العسكري (ع) في قيادة وإدارة أُمور الشيعة ، كان في الغاية من الدّقّة ، بعد أبيه العظيم . شأن كل الذين قد يأتون بعد عُظماء القادة .

فماذا يستطيع شابٌّ مثله في مُقتبل العمر أن يفعل ، في ظلّ القيادة الكُلّيّة الحازمة والانجازات الكبيرة التاريخيّة لسلفه وأبيه ، في غير ميدانٍ ومرفق . إلا أن يُتابع خطّةَ الأب في رعاية شؤون شيعته ، عبر المؤسسات والمرافق القويّة ، البالغة التنظيم والواسعة الانتشار ، التي كان الأبُ قد أتمّ وأحسن بناءها ، مؤسّسةً مؤسّسة ، ومرفقاً مرفقا .

هنا علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار أمراً إضافيّاً ، هو ما نعرفه من التّزايد الدّائب ، ابتداءً من عهد الهادي (ع) ، لعديد الشيعة في المنطقة الفارسيّة وفي "العراق" ، بل وربما في "مصر" و"اليمن" و"الحجاز" أيضاً ، بفضل تلك المرافق والمؤسسات . التي أضافت إلى جاذبيّة التشيّع بذاته ، عاملَ جذْبٍ آخر ، هو الرّغبة الطبيعيّة بالانتساب إلى جماعةٍ تمتاز ، عن كلّ ماسواها في كلّ أقطار العالَم الإسلامي يومذاك ، بحُسن التنظيم ، وببذْل الرعاية لمَن يستحقّها . في مقابل الفوضى السياسيّة الشّاملة الضّاربة أطنابها ، وسيطرة القسوة ، والافتقار الشديد إلى الحقوق الأساسيّة للإنسان .

كلُّ ذلك ، فضلاً عن عامل جذبٍ إضافي أيضاً ، هو اتساع نشاط وحجم الجباية الماليّة للأخماس ، التي نعرف أنّ نظامها وتنظيمها قد بدأ على عهد وبفضل البادرة التاريخيّة لجدّه الإمام الجواد (ع) . ثم اتسعت واكتسبت صفة الجهاز الاحترافي في عهد أبيه . بحيث باتت الأموال تتدفّق الآن على الصندوق المركزي، وعلى وكلاء الإمام في "سامرّا"،وفي مختلف الأقطار. ليجري صرفها بإشرافه ، على مختلف الشؤون عامّةً وخاصّة ، بما يعود بالفائدة على أوضاع شيعته حيث هم .

(2)

ثمّة أخبارٌ كثيرة ، في مختلف المصادر ، على هذه الحركة الماليّة الواسعة . منها ما يُبيّن مصادرها وأحجامها وأنواعها . ومنها ما قد يُبيّن وسائل حركتها وتحريكها ، بحيث تبقى مكتومة ، من المصادر إلى الصناديق ، ومنها إلى مواطن الصّرف .

في هذا السّياق يبرز اسم شخصٍ امتاز بالبراعة في هذا العمل ، هو عثمان بن سعيد العَمْري ، المُلقّب في الأخبار بـ "السّمّان" ، لأنّه كان يتّجرُ بالسّمن. لكنّه كان من كبار المُحيطين بالإمام في "سامرّا". وكان يوكلُ إليه قبض الأموال ، التي كانت قد تُحمَل إليه من مختلف الاقطار . كما كان هو من جانبه يتخذُ من مهنته غطاءً لأنشطته وأنشطة الشيعة الماليّة ، في سبيل التسديد الآمن لِماعليهم من حقوق . والآخر المُلقّب بـ "القطّان" ، لأن تجارته كانت بالقطن . فكان يستفيد بإخفاء الأموال التي تحت يده في لفائف القطن .

وممّا هو كبير مغزى على التضامن الشيعي القوي في هذا الشأن . أن من الناس في مختلف البلدان مَن كانوا يعرفون موقع ومهامّ العَمْري . فكانوا إذا أرادوا أن يحملوا ما عليهم للإمام ، أخطروه فأرسل مَن يقبض منهم ، ليُخفيه في

جراب السمن وزقاقه . وبهذه الوسيلة كانت تصِلُ بأمان إلى مقصدها .

ثم أنّ من الأخبار ما قد يدلُّ على أن الإمام كان يوعزُ لمَن يأتيه ليُسدّد ماعليه بأن يدفعها إلى عثمان نفسه ، وربما في بعض الأحيان إلى غيره . الأمر الذي قد يُفهم منه أنّه كان يتحاشى قبض ما يُحمل إليه من أموال بيده . ومن الواضح عندنا أنّ الغرض الأساسي من هذا التدبير ليس إلا تعزيز ذهنيّة التنظيم ، بوصفه المؤسّسي . ربما ابتغاء أن تكون من وسائل إعداد المؤمنين لليوم الآتي عن قريب ، حيث تغيب شخص الإمامة ، وتبقى المؤسّسة .

كما أن منها ما يدلُّ على أنّ من أهل أحد البلدان مَن كانوا يجمعون من الأفراد من أهلها ما عليهم . ثم يحملونها دفعةً واحدةً إلى الصندوق المركزي حيث تُسدّد إلى مِن يُشير إليه الإمام .

ومن ذلك أيضاً أنّ جماعةً وردت إلى حيث الإمام تحمل مائةً وستين صرّة من الذهب والفضّة . يبدوأنّها حصيلة ما كان في ذمّة مائةٍ وستين شخصاً من الخُمس . وأن جماعةً من أهل مدينة "جرجان" في "إيران" وردت "سامرّا" ، على بُعد الشّقّة ، حاملة مبلغاً كبيراً من المال .

وفي ذلك دليلٌ قويٌّ على حالة وعي مُتقدّم لدى المؤمنين على المسؤوليّة الجَماعيّة تجاه القيادة المُتمثّلة بشخص الإمام .

وطبعاً لا بُدّ لنا هنا من أن نُشير هنا أيضاً بسرعة إلى جموع الصّرّافين ، الذين كانت تعجُّ بهم أسواق "الكوفة" و"سامرّا" خصوصاً . وهم الذين نعرف أن بعضهم ، بل ربما أكثرهم ، كانوا من أصحاب الأئمة . بل وكان بعضهم من رُواة الحديث عنهم . لكنّهم كانوا أيضاً ، في الحقيقة ، في خدمة التداول الآمن للأموال الشرعيّة جبايةً وصرْفا ، تحت ستار مهنتهم . وذلك عن طريق مُختلف الوسائل والتّقنيّات التي كانوا يُحسنونها . ومن ذلك أُسلوب التحويلات الماليّة

المُتداولة بين الصّرّافين بواسطة السّفاتج (ج : سفتجة ، وهي كلمةً فارسيّة) ، ما يُشبه الشيكات اليوم . التي تُغنيهم عن تناقُل النّقد المعدني ، وما قد ينطوي عليه من مخاطرجسيمة .

وغير ذلك من أخبار هذا الباب كثيرٌ جداً . وقفنا منه على ما يدلنا على بعض الطرائق الذّكيّة ، التي كان الإمام العسكري (ع) يسوسُ بها شؤون الناس في هذا المرفق الأساسي . وكيف كان الناسُ ، من جانبهم ، يُقابلونها بما يحسُنُ ويليق ويجب . ممّا قد لانجِدُ له شبيهاً ولامثيلاً في ذلك الأوان .

(3)

في الجانب العقلي للشيعة إبان عهد الإمام العسكري (ع) ، نجدُ مادّةً أوّليّةً خصبة من الأخبار . نظنُّ أنّها ما تزال بكراً . لم يُركّبها الباحثون في رؤيةٍ تاريخيّةٍ تليقُ بها ، كما سنعملُ عليه بمقدار الحاجة .

ونحن لم نُؤخّر الكلامَ على هذا الشأن عن الشأن التنظيمي ــ المالي الذي غادرناه ، إلا لأنّ هذا الشأن أبلغ وأقربُ أثراً في حياة الناس كافّة . وإلا فإنّ للعقل وحركته الرّشيدة من الشّرف ما ليس لغيره .

ومن الغني عن البيان بالنسبة للقارئ العارف ، أنّنا حيث نتحدّث عن حياةً عقليّةٍ ، أبطالها من الشيعة ، في ذلك الأوان ، فإنّ حديثنا سيكون ضمناً عن "قم" حصراً . ذلك لأن أغلب النشاط البحثي كان قد انحصر بها من قبل بمدةٍ طويلة .

والذي يُؤخذُ من جماع تلك الأخبار ، أنّ مدينة "قم" ، وإن يكُ صعودها قد بدأ من قبل بالتأكيد كما عرفنا ، فإنّها قد وصلت في عهد العسكري (ع) ، وبرعايته حتماً ، إلى قمّة حضورها النّوعي الباهر . وسيكون علينا فيما سيأتي إن شاء الله أن نُبيّن ذلك بما فيه الكفاية .

ومن المعروف لدى القارئ العارف ، أنّ "قم" غدت لمدّة قرنٍ من الزمان ، منذ أواسط القرن الثاني للهجرة / الثامن للميلاد ، حتى أواسط القرن الثالث / التاسع ، الحاضرة العلميّة الوحيدة في كل بلاد الإسلام قاطبة . تضمُّ جنباتُها أكبر أُسرةٍ علميّة في كل التاريخ الإسلامي قديمه وحديثه . وذلك كلّه بفضل بادرة الإمام الصادق (ع) في تأسيس الحياة العلميّة فيها . ثم بفضل الرّعاية التامّة لها من الأئمة التالين . الأمر الذي كُنّا قد بيّناه في غير كتابٍ من كُتُبنا . أوسعها لجهة رواية القصّة الأُعجوبة لتمصير "قم" ، ثم لجهة التعريف بالمئات من عُلمائها ومُحدّثيها (رجال الأشعريين من المُحدّثين وأصحاب الأئمة) . وهو مطبوع . ثم أنّها وصلت إلى قمّة حضورها في عهد الإمام العسكري (ع) ، كما قلنا. لكنّها في أواخر عهده دُمّرت تدميرا . وشُرّد الباقون من علمائها ومُحدّثيها . بحيث غدت وغدا مجدُها الأثيل من الغابرين ، وعلى ذلك مضت قرون . إلى أن أعاد إحياءها في زماننا الشيخ عبد الكريم الحائري سنة 1340 هـ / 1921م . وما تزال وستبقى إن شاء الله .

لسنا نملك معلوماتٍ وافيةٍ عن وجوه رعاية الإمام العسكري خصوصاً لـ "قم" ومشروعها العلمي ، وذلك :

ــ أولاً : لأن أعماله في هذا السبيل ، مهما تكُن خصوصيّتها ، هي حلقةٌ في سلسلة أعمال أسلافه . بحيث أنّ الباحث ليس يجدُ فاصلاً يبدأ منه بما يخصّه هو بالذات . باستثناء بعض المواطن التي سنقفُ عليها .

ــ ثانياً : يبدو أن جزءاً هامّاً من تاريخ المدينة الحافل قد ضاعت أُصوله في الكارثة التي حاقت بها . خصوصاً وقد عرفنا أن فترة مُواتها قد طالت من بعد قروناً وقرونا ، بحيث أنّ ما يُمكن أن يكون قد نجا من الكارثة ، قد ضاع بعدُ بالإهمال . وهو من نتائج الانهيار الشّامل للحالة العلميّة للمدينة .

لكنّنا ، في المُقابل ، نلاحظُ أن حجم ماوصلنا ذكرُه من الرسائل المُتبادلَة عبرَ البريد الخاصّ ، بين سؤالٍ من قُمّي ، وبين الجواب عنه من الإمام ، كان كبيراً جدّاً ، بالقياس إلى ما نعرفه من ذلك ، سواءٌ ما كان منه قبلُ بين "قم" ومَن سواه من الأئمة ، أو بين الإمام نفسه وغير"قم" من البلدان .

هذه الرسائل يجدُ المُتتبّع نصوصها الكثيرة منثورةً في مجامع الحديث وكُتُب الفقه . وهي غالباً تطرحُ على الإمام سؤالاً فقهياً ذا صفةٍ قضائيّة . مَبنيّة على نزاعٍ عالقٍ بالفعل بين مُتخاصمين . ومُراد السائل أن يعرف وجه الصواب والحقّ في حلّ النزاع .

كما أنّ منها ما يطرح سؤالاً عن بعض رُواة الحديث السابقين والموقف من حديثهم قبولاً وردّاً . من الذين فشلوا في مواكبة حركة الإمامة في الماضي ، كالفطحيّة والواقفة . لكنّهم ، مع ذلك ، كانوا ثقاةً صادقين في روايتهم لِما قد سمعوه وسجّلوه عن أئمة زمانهم ، ثم رُوي عنهم . ومن الواضح أن الموقف من الحديث الذي رووه إشكاليّة هامّة لدى المُحدّثين القميين ، في ظل انهماك "قم" الأساسي في نقد وتبويب الحديث .

في هذا السياق من العمل إجمالاً ، بـرُز فقيهٌ ومُحـدّثٌ جليل ، كان ذا مكانةٍ عاليةٍ في "قم" قبل نكبتها . ذلك هو محمد بن الحسن الصّفّار(ت: 290 هـ / 902 م) الذي يحظي بأوصافٍ عاليةٍ في كُتُب الرجال التي صُنّفت من بعده . كما اعتُمد حديثه في مجامع الحديث كافّة . بحيث أنّ اسمه ورد في أسناد سبعمائة وخمسة وأربعين حديثاً وردت في الصحاح من بعده . كما صنف ستة عشر كتاباً في موضوعات حديثيّة مُحـدّدَة . ما يدلّ دلالةً قويـة على ضلوعه القوي فيما عملت عليه "قم" من نقد وتبويب نصوص الحديث . تسهيلاً للإفادة منها .

الأمر المهمّ بالنسبة لبحثنا أن أغلب تلك الأسئلة الموجّهة إلى الإمام قد صدرت عن الصّفّار . وطبعاً فإنّ الأجوبة عنها وُجّهت إليه . وبهذه الصفة ثُبّتت في كُتُب الفقه ومجامع الحديث الكثيرة . أي أنّه ، بالنتيجة ، كان الشيخ على اتصالٍ دائمٍ بالإمام ، عن طريق البريد الخاصّ . كما أنّه كان على اطلاعٍ تامٍّ على أعماله ، إن لم نقُل أنها قد حظيت بتوجيهه .

وممّن يُذكرُ من مُحدّثي القُمّيين الذين كانوا على صلةٍ ، وإن لمدّة قصيرة ، بالإمام العسكري (ع) سهل بن زياد الآدمي الرّازي الذي توفي سنة 255هـ/869م . أي أنه عايش فترة إمامته مدة لا تزيد على السنتين . والحسين بن سعيد الأهوازي وأخوه الحسن . وهما من أوسع أهل زمانهما في العلم والتصنيف . فألّفا كُتُباً كثيرةً في مختلف الموضوعات ، منها ماهو مُتداوَلٌ حتى اليوم .

ثم أنّنا نذكر الحسن بن خالد البرقي ، الذي لا نعرف مايُذكر من سيرته. لكنّه يمتاز بأنّه راوي التفسير المنسوب إلى الإمام نفسه ، المعروف اليوم باسم (تفسير العسكري) . الأمر الذي نفى بعض المُصنفين صحته . لكنّنا نظنّ بقوّة أن الأمر بحاجةٍ إلى مزيد دراسة . شرط أن نقرأ الكتاب ليس بوصفه تفسيراً ، كالتفاسير الجمّة التي نشأت فيما بعد . وكان رائدُها الأكبر الشيخ الطوسي في كتابه (التبيان في تفسير القرآن) . لكن بأن نقرأه بوصفه تطبيقاً عملياً لمضمون الآية موضع البحث والتأمُل على الواقع الحالي . المُعبّر عنه في بعض ما رُوي عن أحد الأئمة بـ (الجري) ، تطبيقاً لمبدأ "**القرآن يجري كما يجري الليلُ والنهار**" . ونحن نذهبُ بقوّةٍ إلى أنّ هذا النهج هو الأكثر أصالةً في نهج الأئمة .

نذكر أيضاً بهذه المناسبة ، العالمَ والرّائدَ الجليل محمد بن مسعود العيّاشي

، المعاصر أيضاً للعسكري (ع) أو بُعيده بقليل (قيل أنّه توفي سنة 320هـ/ 932م (؟) ، لكنّه عاش وعمل في "سمرقند" . ذلك لأنّه هو أيضاً قد اشتغل بالاستقلال على التفسير التطبيقي في كتابه المعروف بـ (تفسير العياشي) . إلى درجة أنّنا يمكن أن نعتبره رائد هذا النّهج في التعاطي مع القرآن . وكتابه عندنا من أجلّ نماذج التفسير التطبيقي . المهجور اليوم من أسف . بعد سيطرة كُتُب التفسير بمختلف مناهجها وطرائقها . لكنّها جميعها تشترك بأنّها تُنهي المعاني القرآنيّة . في حين أنّ التطبيقي يُبقيها حيّةً ، جاهزة لإعمالها فيما وحيث يُناسب . وبذلك يكون القرآن حقاً "يجري كما يجري الليل والنهار" .

ونحن نستبعدُ جداً أن يكون البرقي قد ابتدع من عند نفسه كتاباً في التفسير ثم نسبه للإمام العسكري (ع) . وإلا فإنّ علينا أن نتّهم هذا العالِم الجليل بإثم الكذب على إمام زمانه .

كما أنّنا نستبعد أيضاً أن تكون فكرة الكتابين قد خطرت للبرقي وللعياشي في وقتٍ واحد ، أو في زمنين مُتقاربيَن على الأقلّ ، من عند نفسيهما. مع الأخذ بعين الاعتبار في هذه المُزاوجة غياب السّابقة .

بل إنّ الأولى بنا هنا ، أن نبحث عن الدّافع والمُحرّك الخفيّ المُشترِك بينهما . وليس في البين مَن يُمكن أن تكون له يومذاك قوّة الأمر والإملاء إلا الإمام العسكري (ع) . أي أنّ البحث والتأمّل يصِلُ بنا بالنتيجة إلى الظّنّ أنّه هو الذي عمل بتمام التؤدة على نشْر هذا النّمط المُتقدّم والعملاني من التعاطي مع كتاب الله . لأن هذا النّمط من التعاطي يقتضي ذهناً مُنفتحاً على معنى النّصّ من جهة ، وعلى مواصفات الواقع في الآن نفسه . وذلك هو عند العارف غاية الغايات من التنزيل ، يتركها مفتوحـةً على الآتـي ، من مختلـف الأحوال والأعمال . وهو أولى بكثير ، كما هو بيّن .

(4)

في ختام هذا السّرد لعيون أصحاب الإمام العسكري (ع) من القمّيين ، نخصُّ بالذكر المُحدّث والفقيه والمصنّف أحمدَ بن إسحق بن عبد الله بن سعد الأشعري (ت:258هـ/873م) . الذي يبدو أنّه عاش عمراً طويلاً . بحيث صحب وروى عن الإمامين الجواد والهادي (ع) (203 -254هـ/817-868م) . ثم كان من خاصّة الإمام العسكري (ع) . إلى أن توفي في زمانه .

وأحمد هذا من الجيل الرابع من الأسرة الأشعريّة في "قم" . وله كتابان ، ضاعا من أسف ، فيما ضاع من تراث "قم" بعد نكبتها ، هما (علل الصوم) / (الصلاة الكبير) و (مسائل الرجال لأبي الحسن الثالث) أي الإمام العسكري (ع) . أورد في هذا مجموعَ المسائل التي كان يحملها إليه من "قم" والأجوبة عليها ، كما سنعرف . وله ذكرٌ عريضٌ في مختلف المصادر الشيعيّة قديمها وحديثها . كما روى عنه عددٌ من معارف أهل الحديث القميين وغير القميين .

ثمّة وصفٌ مُتميّزٌ ، لكنّه غامض ، يتردّدُ في المصادر ، لموقع أحمد في "قم" ونمط علاقته بالإمام العسكري (ع) ، يقول :"**شيخ القُميين ووافدهم إلى الإمام العسكري**" .

أمّا "**شيخ القميين**" ، فقد قرأناه فيمن قد أشرنا إليهم من معارف الرُّواة عنه . ومن المعلوم أنّ كلمة "شيخ" ، وصفاً لكبار أهل الحديث ، معروف المعنى .

وأمّا "**وافدهم إلى الإمام**" ، فهو يعني ، فيما قد يعنيه ، أنّه هو الذي كان يحملَ أسئلتهم للإمام وجوابه عنها . وأنّ تلك الأسئلة كانت من الكثرة والأهميّة بحيث استحقّت منه أن يجمعها هو في كتاب ، كما عرفنا ، ضنّاً عليها من أن تضيع .

والظاهر أنّ تخصيص هذه المُهمّة بشخصه ، مع ما له من مقامٍ رفيع ، ومع وجود نظام البريد الخاصّ والفعّال ، هو من باب العناية الخاصّة بهذا الشأن وبأصحابه . لكن ، هل كان ذلك موضوع وفادته الوحيد ؟

كلا ، على الأرجح . بشهادة معلومةٍ أفلتتْ من الطابع المكتوم لكلّ وجوه العمل يومذاك . تقول أنّه هو الذي ، بأمرٍ خاصّ من الإمام ، قد بنى في "قم" المسجدَ المعروف حتى اليوم باسم "مسجد الإمام". وذلك يقتضي ، فيما يقتضيه ، صلاحيّة التصرّف في الأموال الكثيرة ، التي كانت تحت يده أو أيدي غيره ، بناءً على الأمر الصّادر له بذلك .

أخيراً ، ثمة روايةٌ جميلةٌ ، تدلُّ على ماكان للرجل من مقامٍ عالٍ عند إمامه ، وكيف كان الإمام ، من جانبه ، يُعاملُ كبار أصحابه . تقول إنّ أحمد كان يُريد الحج . فاحتاج إلى ألف دينار . فطلب من أحد أصدقائه أن يكتب للإمام في شأن إقراضه المال ، ويسترجعه منه بعد العَود للبلد . فوقّع الإمام : "**هي له منّا صلة** (هبة غير مُعوّضة) **وإذا رجع فله عندنا سواها** " .

والرواية غنيّةٌ بالمعاني لمَن يُحسن قراءتها . تدلُّ ، فيما تدلُّ عليه ، على غلبة الذهنيّة التنظيميّة الصّارمة في نظام العلاقات المعمول به ، حتى على أعلى المستويات . وفي المُقابل الغياب التّامّ لذهنيّة التّسيُّب . ومن الغني عن البيان أن ذلك من ثمرات التربية التنظيميّة الصارمة الطويلة على العقل الشيعي.

ثم أنّ من الجميل أيضاً أن نُتوّج هذه السيرة الحافلة ، بأنّ نذكر إنّ الرجل لم يكفّ عن العمل حتى في سنّه العالية . فتوفي في طريق العودة من إحدى وفداته الكثيرة للقاء الإمام في "سامرا" . ويُقال أنّ قبره في قرية "سربل" ، من بلدان "حلوان" . لكنّنا لم نفُزْ ، بعد البحث ، بالتحقّق من صحة هذه المعلومة ، ولا من موقع البلدين المذكورَين .

نتـا ئـج

كان عهدنا للقارئ في المقدمة ، أن نعمل على أن نُبيّن له كيف استطاع أحد عشر من الرجال الأفذاذ المُتوالين العمل على ترميم المشروع الإسلامي ، بعد النكسة السياسيّة التي نزلت به إثر وفاة الرسول ﷺ .

إذن ، ها هنا ثابتٌ هو واقعة الترميم بكافة وجوهها وأبطالها ، التي نجحت في أن تُعيد للمشروع الأساسي ، الذي نهضت به النُّبوّة ، القدرة على التّطوّر باتجاه إقامة المجتمع السياسي ، الذي نقرأه اليوم في الجمهوريّة الإسلاميّة ، على قاعدة أولويّة الدولة بما هي دولة ، وأولويّة الأُمّة بما هي أُمّة .

ذلك "الثّابت" ينحلُّ إلى ثابتيَن اثنيَن , أو فلنقُل بالأحرى إلى ثابتٍ ونقيضه :

ـ الثابت الأول : إنّ الجمهوريّة الإسلاميّة قد نجحت نجاحاً باهراً في إقامة مشروعها من عناصر ثقافيّة ذاتيّة . أي من دون أن تستعير أي عنصر ثقافي أو إجرائي من خارجها . خلافاً لكلُّ الذين عملوا على تحرير المجتمعات الإسلاميّة من حالة التّخلُّف المُزمنة ، باستيراد الخبرات والتنظيمات والمؤسّسات من الغرب .

تلك العناصر الثقافية هي نفسها التي عمل الأئمة الأحد عشر بالتوالي على بنائها أثناء قرنين من الزمان . من دونها كان من غير الممكن تحقيق هذا المجتمع السياسي ومثله اليوم .

طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار القادة والجمهور الذين استوعبوا عملانيّاً تلك العناصر الثقافيّة ، وأصّلوها بجهادهم وتضحياتهم .

ــ الثابت الثاني / النّقيض : إنّ (الإسلام) الآخَـر ، الذي اتخذ أبداً جانب السُلطة الفعليّة ، عاجزٌ عـن بنـاء مثل هذا المجتمع السياسي ، لأنّه عمل منذ البداية على القُوى السياسيّة الفعليّة وتأصيلها على مستوى الفكر . مع أنّها بعيدةٌ كلَّ البُعد عنه . وبذلك استولد ، بقصدٍ أو من دونه ، حالةً من الصّراع العنيف ، الذي لم ينفكّ . ارتُكبت أثناءه كلُّ ما يخطر بالبال من ضروب القسوة والأخطاء والمُروق وسفك الدماء بالاغتيال والقتل الصُراح . مع الغياب ، أو بالأحرى التّغييب الكامل لمفهومَي (الدولة) و (الأُمـة) .

في هذا السّياق من التعريف المنهجي بنتيجة الكتاب ، لن يفوتنا أن نُدينُ بأقسى الأوصاف تلك المجموعة الكبيرة من الأُكتوبات ، التي ما انفكّت تُصوّر الأئمة مُجرّد صانعي عجائب وغرائب .

ليس من غرضي الآن أن أُناقش صحّة مادتها . لكنّني أقول إن من العار تغييب حقائق ضروب أعمال أئمتنا الميامين ، وإنجازاتهم العملانيّة الذكيّة ، بالرؤية الصّادقة والتصميم والمثابرة . تحت أقسى الظروف والأخطار المُحدقة ، لحساب تلك الصُور العجائبيّة الهزيلة ، التي تدخلُ بعضُها في باب المُضحكات . إذن ، فليعتبر القارئُ اللبيب هذا الكتاب بمثابة ردٍّ بالمعمول عليها .

والشكر لله تعالى على ما وفقنا إليه بإنجاز هذا الكتاب ، بعد العزم القديم عليه ، والخشية المُزمنة من عدم الوفاء بحقّه .

والحمد لله رب العالمين . وأزكى الصلوات والتسليم على نبيّه وآله الميامين .

———